

PROVISIONAL

A/43/PV.43
10 November 1988

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والأربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

(الأرجنتين)	السيد كابوتو	: <u>الرئيس</u>
(قبرص)	السيد موشوتاس (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(كوت ديفوار)	السيد إيسي (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>

الحالة في كمبوتشيا [٢٢] (تابع)

- (أ) تقرير الأمين العام
(ب) مشروع قرار
(ج) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠البند ٢٣ من جدول الأعمال (تابع)الحالة في كمبوتشيا(أ) تقرير الأمين العام (A/43/730)(ب) مشروع قرار (A/43/L.12)(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/43/766)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن أذكر الممثلين بأنه ، وفقا للمقرر الذي اتخذناه هذا الصباح ، ستقبل قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند الساعة الرابعة من عصر اليوم . وأطلب من الممثلين الذين يودون المشاركة في المناقشة أن يدرجوا أسماءهم في أسرع وقت ممكن .

السيد زاخمان (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : تؤثر الاتجاهات الإيجابية السائدة حاليا في العلاقات الدولية بلا شك تأثيرا إيجابيا يساعد على تعزيز عملية الانفراج والتسوية السلمية للمسائل الخلافية . وعلينا الآن أن نبذل قصارى جهدنا حتى يصبح هذا التحول إلى الأفضل عالمي النطاق ولا رجعة فيه . وهناك أهمية كبيرة في هذه الجهود للتدابير التي تتخذ للقضاء على مصادر التوتر وبؤر الصراع التي تؤدي إلى توتر المناخ الدولي وتعرض السلم في جميع أرجاء العالم للخطر .

إن الجمهورية الديمقراطية الألمانية تدعو إلى حل المنازعات مهما بلغت درجة تعقدها ، وتسوية الصراعات مهما بلغت خطورتها وطال أمدها على مائدة المفاوضات . واليوم ، يتجلى الحوار البناء والسعي المشترك من أجل التوصل إلى طرق لإحلال السلم في السلوك السياسي المسؤول . وتشترك الأمم المتحدة بنشاط في هذه العملية .

ونحن مقتنعون بأن المشاكل القائمة في منطقة جنوب شرقي آسيا يمكن حلها أيضا عن طريق الوسائل السلمية وحدها إذا ما تحلت جميع الأطراف المعنية بالإرادة السياسية الضرورية . ونذكر أن الموقف فيما حول كمبوتشيا الذي تسببت فيه بعض القوى ، قد أضر لمدة طويلة تأثيرا سلبيا على التطورات داخل هذه المنطقة وخارجها . ولقد أدى الصراع

إلى زعزعة السلم والأمن في آسيا وإلى توتر العلاقات بين كثير من الدول . ولم تساعد المناقشات التي أجريت والقرارات التي اعتمدت في الأمم المتحدة بشأن هذا البند من جدول الأعمال بأي حال على التخفيف من حدة التوتر في جنوب شرقي آسيا .

ومنذ العام الماضي بدأ تحركاً بشأن مسألة كمبوتشيا ، وذلك بصفة خاصة بفضل سياسة المصالحة الوطنية التي أعلنتها جمهورية كمبوتشيا الشعبية . وهذا النهج والسياسة البنّاءة التي اتبعتها دول الهند الصينية والموقف الواقعي من جانب الأطراف الأخرى المشتركة بشكل مباشر أو غير مباشر في هذا الصراع بدأت جميعاً تؤتسي شأرها . وكان الاجتماع غير الرسمي الذي عقد في بوغور في تموز/يوليه ، والذي بذلت اندونيسيا ووزير خارجيتها علي العطاس جهوداً كبيرة محمودة لعقده وللوصول إلى ما أسفر عنه من نتائج ، خطوة رئيسية في سبيل التوصل إلى حل سياسي لمسألة كمبوتشيا . وقد لاحظنا مع الارتياح أن الأطراف في هذا الصراع اتفقت على ضرورة الحل السياسي . وفي الوقت ذاته أسهم الاجتماع في استمرار تقدم الحوار في المنطقة بغيّة اتخاذ التدابير التي تأخذ بعين الاعتبار المصالح الحيوية لشعب كمبوتشيا وكل جيرانه وتخدم تطبيع الأوضاع في جنوب شرقي آسيا .

والجمهورية الديمقراطية الألمانية ترحب بهذا الاتجاه وتؤيده فهو يتسق تماماً مع مصالح جميع شعوب جنوب شرقي آسيا وسعيها لتحقيق السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة . وسيكون للتسوية السلمية لتلك المشكلة أثرها الإيجابي على الوضع الشامل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في نهاية المطاف .

كل هذا يمكن أيضاً أن يوفر قوة دفع جديدة للجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا ، وإلى تحويل ذلك الإقليم إلى منطقة سلم وحرية وحياد .

ونعتقد انه يتحتم علينا أن نمتنع عن أي عمل قد يضر بالمفاوضات التي لم تبدأ إلا بعد جهد جهيد . ويجب ألا نسمح لأي عائق بأن يعرقل عملية تسوية الحالة التي نشأت فيما حول كمبوتشيا .

وقد تقدمت دول عديدة بمقترحات ببناء واضطعت بأنشطة مفيدة بشأن هذه المسألة . وينبغي أن نخص بالذكر قرار حكومتي جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية بشأن انسحاب ٥٠ ٠٠٠ متطوع فييتنامي من كمبوتشيا أثناء الفترة المتبقية من هذا العام ، وإتمام الانسحاب الكامل بحلول عام ١٩٩٠ على أقصى تقدير . ولكن يجب أن يكون انسحاب القوات الفيتنامية مصحوبا باتخاذ تدابير للحيلولة دون إقامة نظام بول بوت من جديد ولوقف المساعدة الأجنبية لمجموعة بول بوت .

ويجدر الاهتمام هنا بالمبادئ التي طرحها الرئيس هون سن في المناقشة نيابة عن شعب جمهورية كمبوتشيا في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٨ بشأن سبل حل المشكلة الكمبوتشسية بالوسائل السلمية . وتحظى هذه المبادئ بالتأييد الكامل من وفد بلادي . كما نرحب بالأنشطة التي قامت بها حركة عدم الانحياز مؤخرا لضمان مواصلة السعي إلى تسوية مسألة كمبوتشيا ، ومن ثم لتأمين السلم في جنوب شرقي آسيا برمته .

ويجب على الأمم المتحدة أن تشجع تسوية المشكلة الكمبوتشية بالطرق السياسية ، كما ينبغي أن تستخدم إمكانياتها الضخمة لتحقيق هذا الغرض . وذلك يعني ، في المقام الأول ، أن المناقشات التي نجريها هنا ومشروع القرار الذي سيعتمد بشأن هذا البند من جدول الأعمال يجب أن تتكيف طبقاً للاحتياجات الجديدة والظروف المتغيرة وآمال شعوب جنوب شرقي آسيا . وبعبارة أخرى ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار الموقف كما هو في الحقيقة . وما نحتاج إليه الآن أكثر من أي وقت مضى في معالجة هذا البند من جدول الأعمال هو الاستعداد للحوار والروح البناءة والنظرة الواقعية . وسيكون هذا في صالح شعب كمبوتشيا وجميع دول المنطقة وفي صالح السلم والتفاهم في كافة أنحاء العالم .

ولأسف فإن مشروع القرار A/43/L.12 المقدم لاعتماده في الجمعية العامة لا يعكس بعد روح الحوار والتعاون الذي تجلّى في الاجتماع غير الرسمي الذي عقد في بوغور . وهو يردد عبارات تأنيب لا مبرر لها ، ويتضمن محاولة أخرى لفرض وجهة نظر طرف على الطرف الآخر . ولذلك فإن الجمهورية الديمقراطية الالمانية تأسف لعدم استطاعتها تأييد مشروع القرار .

إلا أنها ستستمر في تأييد كافة المبادرات والجهود البناءة التي تسعى للوصول إلى حل سياسي مقبول لجميع الأطراف . والجمهورية الديمقراطية الالمانية على استعداد للاشتراك في هذا البحث بكل إمكانياتها . وتأمل أن تتوافر في المستقبل القريب الظروف التي تسمح بالتوصل إلى توافق في الآراء بين أعضاء المجتمع الدولي إزاء هذه المشكلة أيضا .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : ذكر كثير من الوفود التي تحدثت في هذه الدورة أن الموقف الدولي الحالي يتميز بالتحرك صوب تسوية بعض مواقف النزاع . وتشهد الخبرة المتراكمة لدى المجتمع الدولي على أن المنازعات القائمة ، وحتى أكثرها تعقيدا وأطولها عمرا ، يجب معالجتها عن طريق التسويات السياسية المبنية على مبدأ ضمان توازن المصالح بين جميع الأطراف والبحث عن حلول بناءة ومقبولة لكل جوانب النزاع .

(السيد بيلونوغوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وهذا ينطبق تماما على المشكلة الكمبوتشية . والاتحاد السوفياتي يشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء استمرار الموقف بغير حل في كمبوتشيا . ونحن على اقتناع بأنه لا يمكن حل هذا النزاع عن طريق المجابهة . وعلينا أن نبحث عن أساليب بعيدة عن المجابهة انطلاقا من المصالح الأساسية لشعب كمبوتشيا والحاجة إلى ضمان الأمن والتنمية السلمية المستقلة لكافة دول الإقليم . ونحن على اقتناع عميق بأنه من المستطاع الوصول إلى تسوية عادلة على هذا الأساس .

لقد حدث خلال هذا العام بعض التطورات الإيجابية في الموقف بجنوب شرقي آسيا نتيجة لجهود دول الهند الصينية واندونيسيا وغيرها من الدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وإنما نعتبر هذه التطورات محصلة لتفهم دول الإقليم المتزايد لإمكانية ووجوب حل مشكلة كمبوتشيا بالسبل السلمية وحدها ، ومن جانب شعب كمبوتشيا نفسه ، على أساس المصالحة الوطنية وعن طريق المفاوضات بين كافة الأطراف المشتركة في النزاع . والعمليات الجارية الآن تمنحنا الأمل في أن تتمكن دول جنوب شرقي آسيا من إيجاد حل لمشكلة كمبوتشيا والمسائل المتعلقة بها يتفق ومصالح شعب كمبوتشيا ودواعي السلم والاستقرار في هذا الجزء من آسيا .

لقد كان الاجتماع غير الرسمي للأطراف المعنية الذي عقد في جاكرتا هذا الصيف حدثا كبيرا من أحداث هذا العام . وكانت الاقتراحات التي قدمها وفد جمهورية كمبوتشيا الشعبية في الاجتماع بالغة الأهمية حيث أنها تمثل برنامجا ملموسا لحل الموقف . وتتسم المبادرات التي قدمتها في الاجتماع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالمرونة كما أنها اقتراحات ببناء تهدف إلى إنهاء المجابهة والتوتر في جنوب شرقي آسيا وإقامة علاقات تقوم على السلم والتعاون في هذا الإقليم .

لقد تميز اجتماع جاكرتا بسمه خاصة وعبر عن إنطلاقة نفسية حيث إنه جمّع الأطراف الأربعة الكمبوتشيين معا لأول مرة ، بادئين بذلك حوارا مباشرا يستهدف السعي إلى إيجاد حلول توفيقية مقبولة وتهيئة الظروف الملائمة لحل المشاكل الداخلية لكمبوتشيا من قبل شعب كمبوتشيا ذاته . وقد عقد الفريق العامل الذي تم تكوينه في

الاجتماع إحدى جلساته مؤخرا ويجرى الآن الإعداد لعقد اجتماع آخر في جاكرتا في المستقبل القريب . وفي اعتقادنا أن جميع هذه الخطوات تسير في الاتجاه الصحيح . والاتحاد السوفياتي يرحب بالعملية التي بدأت في جاكرتا ويعتبرها تطورا للحوار الإقليمي الذي يرمي إلى إيجاد حلول تفي بتطلعات شعب كمبوتشيا وتشجع على تطبيع الموقف في جنوب شرقي آسيا .

إننا نعتبر الاجتماعات التي عقدت بين هون سين ونورودوم سيهانوك جزءا من التنفيذ المستمر لسياسة المصالحة الوطنية في كمبوتشيا ويحدونا الأمل في تدعيم التغيرات الإيجابية الناتجة عن ذلك من أجل التقريب بين الأطراف خلال الاجتماع الآخر الذي أعلن أنه سيعقد في باريس خلال أيام قليلة .

ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد تشجيع الاتجاه إلى الالتزام بالواقعية ، وتدعيم الجهود الرامية إلى إعادة السلم وتحقيق المصالح الوطنية في كمبوتشيا . ويجب أن نتحاشى أثناء ذلك الأعمال والخطوات التي قد تحبط العملية الجارية الآن لتحقيق الانسجام بين مصالح الأطراف الكمبوتشية والدول الأخرى المعنية . وينبغي أن ننتهز كل فرصة لتوسيع نطاق التفهم وإيجاد أرضية مشتركة فيما يتعلق بمشكلة كمبوتشيا .

إننا نعلم أن الاجتماع غير الرسمي الذي عقد في جاكرتا نتج عنه الاقتناع بأن انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا ، ومنع تكرار سياسات وممارسات الإبادة الجماعية التي ارتكبتها نظام بول بوت ، ووقف التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، هي النقاط المترابطة الرئيسية لحل مشكلة كمبوتشيا .

(السيد بيلونوغوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وفي الأعوام القلائل الماضية ، جرت عدة عمليات انسحاب جزئي للقوات الفيتنامية من كمبوتشيا . وفي شهر ايار/مايو الماضي أعلنت حكومتا جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية قرارهما بأن يسحب خلال عام ١٩٨٨ ، ٥٠ ألفا من القوات الفيتنامية من كمبوتشيا - أي نصف القوة العسكرية التابعة لجمهورية فييت نام والموجودة في ذلك البلد . وقد جاء في البيان الصادر بذلك أن فييت نام وكمبوتشيا ترحبان باشتراك ممثلين عن الحكومات والمنظمات الدولية وكل من تهمة مشكلة كمبوتشيا في مراقبة الانسحاب الجزئي لهذا العام . وذلك القرار اسهام كبير بناء في تسوية النزاع وتطبيع الحالة في جنوب شرقي آسيا . وغني عن البيان أن الباعث على اتخاذ هذا القرار هو الحرص على المصالح الحقيقية للشعب الكمبوتشي ومراعاة التوازن في مصالح جميع دول المنطقة . ومن ثم فإن حكومة فييت نام لم تتوان أبدا عن تنفيذ نيتها المعلنة لسحب كل قواتها من كمبوتشيا في موعد أقصاه عام ١٩٩٠ . وأملنا أن تلقى هذه الخطوة ما تستحقه من انتباه كل من يودون بإخلاء تسوية النزاع . وقد خلقت هذه المبادرة ولا شك ظروفًا مواتية لتعزيز فرص الحوار بين الأطراف الكمبوتشية كافة .

بيد أن انسحاب القوات الفيتنامية ليس سوى عنصر واحد من عناصر حل المشكلة الكمبوتشية . والعنصر الآخر هو منع جماعة بول بوت من استعادة السلطة في كمبوتشيا ؛ وهذا العنصر يكتسب أهمية خاصة في الظروف الراهنة . وقد أصبحت هذه المسألة في الآونة الأخيرة محط انتباه المجتمع العالمي الذي يبدي قلقًا متزايدًا إزاء إمكانية عودة نظام الإبادة الجماعية إلى كمبوتشيا . فالبشرية لا تسمح ولن تسمح بظهور "مساحات القتل" مرة أخرى في ذلك البلد . وينعكس هذا القلق في مشروع القرار الخاص بكمبوتشيا حيث ينص في أحد أحكامه على عدم عودة السياسات والممارسات التي كانت سائدة هناك فيما مضى والتي أدانها العالم .

لقد سمح تطور الأحداث في جنوب شرقي آسيا للأمم المتحدة العام بأن يقول في تقريره عن

عمل المنظمة :

"لقد تحسنت آفاق السلم في جنوب شرقي آسيا أيضا في العام الماضي ،
من خلال بدء حوار بين الأطراف الكمبوتشية والبلدان المعنية الأخرى" .
(A/43/1 ، ص ٣)

ونحن نؤيد وجهة النظر تلك ونشاط الأمين العام ما أعرب عنه من أمل في أن :
"يتحقق تقدم ملموس قريبا بشأن المسائل الموضوعية الرئيسية" .
(المرجع نفسه)

وأنا لنرحب بما يبذله الأمين العام وممثلوه من جهود ببناءة لتنشيط الحوار
والسعي الى ايجاد حلول سياسية للمشاكل التي يواجهها جنوب شرقي آسيا . كما نأمل أن
يكون للمشاركة المتزايدة من جانب حركة بلدان عدم الانحياز في الدعوة الى تسوية
المسألة الكمبوتشية - وهي المشاركة التي تبنت في إنشاء اللجنة المعنية
لكمبوتشيا - أثر إيجابي على الحالة المتعلقة بها .
ويجدر إيلاء بعض الأهتمام لفكرة عقد مؤتمر دولي بشأن وضع ضمانات لتنفيذ ما
قد يتم التوصل اليه من اتفاقات وكفالة الاستقلال الوطني لكمبوتشيا والسلم في جنوب
شرقي آسيا .

ومن دواعي غبطتنا أن الاتجاهات الايجابية الجديدة التي تبنت في تطور الحالة
المتعلقة بكمبوتشيا تجسدت نوعا ما في مشروع القرار المقدم الى الجمعية العامة في
دورتها هذه . الا أننا نشعر في الوقت نفسه بخيبة أمل لأن النص يتضمن أحكاما خلافية
ومتحيزة لا تتيح لنا تأييد مشروع القرار برمته . ولقد كان من الأجدى أن تسلك
الجمعية العامة ، إنطلاقا من المصلحة المتبادلة المتمثلة في التعجيل بإنهاء هذا
الصراع ، السبيل المؤدي الى دعم وتعزيز تلك التطورات الايجابية والرشيده التي طرأت
على الحالة في جنوب شرقي آسيا .

وقد أعلن الاتحاد السوفياتي على أعلى مستوى أنه على استعداد لبذل كل ما في
وسعه لإيجاد حلول لمشكلة كمبوتشيا ، وللمشاركة جنبا الى جنب مع سائر الاعضاء
الدائمين في مجلس الأمن في توفير الضمانات لما قد تتوصل اليه الأطراف الكمبوتشية من
اتفاقات .

وإذا رجحت الواقعية وبعد النظر في الممارسة العملية سيتسنى في رأينا التعجيل باليوم الذي يشار فيه الى المشكلة الكمبيوترية على أنها مجرد حدث من أحداث الماضي . والواجب هو تدعيم العناصر الايجابية في السعي الى إيجاد تسوية ، وإفساح المجال لنمو الافكار الجديدة غير القائمة على المواجهة والتي تشق طريقها في نظام العلاقات الدولية والتي أصبحت بشكل متزايد هي واقع العصر .

السيد تيهانكي (الغلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أنكم ،
سيدي الرئيس ، تتولون رئاسة الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة في وقت تتجدد فيه الآمال . والواقع أن هناك ما يدعو الى إنعاش الامل في أن الرؤيا التي راودت مؤسسي الامم المتحدة الذين تطلعوا الى عالم أفضل وأكثر حكمة ، يكون بمنجى من ويلات الحرب ، قد تتحقق في نهاية المطاف . إذ يسود المناخ السياسي العالمي دفاء مصحوب بضياء ورياح مواتية ساعدت الامين العام - على حد تعبيره المجازي - في أن يقترب بالمركب الصغير الذي تجمعت فيه كل شعوب الأرض من بر الامان . وكما ذكر بصدق في تقريره عن عمل المنظمة المؤرخ في أيلول/سبتمبر الماضي فإن الملاحظة بحذر وصبر جعلت أجزاء واسعة من ساحل السلام على مرمى البصر من السفينة .

بيد أن التقرير ذاته يحذرنا من الاغراق في التفاؤل فيما يتعلق بمناطق الاضطرابات حيث مازالت سحب الخطر الداكنة تلوح في الافق . ومايزال هناك الكثير مما ينبغي عمله وإن كانت الخطوة الاولى قد اتخذت . فالمشاكل المعقدة ليست يسيرة الحل . وعند اجتياز الاطراف المتنازعة السبيل الشاق المؤدي الى السلم ، والذي يكون ضيقا في بعض الأحيان ، لابد من المشاركة في الحوار والتفاوض الحقيقيين ، على أن يقتصرن ذلك بالارادة السياسية والتصميم الحازم رغم الصعاب التي تبدو مستعصية .

وفي جنوب شرق آسيا ، فإن الجمعية العامة مدعوة لمعالجة حالة كهذه - وهي الحالة المساوية التي يعيشها الشعب الكمبوتشي وشعب الخمير . ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، قامت قوات مسلحة أجنبية تدعي أنها قوات التحرير ، بغزو كمبوتشيا واحتلالها ، منتهجة بذلك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . وعندما دخلت قوات مسلحة أجنبية إلى العاصمة فنوم بنه واحتلتها ديست بالأقدام المباشرة النبيلة المتمثلة في احترام الاستقلال الوطني وسيادة الدول وسلامة أراضيها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها ، والالتزام بالتسوية السلمية للنزاعات .

لقد أتت قوات الاحتلال الأجنبية وأستقرت . وأقامت نظاما يصدع بأوامرها ، ولم تعد كمبوتشيا إطلاقا إلى الوضع الطبيعي . واليوم ، بعد مرور ما يقرب من عقد تقريبا ، مازالت الأعمال العدائية مستمرة بين الكمبوتشيين والشجعان الذين يناضلون بقيادة زعيمهم المعترف به سامديتش نوردوم سيهانوك لتحرير بلدهم وبين القوات الأجنبية والنظام الذي أقامته . فالنضال مستمر والبنادق لم تصمت بعد .

وكما هو الحال في كل صراع ، فإن المدنيين الأبرياء لم ينجوا منه . وفر مئات الآلاف من الكمبوتشيين من ديارهم ووطنهم . والمخيمات المقامة على طول الحدود التايلندية الكمبوتشية ، التي أنشئت بغضل سحاء تايلند ومشاعر الشفقة والتفهم التي أبدتهاها مجتمع الدول الذي أضرر الكمبوتشيون للاعتماد عليها لسد رمقهم ، هي تذكيرة محزنة بالمشكلة الكمبوتشية التي لم تحل بعد . واليوم الذي طال انتظاره ليعود شعب الخمير إلى بلده في أمان ويعيد بناء حياته الممزقة لم يأت بعد .

ولهذا السبب ، تجتمع الجمعية العامة ثانية لتنظر الحالة في كمبوتشيا . وهذا هو السبب الذي دفع أمم رابطة جنوب شرق آسيا إلى أن تقدم مرة أخرى مشروع القرار الذي نقح ، إلا أن جوهره لم يتغير . فهو يستنكر استمرار الاحتلال والتدخل المسلح الأجنبي ، ويدعو إلى إنسحاب جميع القوات الأجنبية انسحابا كاملا من ذلك البلد الذي كان بلدا وديعا يوما ما . ويدعو إلى استعادة وصيانة استقلال كمبوتشيا

وسيادتها وسلامتها الاقليمية ومركزها كدولة محايدة غير منحازة . ويؤكد من جديد على حق الشعب الكمبوتشي المشروع وغير القابل للتصرف في تقرير مصيره . ويحث جميع الدول على عدم التدخل ، بأي شكل كان ، في شؤون كمبوتشيا الداخلية . ويشجع الجهود التي يبذلها الامين العام والمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ولجنته المختصة ، والجهود التي يبذلها الآخرون ، سعيا لتحقيق تسوية سياسية شاملة للمسألة الكمبوتشية .

منذ عام ١٩٧٩ ، والجمعية العامة تعتمد كل عام بأغلبية متزايدة مشاريع قرارات حول كمبوتشيا . فالمجتمع الدولي لم يقبل اطلاقا بالاحتلال المسلح الاجنبي لكمبوتشيا . ولم يضعف تصميمه على رؤية ذلك البلد وقد استعاد حريته . وهذا التصميم الذي يبديه المجتمع الدولي هو الآن شاهد على الاحداث التي انبعثت منها مخاوف جديدة . وعليه جرى تنقيح مشروع القرار الذي تجري مناقشته لاستكمالها ولينص فيه على تدابير تؤدي الى إحلال سلم دائم في كمبوتشيا تتفق ومبادئ ميثاق الامم المتحدة .

وكان من التطورات الهامة اجتماع جاكارتا غير الرسمي الذي انعقد في تموز/يوليه الماضي . لقد كان تقدما هاما في الصراع الذي دام عقدا من الزمن ، إذ أنه وفر لأول مرة إطارا غير رسمي للمناقشات بين الاطراف المعنية مباشرة وغيرها من البلدان المهتمة بالأمر . والتقىنا جميعا - الفئات الكمبوتشية الأربع وفييت نسام ولاوس ونحن بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا . وقد سعدنا جدا بتلك المشاركة والتعاون والحوار .

وهناك أيضا عناصر جديدة ضرورية للتوصل الى حل سياسي شامل لمسألة كمبوتشيا . وقد اكتسبت هذه العناصر أهمية كبيرة بإعلان فييت نام في اجتماع جاكارتا غير الرسمي جدولا زمنيا لسحب جميع قواتها المسلحة من كمبوتشيا بحلول كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أو في موعد لا يتجاوز الربع الاول من عام ١٩٩٠ ، وهو إعلان رحبت به الغلبين . والعناصر الجديدة التي أدرجت في مشروع قرار هذا العام تشمل الإشراف الدولي الفعال على انسحاب جميع القوات الاجنبية ، وتنصيب سلطة إدارية مؤقتة ، وتشجيع المصالحة الوطنية بين جميع الفئات الكمبوتشية ، وعدم العودة الى أتباع سياسات وممارسات الماضي القريب المدانة عالميا . فمن المهم ألا يتخلى المجتمع

الدولي عن كمبوتشيا ، ولا يجوز أن تحل الفوضى بكمبوتشيا بعد أن يتحقق انسحاب جميع القوات المسلحة الأجنبية .

وعليه ، وكما أوضحت رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مذكرتها التوضيحية بشأن مشروع القرار المتصل بالمسألة ، والتي عمت في الوثيقة A/43/733 ، المؤرخة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ، فإن انسحاب جميع القوات الأجنبية ينبغي أن يتم في ظل إشراف ورقابة دوليين فعالين . والهدف الأساسي هو تشجيع تحقيق مصالح وطنية فيما بين جميع الكمبوتشيين . وتشدد المذكرة على أن :

"من الواضح أنه عقب النزاع ، لن يمكن تحقيق السلم إلا من خلال عملية للمصالحة الوطنية فيما بين جميع الأحزاب الكمبوتشية . وستترتب على استبعاد أي الأحزاب الكمبوتشية عواقب وخيمة لأن ذلك سيعني إطالة النزاع" .
(A/43/733 ، الفقرة ٤ (ج) ١٤)

وينص القرار على توفير ضمانات فعالة تكفل :

"عدم العودة إلى اتباع سياسات وممارسات الماضي القريب المدانة عالمياً" ،

وتوضح المذكرة ذلك بإشارة مماثلة :

"إلى جميع سياسات وممارسات الماضي القريب المدانة عالمياً التي كانت متبعة في كمبوتشيا بما في ذلك الغنائم التي ارتكبت بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٨ - إبادة الأجناس - وجميع الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان التي ارتكبت منذ ذلك الوقت" . (A/43/733 ، الفقرة ٤ (ج) ١٥)

يشكل الصراع الكمبوتشي عقبة خطيرة على طريق السلم والاستقرار في جنوب شرق آسيا . فقد أعاق التطوير الكامل للعلاقات المفيدة للجميع بين فييت نام ولاوس وبلدان رابطة جنوب شرق آسيا وبقية أعضاء المجتمع الدولي . وهذا ما حدا برابطة بلدان جنوب شرق آسيا أن تشاير ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، على بذل جهودها لتحقيق السلم في كمبوتشيا . والتأييد الساحق الذي تلقاه من المجتمع الدولي كل عام يوفر لنا الزخم

اللازم للتغلب على الصعاب التي تصاحب القضايا المعقدة . وهذا العام ، متشجعين بالتطورات الأخيرة التي أشرت إليها للتو ، فإننا لانزال مصممين على الوصول الى حل عادل ودائم لمسألة كمبوتشيا . ولانزال مصممين على المساعدة على إحلال السلم في كمبوتشيا وفي جنوب شرق آسيا ، تلك المنطقة التي عانت من الاضطرابات على مدى عدة أجيال .

إننا نؤمن أن المشاورة والحوار الصادق والتعاون الاكيد وتصميم الجمعية العامة الحازم ، بتصويت ساحق ، يمكن أن يحقق في النهاية السلام الذي نريده جميعا .

عند إنتهاء الحرب الفيتنامية في عام ١٩٧٥ ، مدت رابطة بلدان جنوب شرق آسيا يد الصداقة الى جارتها فيت نام ، التي كانت أجيالها تعيش ، أثناء نضالها الطويل الباسل من أجل التحرير والحرية والوحدة ، من يوم الى يوم دون أن تعرف معنى الحياة دون حرب . وكان يحدونا الأمل أن يخيم السلم وأن يعم الازدهار جنوب شرق آسيا الى الأبد . إن يد الصداقة تلك لاتزال ممدودة ، إذ أننا جميعا في نفس المركب الذي يقوده الأمين العام على الطريق الى عالم أفضل . وسنستفيد جميعا عندما يلقي بمرسائه في النهاية على شاطئ السلام الذي لم يعد بعيدا .

السيد باغبيني أديتو نزينغيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

إن دراستنا للحالة في كمبوتشيا تدعو وفد زائير لأن يقدم تعليقات أساسيين :
أولهما ، أن الشعب الكمبوتشي عقد العزم على إجراء حوار بين كل الجماعات السياسية التي يمثلها سامديش نورودوم سيهانوك والسيد سون سان والسيد خيو سامفان وآخرون ، بهدف إيجاد أساس للتفاهم والمصالحة فيما بينهم . والثاني ، أنه لا يوجد جدول زمني محدد للانسحاب التام للقوات الفيتنامية من ذلك البلد .

إن ذوبان الجليد الذي سرى في الحالة الدولية في الآونة الأخيرة ، بفضل تسوية الكثر من المنازعات في مختلف أنحاء العالم ، يبدو أن له تأثيره على الحالة في كمبوتشيا كما لاحظنا في اجتماع جاكرتا غير الرسمي المعقود في بوغور في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وأن كنا لا نجد سببا للتفاؤل المباشر نتيجة لذلك الاجتماع .

والواقع ، كما يذكر تقرير الأمين العام ، أنه كان هناك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ حوالي ٢٩٢ ٠٠٠ كمبوتشي في مواقع الاخلاء على طول الحدود التايلندية الكمبوتشية تحت رعاية عمليات الأمم المتحدة للإغاثة على الحدود . وما زالت جرائم العنف العديدة التي ترتكب في مواقع الاخلاء هذه مبعث قلق عميق للمجتمع الدولي . كما أن الأعداد الكبيرة من القوات الفيتنامية التي تحتل كمبوتشيا الديمقراطية منذ ما يقرب من ١٠ سنوات قد أشارت غضب المجتمع الدولي أخيرا من جراء ما تعرضه من خراب وآلام على السكان المسالمين في كمبوتشيا الديمقراطية .

إن نظام هونغ سامرين الذي نصبته تلك القوات الفيتنامية بعد شهرين اثنين من اجتياحها لتلك الدولة المستقلة المحايدة غير المنحازة والعضو في الأمم المتحدة ، لم يحظ أبدا باعتراف المجتمع الدولي كما يتبين من التصويت الذي أجري في الجلسة العامة للجمعية المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر الماضي مؤيدا لقبول وشائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية .

وقد حرمت تلك القوات الأجنبية شعب كمبوتشيا من حقه في تقرير المصير كما

جلبت الخراب على أمة وشعب كمبوتشيا ، وهي ماضية في تهديد السلم والامن والاستقرار في جنوب شرق آسيا .

وفي الوقت الذي تنسحب فيه القوات السوفياتية من أفغانستان ، ينبغي أن تحذو فييت نام حذوها في هذا العمل الذي يكشف عن حسن النية ، فتأمر بانسحاب جميع قواتها من كمبوتشيا فورا ، بهدف تشجيع المصالحة الوطنية بين جميع المجموعات السياسية في ذلك البلد .

ان الحكومة المؤقتة التي تضم أربعة أحزاب هي وحدها الجديرة بأن يعهد اليها بتنظيم انتخابات عامة حرة ومباشرة تحت اشراف دولي من أجل انتخاب جمعية تأسيسية تعمل على وضع دستور جديد لذلك البلد . وبعد الوصول الى هذا الاتفاق يمكن عقد مؤتمر دولي لضمان استقلال كمبوتشيا وحيادها ووحدة أراضيها ، تشارك فيه كل البلدان المعنية بالنزاع والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن والامين العام للأمم المتحدة .

ولهذا فإن وفدي يعتبر أن العناصر الأساسية في أي تسوية عادلة ودائمة لمشكلة كمبوتشيا هي كالاتي : أولا ، الانسحاب الفوري والكامل لجميع القوات الفيتنامية من كمبوتشيا تحت اشراف دولي فعال ؛ وثانيا استعادة وصيانة استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامة أراضيها ، أي حق شعب كمبوتشيا في تقرير مستقبله بنفسه ؛ وثالثا ، التزام جميع الدول بعدم التدخل بأي شكل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا الديمقراطية .

وينبغي أن تلقى المصالحة الوطنية بين جميع الكمبوتشيين تحت القيادة المستنيرة لسامديش نورودوم سيهانوك التشجيع من جانب جميع الدول الأعضاء في منظمنا ، سواء قبل أو بعد انسحاب القوات الاجنبية من ذلك البلد .

وفيما يتعلق بالمبادرتين الجديديتين الواردتين في مشروع القرار A/43/L.12 والمتعلقتين بانشاء سلطة مؤقتة تقوم بالادارة من ناحية ، وايجاد حالة لا تتيح الرجوع الى سياسات وممارسات الماضي القريب التي أدينت عالميا من ناحية أخرى ، فإن وفدي يود أن يبرز أنهما مناسبتان للمرحلة الحالية من المشاورات الجارية ، ولكننا لا يمكن أن نربطهما بأي حال من الاحوال بالانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات

الأجنبية من ذلك البلد ، نظرا لأن هذه موضوعات داخلية تخضع لسيادة ذلك البلد ويمكن معالجتها بعد جلاء القوات الغييتنامية .

هذا هو الموقف الذي يستند اليه التصويت بالموافقة الذي ينوي وفدي أن يقوم به بصدد مشروع القرار هذا ، وان كنا نشعر أنه ليس في وسعنا تأييد هذين الاقتراحين تأييدا كاملا للأسباب التي ذكرتها لتوي .

وفي ضوء المحادثات التي أجراها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة رفيع الدين أحمد مع مختلف السلطات المسؤولة في جنوب شرقي آسيا ، تقدم الأمين العام بمشروعات المقترحات البتاءة بهدف تيسير الإعداد لإطار عمل للتسوية السياسية الشاملة للمشكلة . وقد قام الأمين العام بتنسيق المساعدات الانسانية للشعب الكمبوتشي ، ووضع برنامجا لتدريب ٢٠٠٠ مدرس ومدرّب على التدريس ، وأصدر تعليماته الى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، مثل مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الاغذية العالمي ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، واللجنة الدولية للصليب الاحمر ، بأن تخصص الجانب الأكبر من مساعدات الاغاثة الانسانية في كمبوتشيا لانتاج المحاصيل الغذائية والبري والخدمات الصحية وتوطين السكان .

ان بوادر التحرك التي نلمسها في المشاورات الجارية بين الاطراف الكمبوتشيه المختلفة والاطراف الاخرى المعنية بهذا النزاع تدعونا الى الاعتقاد بأن حالة المواجهة العقيمة التي طال أمدها وصلت الى مرحلة بدأت فيها تخلي مكانها لخطوة للتسوية السياسية الشاملة . وينبغي أن تكون هذه الخطوة متسقة مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه . فهذا ما يتطلبه السلم في كمبوتشيا .

السيد تيليت (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ عشر سنوات

وقعت مأساة من أكبر المآسي في حياة جنوب شرقي آسيا . فقد تعرضت دولة كمبوتشيا المستقلة وذات السيادة لاعتداء وحشي للغزو والاحتلال على يد دولة شقيقة . وبهذا العمل الذي أدانه العالم عزلت فييت نام نفسها عن المجتمع الدولي ، وحملت شعبها عبئا اقتصاديا لا يطاق ، وشوّهت دلالة كفاحها المظفر من أجل الحرية ، وانتهكت ستا من المبادئ السبعة لميثاق الامم المتحدة المكرّمة في المادة الثانية من الفصل الاول .

وعلى مدى السنوات التسع الماضية ما برحت الجمعية العامة تحث فييت نام على التمسك بمبادئ ميثاقنا التي يتعين عليها الالتزام بها بحكم عضويتها في المنظمة . وكانت بليز في طليعة المشتركين في تقديم وتأييد تلك القرارات التي رأت أن المشكلة تتمثل فيما قامت به القوات الفيتنامية من غزو واحتلال ، والتي دعت الى انسحاب هذه القوات بوصفه الامر الذي يكفل حل المشكلة ، ونحن ما زلنا نؤيد تلك القرارات .

وأجد لزاما عليّ في هذا الصدد أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للدول الاعضاء في رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا لدأبها ومشاربتها في السعي الى ايجاد حل لهذه المشكلة . وقد اضطلعت هذه الدول سنة إثر أخرى بدور ريادي في هذه القضية ، فبادرت بنجاح الى تقديم مشاريع قرارات الى الجمعية العامة ، ودافعت عن حقوق شعب كمبوتشيا ، مؤكدة له دعم المجتمع الدولي . وتدين الجمعية العامة بالعرفان للدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لمناصرتها قضية شعب كمبوتشيا .

ويود وفد بلدي أن يعرب أيضا عن تقديرنا للأمين العام ومعاونيه على التزامهم بايجاد حل للحالة في كمبوتشيا . ويوضح تقرير الأمين العام (A/43/730) بجلاء الجهود المتواصلة التي ما فترت يبذلها الأمين العام ومعاونوه ؛ ووفد بلدي يحثهم على مواصلة هذه المساعي من أجل إحلال السلم في المنطقة .

ونعتقد أيضا أنه يجب الاشادة باللجنة المختصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا لما اضطلعت به من عمل بارز في السعي الى ايجاد حل للحالة في كمبوتشيا .

لقد افتتحت الدورة الثالثة والأربعون للجمعية العامة أعمالها في مناخ من السلم والتعاون ، وفي مناخ من الأمل . ويجب أن نحذر في حالة النشوة هذه من خطر نقل التطورات الايجابية التي حدثت في ساحة معينة والزج بها عنوة في ساحة أخرى . ويجب أن نكون واعين على الدوام بكون السلم لا ينتقل من بيئة الى أخرى بالتناضح . فإن قرار الحكومات هو الذي يحقق السلم ، ويبدو أن فييت نام ليست مستعدة بعد لاتخاذ ذلك القرار السلمي .

وبينما جرى الشروع في عملية الحوار ، كما يشير تقرير الامين العام ، لا يجد وفد بلدي ما يدل على أن القوات المحتلة تستعد لمغادرة كمبوتشيا . فدوي السلاح ما زال يتردد في كمبوتشيا . ولا تزال قوات الاحتلال تدمر الامة ، ولا يراود الامة الغازية حتى الآن أي شعور بالندم ازاء ما اقترفته من أعمال . ويجب أن تواصل الجمعية العامة قول كلمتها عالية وواضحة ؛ وأن نستمر في التأكيد على أن جوهر القضية هنا هو سياسات الدولة الغازية وقوات الاحتلال وممارستها المدانة عالميا . ويجب أن نواصل التمسك بحق شعب كمبوتشيا في التخلص من العدوان الخارجي وفي ممارسة سيادته واستقلاله ، بمنأى عن التدخل بأي صورة في شؤونه الداخلية .

لقد توصلنا على مدى السنوات القليلة الماضية الى ادراك عناصر التسوية الدائمة في كمبوتشيا ، وهي عناصر اعتمدها الجمعية العامة . وأود في هذا الصدد أن أقتبس من الفقرة ١٢ من تقرير اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها خلال ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ، والتي تذكر ، في جملة أمور ، أن البعثة التي أوفدتها قد :

"أعربت البعثة عن اعتقادها بأن أي تسوية عادلة ودائمة للمشكلة الكمبوتشية يجب أن تقوم على المبادئ التالية : انسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، والمصالحة الوطنية ، وحق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره ، وقيام كمبوتشيا محايدة وغير منحازة . وكررت أيضا اقتناعها بأن هذه التسوية

ينبغي أن تأخذ في الاعتبار ما لدول المنطقة من شواغل أمنية مشروعة ، بما فيها التزام جميع الدول بعدم التدخل بأية صورة في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا" . (A/CONF.109/13 ، الفقرة ١٢)

كما يذكر تقرير الأمين العام بشأن الحالة في كمبوتشيا ، في جملة أمور ، أن الجمعية العامة :

"كررت [أيضا] الإعراب عن اقتناعها بأن انسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، واستعادة وصون استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، وحق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره ، وتعهد جميع الدول بعدم التدخل بأي شكل من الأشكال في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، إنما هي المقومات الرئيسية لأي حل عادل دائم للمشكلة الكمبوتشية" . (A/43/730 ، الفقرة ٢)

ويرى وفد بلدي أن التقريرين آنفي الذكر يتضمنان العناصر الضرورية لتسوية عادلة ودائمة لمشكلة كمبوتشيا . وعلاوة على ذلك ، عندما يتكلم وفد بلدي عن كل القوات الأجنبية أو كل قوات الاحتلال في كمبوتشيا ، فإننا نعني أنه يجب سحب كل من القوات العسكرية والمدنية بأسرها* .

وإذا كانت الجمعية العامة تريد أن تجعل قبيت نام وغيرها من الأمم تدرك أن غزو بلد آخر عمل لا تتحقق من ورائه مكاسب ، يجب أن نتمسك بجعل الغزو عملا غير جذاب . لقد رأينا خلال هذه السنوات العشر سياسة خارجية تستند الى العدوان الوحشي . إذ استغلت قبيت نام احتلالها غير المشروع لكمبوتشيا لتنقل اليها أعدادا غفيرة من مواطنيها . ويذكر أحد التقديرات أن قرابة مليون مواطن فييتنامي يعيشون الآن في كمبوتشيا . وقد طرد هؤلاء الفييتناميون أبناء كمبوتشيا من أعمالهم وأرضهم ، وإذا ما سمح لهم بالبقاء فإنهم سيمبحون بمشابة حمان طروادة في كمبوتشيا . وفي رأينا أنهم يشكلون قوة احتلال أجنبية مدنية قوية ستتدخل بأشكال كثيرة في الشؤون الداخلية

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موشوتاس (قبرص) .

لكمبوتشيا . ويجب أن تمحب القوات المدنية لفييت نام قواتها العسكرية في انسحابهما المتزامن والغوري .

لقد مضت الآن عشر سنوات منذ وقوع هذه المأساة الكبرى في كمبوتشيا . غير أن شعب كمبوتشيا ظل مرفوع الرأس في كفاحه من أجل الحرية . وتطلع الى تأييدنا في كفاحه والى الدفاع باسمه عن مبادئ ميشاق الأمم المتحدة . وعلى مدى سنوات عشر أعربت الجمعية العامة عن تمسكها بحقوق شعب كمبوتشيا . إننا لم نضجر من المشكلة . وأوضحنا بجلء أن القضية في كمبوتشيا هي قضية غزو واحتلال من جانب قوات أجنبية . والقضية الأخرى في كمبوتشيا هي أن يقرر شعب كمبوتشيا مصيره بنفسه في ظل السيادة والاستقلال وعدم الانحياز .

وختاماً ، كتب غولدزورشي ديكنسون ذات مرة :

إن أسمى القيم لمن يدين بدين السلم هي الحب . وأسمى القيم لمن

يدين بدين الحرب هي الشقاق ."

ويحث وفد بلدي جمهورية فييت نام الاشتراكية على أن تثبت للجمعية العامة

وللمجتمع العالمي بأسره أنها تدين بدين السلم .

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ عشر سنوات وقع شعب كمبوتشيا ضحية لمأساة رهيبة ، عندما قامت القوات الفيتنامية - ضاربة عرض الحائط بمقاصد الميثاق ومبادئه وبكل المعايير المعترف بها في السلوك بين الدول - بغزو بلاده ووطء سيادته وسلامته الاقليمية واستقلاله الوطني بالاقدم . لقد انقضى الآن عقد من الزمان دون عودة السلم والهدوء إلى تلك الأرض المعذبة ، حيث يستمر الاحتلال العسكري الاجنبي لكمبوتشيا وتستمر معاناة شعبها الباسل الذي يخوض منذ ذلك الحين نضالا بلا هوادة فيه لاستعادة استقلاله .

لقد أخطأ الذين تخيلوا أن نظام فنوم بنه ، الذي تسانده وتعززه القوات الاجنبية ، سوف يُحسّن الحالة في كمبوتشيا . فالجراح التي أصابت كمبوتشيا مازالت تدمي ، وما زال شعبها محروما من حقوقه الوطنية ، وما زال السلم والأمن في المنطقة معرضين للخطر . إن الادانة المتكررة من جانب المجتمع الدولي في غالبية العظمى لعدوان فييت نام على كمبوتشيا ينبغي أن توضح بجلاء تام أن التدخل العسكري لن يمر ، وان المجتمع الدولي لن يقبل انتهاك المبادئ المقدسة . لقد آن الاوان كي يستوعب المعتدي الدروس الصحيحة وكي يضع حدا عاجلا لتدخله في كمبوتشيا ، حتى يتوقف نزيهف دماء شعب كمبوتشيا التي تسفك سدى . وفي هذا العام المفعم بالأمل ، الذي يزداد فيه الجنوح إلى السلم ، نأمل أن تنصاع جمهورية فييت نام الاشتراكية لنداءات المجتمع الدولي وتضع حدا لليل المعاناة الطويل الذي فرض على الشعب الكمبوتشي .

لقد ذكر الأمين العام ، عن حق ، في تقريره الأخير عن الحالة في كمبوتشيا : "يجب أن تكون خطة التسوية الشاملة متمشية مع الاغراض والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة كما يجب أن تحمي بقدر كاف المصالح الرئيسية للأطراف المعنية والشعب الكمبوتشي قبل كل شيء" . (A/43/730 ، الفقرة ٢٤)

ونحن نشاطر المجتمع الدولي اعتقاده بأن هذه التسوية الشاملة يجب أن تركز أساسا على الانسحاب المبكر لجميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا ، واستعادة استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامتها الاقليمية والحفاظ عليها ، وكذلك حق شعب كمبوتشيا في

تقرير مصيره ، والتزام كل الدول بعدم التدخل بأي شكل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا . ومشروع القرار المعروف علينا هذا العام يعيد تأكيد هذه المبادئ ، ونأمل إذا ما اعتمد أن يوفر قوة دفع لعملية المفاوضات الحقيقية ، كما نرجو أن يعطي المناخ الدولي الحالي المواتي دفعة اضافية لجهود الامين العام وممثلته الشخصي - وكيل الامين العام رفيع الدين أحمد - اللذين نحیی جميعا تفانيهما ومشابرتهما في سعيهما المكشف للتوصل إلى تسوية شاملة للمشكلة الكمبوتشية .

لقد حاولت قوات الاحتلال في كمبوتشيا من قبل أن تبرر تدخلها العسكري بالتذرع بقضايا حقوق الانسان في ذلك البلد . وقد رفض المجتمع الدولي هذا التبرير . فليس من المتوقع من المجتمع الدولي أن يذعن لما يحاوله البعض من الربط بين انسحاب القوات الاجنبية الذي لابد منه وبين أمر سياسي داخلي في كمبوتشيا ، وهو أمر ليس لاحد أن يقرر سوى شعب كمبوتشيا . وهذا الربط محفوف بالمخاطر ، وما أيسر أن يستخدم مبررا لاضفاء الشرعية على الاحتلال العسكري المستمر لكمبوتشيا . فيجب أن يظل الشرط الاساسي لاية تسوية شاملة هو الانسحاب التام وغير المشروط للقوات الفيتنامية من كمبوتشيا . وينبغي في نفس الوقت أن تهدف عملية المصالحة الوطنية إلى تهيئة الظروف التي تمكن شعب كمبوتشيا من ممارسة حقه في تقرير المصير ، بمنأى من أي تدخل خارجي . ومن الواضح أنه لا يجوز أن تستغل هذه العملية للتحكم في الجوانب الداخلية للحالة في كمبوتشيا .

لقد رحبت باكستان بما اقترحته الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في ٢٥ حزيران/يونيه عام ١٩٨٨ ، من التماس تسوية سياسية للمشكلة الكمبوتشية على أساس أولا ، أن تنسحب القوات الفيتنامية على مراحل وفقا لجدول زمني محدد وتحت رقابة دولية . ثانيا ، أن تشكل حكومة رباعية مؤقتة بقيادة الامير نورودوم سيهانوك . ثالثا ، أن تجرى انتخابات عامة حرة ومباشرة تحت اشراف دولي لانشاء جمعية تأسيسية . رابعا ، أن يعقد مؤتمر دولي تشارك فيه الدول المعنية والاعضاء الخمس الدائمون في مجلس الامن والامين العام للأمم المتحدة ، لضمان استقلال كمبوتشيا وحيادها وسلامتها الاقليمية .

كما رحبت باكستان بما اقترحه الصين من تقديم ضمانات دولية لاستقلال كمبوتشيا وحيادها وعدم انحيازها . ونأمل أن تحذو سائر الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن نفس هذا الحذو .

ويخالفنا أمل وطميد في أن تفضي التسوية السياسية للنزاع إلى حل مبكر للمشكلة الانسانية الخطيرة ، مشكلة اللاجئين الكمبوتشيين . وما يثلج الصدر ملاحظة أن المجتمع الدولي استجاب ، إلى أن يحين ذلك ، استجابة سخية لبرنامج المساعدة الكمبوتشية . ووفد بلادي يشيد بوكالات الأمم المتحدة ، ولاسيما عملية الأمم المتحدة لتقديم الفوئ على الحدود ، ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، لجهودهما المستمرة في تقديم المساعدة الفوئية للاجئين الكمبوتشيين . فقد كان برنامج المساعدة الانسانية لكمبوتشيا جهدا فريدا من قبل المجتمع الدولي تم فيه امداد شعب كمبوتشيا بما يزيد عن بليون دولار . كما ينبغي الاشادة بالجهود الموفقة التي بذلتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل اعادة توطين اللاجئين الكمبوتشيين في بلدان أخرى . وقد شاركت حكومة باكستان ، رغم ما تواجهه من نقص في الموارد ، مشاركة تامة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتخفيف معاناة الشعب الكمبوتشي ، وستستمر في تقديم اسهامها المتواضع في برامج الأمم المتحدة للفوئ الانساني مادامت هناك حاجة اليه .

وأود أن اغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن كامل تأييدنا وتقديرنا للجهود الدؤوبة التي يبذلها الامير نوردوم سيهانوك ومقترحاته الخلاقة من أجل المصالحة الوطنية داخل كمبوتشيا . وإنا لعلى ثقة كاملة بمساعيه الرامية إلى اعادة السلم إلى هذه البلاد التي مزقتها الحرب . ونحن جميعا نتطلع إلى كمبوتشيا مستقلة وذات سيادة ، تعزز وحدتها وسلامتها الاقليمية ، وتدافع عن حرمة هذه السيادة والاستقلال ، وقادرة مرة أخرى على أن تلعب دور المحفز الثقافي والحضاري في المنطقة .

السيد رزالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مع دخولنا العام العاشر في مناقشة الحالة في كمبوتشيا ، قد يكون من الجدير بالذكر أن هذه المسألة ظهرت لأول مرة باعتبارها البند ١٢٣ في جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . وفي تلك الدورة كان لوفد ماليزيا شرف بدء المناقشة وعرض مشروع القرار الذي اشتركت في تقديمه بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) و ٢٥ بلدا آخر . وهو مشروع القرار الذي اعتمده بعد ذلك غالبية الاعضاء في الجمعية العامة باعتباره القرار ٣٣/٣٤ ، وقد تضمن عددا من المبادئ الاساسية ، وأوضح بجلاء رفضه القوي للخروج عليها . وقد انتهكت فييت نام تلك المبادئ ، وطالب المجتمع الدولي فييت نام بسحب قواتها تماما من كمبوتشيا واحترام سيادة كمبوتشيا وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي .

وتصادف مع ذلك ، كما تشير السجلات أيضا ، أنه في بداية ذلك العام ، في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، قدمت الدول غير المنحازة الاعضاء في مجلس الامن مشروع قرار يدعو إلى سحب القوات الاجنبية من كمبوتشيا . وفي آذار/مارس من نفس العام قدمت بلدان رابطة آسيان كذلك مشروع قرار مماثل إلى مجلس الامن . وفي كلا المناسبتين حظي المشروعان بتأييد قوي من أعضاء مجلس الامن ، ولكن حق النقض استخدم ضدّهما مع الاسف . وبعد انقضاء عشرة أعوام على ذلك فاننا لا نزال ننظر في هذه المسألة كما نفعل في كل عام . ولا تزال مسألة الانسحاب الكامل للقوات الاجنبية مطروحة علينا . وعند بدء المناقشة في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة المنعقدة حاليا ، أدركنا جميعا أن مسألة كمبوتشيا كانت موضع محادثات رفيعة المستوى من جانب الدول الكبرى . ونحن نتابع باهتمام الجهود والتطورات الجارية في تلك المنطقة وخارجها من أجل التوصل إلى حل مبكر لهذه المسألة ، كما أن البعض منّا شارك في تلك الجهود والتطورات . وفي ظل الخلفية العامة للتفاوض الذي ساد هذه الدورة ، وعلى ضوء تلاقي مصالح كل الاطراف المعنية ، بات في الوسع السعي إلى حل نهائي لمشكلة كمبوتشيا . لذلك ، تحتاج مسألة كمبوتشيا في هذا المنعطف الهام لأن نراها من منظور واضح وفي اطارها الكامل . فلا بد من التوصل إلى تسوية سياسية شاملة في ظل ضمانات فعالة ،

ولا بد من تحقيق الانسحاب التام للقوات الأجنبية وفقا لجدول زمني متفق عليه مع استعادة سيادة كمبوتشيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية . وينبغي للمجتمع الدولي أن يؤكد من جديد حق الشعب الكمبوتشي في تقرير المصير . وينبغي في الوقت نفسه إزالة مخاوف المجتمع الدولي من احتمال تكرار ويلات الماضي القريب . وينبغي أن تحل المصالحة الوطنية محل الاضطرابات والانقسامات العميقة التي أذكى لهيبتها داخل كمبوتشيا الاحتلال المستمر من جانب القوات الأجنبية . كما ينبغي النص على وجود قوة دولية لحفظ السلم والاشراف الدولي ضمانا لتنفيذ شتى العمليات .

وفي خلال السنوات العشر الماضية ، أصبحت لمسألة كمبوتشيا أوجهها المتعددة . وليس هناك نهج وحيد مبسط يمكن أن يحلّها ، فالأمور التي ذكرتها أصبحت داخلية في نسيج المشكلة ، وبات من المحتم على الأمم المتحدة أن تعتبرها كلا مترابطا معقّدا . وهذه هي الفحوى الرئيسية لمشروع القرار المطروح علينا في هذه الدورة . ولكن مهما كان تعدد العوامل فلا يمكن أن تقبل أي شروط تلحق بمسألة انسحاب القوات الأجنبية . وإذا حاول البعض ذلك فلا بد من رفض المحاولة بكل شدة . ولسنوات طويلة ما فتئ المجتمع الدولي يندد ويشجب الغزو والوجود المستمر للقوات الفيتنامية في كمبوتشيا . ولا يمكن أبدا التسامح إزاء استمرار وجود هذه القوات ، وهو وجود يثير الشكوك حول نوايا فيت نام ويضعف الأمل في التوصل إلى حل مبكّر . ولا بد من أن يتضح تماما لفيت نام استحالة التوصل إلى حل عسكري ، فتكاليف الإبقاء على قواتها في كمبوتشيا تستنزف موارد فيت نام استنزافا بالغا وتحرم شعبها من ثمار السلم والتعمير التي طال انتظارها .

ووجود القوات الفيتنامية هو العامل الأساسي في زعزعة استقرار المنطقة ، ويمثل عقبة كؤودا تحول دون التوصل في وقت مبكر إلى إقامة منطقة سلم وحرية وحياد . ولا تزال أعداد كبيرة من الفيتناميين تخرج من بلادها كلاجئين أو مهاجرين غير شرعيين ، وتشغل بذلك على مشاعر بلدان رابطة آسيان وتلقى على كاهلها بمسؤوليات جسيمة . وتأمل بلدان رابطة آسيان في أن تحسم هذه المسألة أيضا في تاريخ مبكّر في ظل المناخ الجديد المتمم بالتعقل والروح البناءة من خلال مؤتمر دولي ، وتضع بلدان

الرابطه كذلك في اعتبارها حالة الالاف من الكمبوتشين الذين فرّوا من كمبوتشيا هربا من الاضطرابات والاحتلال الاجنبي ، بحشا عن مأوى في المخيمات الواقعة في مناطق الحدود . ولا بد من ضمان عودة هؤلاء الضحايا التعساء ، عودة آمنة في ظل الحل الشامل .

وقد كانت الفظائع التي اقترفت في كمبوتشيا مبعث قلق شديد للمجتمع الدولي لسنوات طويلة . وقد عقد المجتمع الدولي العزم على أن يكفل عدم عودة تلك الفترة القاتمة مرة أخرى . ولكمبوتشيا سجل حافل بالحضارة والثقافة . ويقف معبد الخمير القديم "انغكورواط" كرمز جليل للسعي الدائب إلى سمو الروحي . إلا أن هذا التاريخ العظيم تلطخه الآن ساحات القتل وغيرها من انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبت في الماضي القريب . وينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل بالجهود الجماعية ومن خلال عملية تقرير المصير ألا يشهد المستقبل تكرارا لتلك الويلات مرة أخرى في كمبوتشيا . ولا ينبغي أن يساء تفسير هذا الموقف ويؤوّل على أنه تدخل في الشؤون الداخلية لبلد ما ، إذ أن حجم ونطاق انتهاكات حقوق الانسان يستبعدان مثل هذا التفسير .

والعامل المحدد المستمر في عملية المصالحة الوطنية التي يجري تحقيقها في كمبوتشيا من خلال تجمع شتى الاحزاب ، هو شخص سامديش نوردوم سيهانوك . فالتاريخ المعاصر يؤكد أنه هو الذي كفل التماسك والكيان الموحد لكمبوتشيا حتى عام ١٩٧٠ . وكانت أعمال التواطؤ التي أدت إلى ابعاد سيهانوك في عام ١٩٧٠ ضربة قاصمة للأمة التي كانت في حاجة ماسة إلى قائدها . وفي الوقت الحالي الذي تحاول فيه شتى الاحزاب مرة أخرى أن تدعم النسيج الذي تتكون منه الأمة ، لا بد لها من أن تتجه إلى سيهانوك . وتؤيد بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا كل الجهود التي يقوم بها سيهانوك ، ونحن ننتظر بفارغ الصبر نتائج الاجتماع المقبل في باريس .

وفي هذا الصدد ، نأمل أن تشترك جميع الاحزاب اشتراكا كاملا في اجتماع باريس . كما نأمل ألا يستمر نظام فنوم بنه في الاصرار على مطالبه المستحيلة . ومن

الواضح تماما أن صيغة المصالحة الوطنية لن تتحقق إلاّ حول شخص سامديش نوردوم سيهانوك وليس أحدا غيره .

إن جهود بلدان رابطة آسيان التي بذلت مؤخرا من خلال عقد اجتماع جاكرتا غير الرسمي هي جزء من المبادرة الاقليمية المستمرة لبلدان آسيان الرامية للتوصل إلى حل مبكر . ولن تتوقف بلدان آسيان عند هذا الحد بل ستواصل العمل على أعلى المستويات للتوصل إلى نتائج ايجابية تنبني على الانطلاقة الهامة التي تحققت في اجتماع جاكرتا غير الرسمي في تموز/يوليه الماضي .

ولا تقتصر جهودنا على ذلك بل ترتبط بجهود مكملة لها تبذل على مستوى بلدان
عدم الانحياز . وهي لا تتعارض مع المناقشات البناءة التي تجري بين الدولتين
العظميين ولا مع مبادرات سيهانوك .

ونحن نأمل أن يتحقق تقرير المصير في كمبوتشيا عن طريق انتخابات تخضع
للإشراف ، وأن تقام حكومة تنتخب بحرية بعد تشكيل الحكومة الائتلافية الرباعية .
وعندئذ سيكون من الضروري أن يضمن المجتمع الدولي وبعض الدول الكبرى استقلال
كمبوتشيا وعدم انحيازها .

هذه بوجه عام هي الخطوات الأساسية التي يجب اتخاذها لحسم مشكلة كمبوتشيا .
والمؤشرات مؤاتية لذلك . وسيكون لصالح جميع الدول العمل على تحقيق هذه الغاية .
ومن المؤمل أن يبذل الحل النهائي لمسألة كمبوتشيا كل المشاغل المتعلقة بالامن
والشكوك القائمة بين دول المنطقة . ويكون ذلك مقدمة لإعلان المنطقة منطقة سلم وحرية
وحياة .

ويأخذ مشروع القرار المعروض علينا بعين الاعتبار كل النقاط التي أشرت
إليها . ومن المؤكد أنه أكثر شمولاً من القرارات الماضية ولم يغفل شيئاً من المسائل
الأساسية . فالعناصر التي تشكل جوهر القرارات الماضية والتي حظيت بدعم هائل في
الاعوام التسعة الماضية لاتزال منصوصاً عليها بوضوح في مشروع قرار هذا العام .
ولا يزال الاتجاه الأساسي لمشروع قرار هذا العام هو ضرورة الشجب الجماعي لاستمرار وجود
القوات الأجنبية والمطالبة بانسحابها التام دون شروط . ويتضمن مشروع القرار هذا
العام أيضاً إشارة تقضي باستمرار الجهود الجديرة بالثناء التي عهد بها الى اللجنة
المخصصة لكمبوتشيا لعقد المؤتمر الدولي بشأن كمبوتشيا ، حتى إذا أسفرت الجهود في
المستقبل عن عقد مؤتمر دولي على أساس مبادرات الأمين العام والاطراف الأخرى .

ولا يكتفي مشروع القرار بسرد المبادئ فحسب بل انه سيسهم ، إذا ما أخذنا
بعين الاعتبار المرحلة الهامة التي تم التوصل إليها بشأن مسألة كمبوتشيا ، إسهاماً
مباشراً في التوصل الى حل مبكر . وما يحتاجه هذا المشروع هو أقصى تأييد ممكن من

جانب جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة إن لم يكن تأييدها الكامل ، حتى تكون الرسالة الصادرة عنه قوية ومنبثقة من مختلف مناطق العالم . ففي المرحلة الحالية لا يسع الامم المتحدة أن تتخذ إجراء ضعيفا أو أن تتوه في مناقشة مبادئ مجردة بشأن الحدود التي يمكن لها العمل في إطارها . فالامم المتحدة يجب أن تكون جزءا من الحافز العام للوصول الى تسوية لمسألة كمبوتشيا .

إن شعب كمبوتشيا بحاجة الى دعم المجتمع الدولي في هذه المرحلة الحاسمة . ونحن بحاجة الى أن نذكر أنفسنا بأن الطريق الذي قطعه هذا البلد التعميس كان طويلا وصعبا . فاتفاقات جنيف التي أبرمت في عام ١٩٥٤ ، بعد حرب الهند الصينية الاولى لم تحقق غير سلام زائف وأعقبها تجدد الاضطرابات في الستينات والسبعينات ، حين استعرت منطقة الهند الصينية بأكملها بنيران الحروب . ويجب أن نستوعب الدروس من أحداث عام ١٩٥٤ وأن نصح الآن أخطاء الماضي . ويجب أن تتاح الفرصة لشعب كمبوتشيا لكي ينال استقلاله ومركزه المحايد وغير المنحاز .

وانني أوصي بأن يحظى مشروع القرار هذا بتأييد الجميع وموافقتهم عليه .

السيد لي ليوي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : قبل عشر سنوات

قامت السلطات الفيتنامية بغزو مسلح سافر لكمبوتشيا وأقامت نظام هونغ سامريين العميل في انتهاك صارخ لميثاق الامم المتحدة والمعايير الخاصة بالعلاقات الدولية . ولقد أدى هذا العمل ، الذي جلب معاناة يعجز عنها الوصف لشعب كمبوتشيا ، الى إشارة معارضة شديدة وشجب تام من جانب المجتمع الدولي . واتخذت الجمعية العامة ، انطلاقا من التزامها بتحقيق العدالة ، قرارات في تسع دورات متتابعة تدعو الى انسحاب القوات الاجنبية من كمبوتشيا وأن يقرر الشعب الكمبوتشي مصيره بنفسه . وتشعر الحكومة الصينية بتقدير بالغ إزاء الجهود الرامية الى حسم المسألة الكمبوتشية التي يبذلها المجتمع الدولي بشكل عام ، والدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشكل خاص .

لقد أيدت الحكومة الصينية على الدوام إيجاد حل سياسي لمسألة كمبوتشيا وكل الجهود والمساعي الرامية الى تحقيق تسوية عادلة ومعقولة . وتقدمت باقتراحات بتأاة تؤيد التوصل الى حل مبكر . ولقد تم الإعراب بصورة مفصلة عن موقف الصين إزاء هذه المسألة في البيان الصادر عن وزارة الخارجية الصينية في ١ تموز/يوليه والملاحظات التي أدلى بها السيد جاو جيانغ ، الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني في ٢٦ آب/أغسطس . وفي البيان الذي أدلى به وزير الخارجية ، السيد كيان كيتشن في الدورة الحالية للجمعية العامة ، أوضح موقف الصين من مسألة كمبوتشيا وتقدم بمقترحات بشأنها نوردها في النقاط الخمس التالية :

أولا ، أساس تسوية مسألة كمبوتشيا هو الانسحاب التام لقوات فييت نام من كمبوتشيا . وينبغي أن يعلن الجانب الفيتنامي جدولا زمنيا لانسحاب قواته من كمبوتشيا في أسرع وقت ممكن .

ثانيا ، اننا نرحب بإقامة حكومة ائتلافية رباعية مؤقتة في كمبوتشيا برئاسة الأمير نورودوم سيهانوك بعد سحب القوات الفيتنامية . وينبغي أن يقوم كل حزب من الأحزاب بتقديم مرشحيه للاشتراك في الحكومة المؤقتة ولكن يجب أن توافق الأحزاب المعنية الأخرى على هذا الترشيح . وإننا نؤيد الإئتلاف الرباعي في كمبوتشيا ونعارض أبعاد أي من الأحزاب الأربعة من هذا الإئتلاف أو انفراد حزب واحد بالسلطة .

ثالثا ، عند تشكيل الحكومة الإئتلافية الرباعية المؤقتة في كمبوتشيا ينبغي تجميد أنشطة القوات المسلحة التابعة لجميع الأحزاب الكمبوتشية . وينبغي أن تمتنع هذه القوات عن التدخل في السياسة أو في الانتخابات العامة حتى يتسنى للشعب الكمبوتشي إجراء انتخابات حرة بمنأى عن التدخل الأجنبي والتهديد باستخدام القوة . وبغية تفادي اندلاع حرب أهلية في كمبوتشيا ، يمكن أن تحل القوات المسلحة القائمة الآن والتابعة لكل الأحزاب بهدف تيسير تشكيل قوة دفاع وطنية موحدة تتألف من عدد متساو من الضباط والجنود من كل حزب من الأحزاب الأربعة تحت قيادة موحدة .

رابعا ، ينبغي أن يفرض إشراف دولي فعال وعملي على انسحاب القوات الفيتنامية وعلى حفظ السلم وإجراء انتخابات حرة في كمبوتشيا . وتحقيقا لهذا الهدف ، تؤيد حكومة الصين اقتراح إرسال قوات دولية لحفظ السلم وهيئة للرقابة الدولية الى كمبوتشيا .

خامسا ، عندما تتوصل الاطراف المعنية الى اتفاق بشأن تحقيق تسوية سياسية لمسألة كمبوتشيا ، ستكون الصين على استعداد للانضمام الى غيرها من البلدان لتوفير ضمانات دولية تكفل استقلال كمبوتشيا وحيادها وعدم انحيازها .

ولما كانت مسألة كمبوتشيا قد نشأت نتيجة للغزو الذي شنته فيت نام فالسبيل الى تسويتها هو الانسحاب السريع لكل القوات الفيتنامية . وهذا هو الطريق الوحيد لإنهاء الغزو والاحتلال الاجنبيين وتهيئة ظروف عادلة لتحقيق المصالحة الوطنية فسي كمبوتشيا . والسلطات الفيتنامية عندما تربط بين مسألة انسحاب القوات والمشاكل الداخلية التي تواجهها كمبوتشيا والمسائل الاخرى ، إنما تهدف الى تأخير انسحاب قواتها وعرقلة الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سياسية عادلة لمسألة كمبوتشيا .

وينبغي أن تقوم المصالحة الوطنية فيما بين الكمبوتشييين على الإئتلاف الرباعي ، وألا ينفرد حزب واحد بالسلطة ، أو أن يستبعد أي من الأحزاب . والنهج الواقعي الوحيد هو الذي يأخذ في الاعتبار مصالح كل الأطراف المعنية . ولا يؤدي أي حل الى توفير السلام والاستقرار للشعب الكمبوتشي إذا ما سمح لحزب من الأحزاب أن ينفرد بالسلطة عن طريق القوة العسكرية ، أو أن يضع شروطا مسبقة لاستبعاد حزب آخر في محاولة لإلغاء الشرعية على نتائج العدوان الأجنبي .

وفيما يتصل بالمشاكل الداخلية في كمبوتشيا ، يتعين أن تحسم هذه المشاكل من قبل الشعب الكمبوتشي من خلال من يختارهم في انتخابات حرة بدون تدخل خارجي أو تهديد باستعمال القوة . فلا يحق لبلد أجنبي أن يتدخل . ولا يمكن تيسير عملية التوصل الى تسوية عادلة للمسألة الكمبوتشية حقيقة إلا بالاحترام الكامل لحق الشعب الكمبوتشي في تقرير المصير ، واستبعاد التدخل الخارجي .

وليس للصين مصلحة خاصة في المسألة الكمبوتشية ؛ كما أنها لم تقصد مطلقا أن يكون لها دائرة نفوذ . ونحن مستعدون للعمل مع كل البلدان التي تريد المساعدة في تعزيز التسوية السياسية للمسألة الكمبوتشية ، وأن نسهم إسهاما إيجابيا في القضاء المبكر على هذه البؤرة الساخنة التي تهدد السلم في جنوب شرق آسيا .

وقد أوضح تاريخ ما بعد الحرب أنه ما من بلد ، مهما بلغت قوته العسكرية ، يستطيع أن يغزو بلدا صغيرا أو مستضعفا عن طريق القوة . وقد رُفضت الهيمنة العالمية أو الإقليمية من زمن بعيد . ومن المؤسف أن السلطات الفيتنامية لم تشب الى ردها حتى الآن . فلاتزال السلطات الفيتنامية تتمسك بسياستها العدوانية التوسعية ، مؤخرة انسحاب قواتها من كمبوتشيا ، واطعة كل أنواع العقبات في طريق التسوية السلمية ، متجاهلة تجاهلا كاملا القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومطالب المجتمع الدولي القوية .

وفيما يتعلق بالمسألة الأساسية ، مسألة الانسحاب الكامل للقوات من كمبوتشيا ، فإن السلطات الفيتنامية ، تحت ضغط الرأي العام الدولي ، قد أوضحت

استعدادها للانسحاب في عام ١٩٩٠ . وادعت أن الانسحاب يمكن أن يتم في وقت مبكر إذا ما أحرز تقدم في التسوية السياسية . ولكنها مازالت تحجم عن التقدم بجدول زمني محدد مقبول من كل الاطراف ، كما أنها رفضت فكرة الرقابة والتحقق الدوليين الفعالين . ولازلنا نذكر أن كل ما أعلنته فييت نام عن الانسحاب الجزئي فهي مناسبات كثيرة في الماضي ظهر أنه مجرد استبدال للقوات بغيرها . وعلى الرغم من إعلان فييت نام سنة بعد سنة سحب قواتها ، لم يحدث نقص ملموس في عدد قوات فييت نام المعتدية في كمبوتشيا . بل أنها لم تحترم التزامها الأخير بسحب ٥٠ ٠٠٠ من قواتها في نهاية هذا العام . ومن حق الجميع أن يشكوا في أن المرونة المزعومة في موقف فييت نام فيما يتعلق بسحب القوات ليس أكثر من حيلة قصد بها خداع الرأي العام العالمي ، وتضليل الناس . وتحاول السلطات الفيتنامية وجهازها الدعائي جاهدة أن تخلق انطباعا كاذبا بأن مشكلة سحب القوات الفيتنامية لم يعد لها وجود . والحقيقة أن هذه المشكلة ليست قائمة فقط ، بل أنها أبعد ما تكون عن حل حقيقي . فحتى هذا اليوم لاتزال القوات الفيتنامية التي تبلغ ١٠٠ ٠٠٠ جندي مرابطة في كمبوتشيا ، ووضع الاحتلال الاجنبي لكمبوتشيا لم يتغير .

وبغية إطالة احتلالها لكمبوتشيا طالبت السلطات الفيتنامية أن يكون سحب قواتها في مقابل وقف المساعدات الخارجية لقوات المقاومة الكمبوتشية . بل إنها ذهبت الى أبعد من هذا وطالبت بوضع جدول زمني لهذا الوقف . ونعلم جميعا أن العدوان الفيتنامي على كمبوتشيا هو الذي يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن في جنوب شرقي آسيا . ومن المناسب والمائب تماما أن تتعاطف كل البلدان التي تتمسك بالعدالة مع المقاومة الكمبوتشية ، وأن تساعد على أي نحو تشاء . وغني عن القول أن مسألة المساعدة الدولية للمقاومة الكمبوتشية سوف تختفي عندما توقف فييت نام عدوانها وتسحب كل قواتها من كمبوتشيا تحت رقابة دولية فعالة وصارمة . وطلب وقف المساعدة الخارجية للمقاومة الكمبوتشية في الوقت الذي تواصل فيه السلطات

الفيتنامية احتلالها العسكري ليس إلا مسوغا لاستمرار احتلالها لكمبوتشيا وتأخير سحب قواتها . وهذا أمر لا يقبله المجتمع الدولي .
وهناك وسيلة تأخير أخرى تلجأ إليها السلطات الفيتنامية ، بأن تستغل اهتمام المجتمع الدولي باحتمال عودة الخمير الحمر ، وتعمل جهدها لربط سحب قواتها باستبعاد الخمير الحمر ، بجعل الاستبعاد شرطا مسبقا للانسحاب وللمصالحة الوطنية في كمبوتشيا . ويمكن للمرء أن يرى بوضوح أن اقتراح السلطات الفيتنامية يهدف إلى الحصول على ما فشلت في تحقيقه في ميدان القتال عن طريق الآخرين ، واسباغ الشرعية على استمرار حكم نظام هنج سامرين العميل . فمسألة الخمير الحمر هي في النهاية مسألة داخلية ، لا يحسمها غير الشعب الكمبوتشي نفسه . وعلى أي حال ، يجب ألا تتخذ مبررا لغزوها المسلح عام ١٩٧٨ ورفضها سحب قواتها الآن . وإلا فما جدوى الكلام عن القواعد التي تحكم العلاقات الدولية في عالمنا اليوم ؟ واصرار فييت نام على ربط سحب قواتها باستبعاد الخمير الحمر ليس إلا محاولة لخلط الحد الفاصل بين العدوان وضحيته ، وأن تخفي أعمالها العدوانية وراء مغالطة تبرير العدوان ، وعرقلة الجهود الرامية إلى تسوية عادلة للمسألة الكمبوتشية .

وبينما تكلم الجانب الفيتنامي في ذلقة عن تحبيذه للمصالحة الوطنية في كمبوتشيا ، فهو في الحقيقة يعارض الائتلاف الرباعي الحقيقي . وقد رفض وزير خارجية فييت نام السيد نغوين كوساك رفضا قاطعا وصريحا الاقتراح القاضي بتأليف حكومة ائتلافية رباعية في كمبوتشيا يرأسها الامير نوردوم سيهانوك ، واصفا إياه بأنه طلب مجاف للمنطق . وفي نفس الوقت استمرت فييت نام في الدعوة إلى إبقاء الوضع كما هو عليه في كمبوتشيا ، ورفضت قيام النظام الديمقراطي في كمبوتشيا ، ودعمت نظام فنوم بنه العميل بزيادة قواتها المسلحة ، ورفض فكرة إيجاد لجنة رقابة دولية وقوة حفظ السلام دولية إلى كمبوتشيا . وتقول كل من فييت نام ونظام فنوم بنه أن كعكة كمبوتشيا لا يجب أن تقسم إلى أربع قطع . وليس من الصعب على المرء أن يستنتج من هذه

الاقوال والافعال أن السلطات الفيتنامية لاتزال تحاول أن تحتفظ باحتكار حزب هـنـغ
سامرين للسلطة في ظل السلطة الواقعية لفيتت نام ، وارغام المجتمع الدولي على قبول
العدوان الفيتنامي على كمبوتشيا على أنه أمر واقع . وهذا بالضبط هو الخطر الجسيم
والداهم الذي يواجه كمبوتشيا الآن ، والذي يتطلب اليقظة من جانب المجتمع الدولي .

في الوقت الراهن ، حل الحوار محل المواجهة وأصبح هو الاتجاه السائد في هذه الأيام ، وازداد اللجوء الى التسوية السلمية للنزاعات الاقليمية . ومنذ أن بدأ الاتحاد السوفياتي في سحب قواته من أفغانستان ، طالب المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى بأن تسحب فييت نام قواتها من كمبوتشيا وتنهي حربها العدوانية . ويتضمن جدول أعمال المجتمع الدولي الآن محاولة لإنجاز تسوية سياسية للمسألة الكمبوتشية . وينبغي أن تفهم السلطات الفيتنامية أن الانسحاب العاجل والكامل لقواتها من كمبوتشيا والتبكير بتسوية المسألة الكمبوتشية لن يسفر فقط عن استعادة السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا وانما سيفيد أيضا شعبي فييت نام وكمبوتشيا . أما التأخير في التوصل الى هذه الحالة ، فسيؤدي الى تطويل مازق فييت نام داخليا وخارجيا . ولقد حان الوقت لتختار السلطات الفيتنامية الطريق الصحيح .

وفي الوقت الذي نناقش فيه مسألة كمبوتشيا في هذه الجمعية الموقرة ، فإن شعب ذلك البلد ، الذي أُجبر على الخضوع للسيطرة الاجنبية سنوات طويلة ، يتطلع إلينا للدفاع عن قضيته العادلة ، وإدانة العدوان والاحتلال الاجنبيين ومواصلة بذل الجهود لانجاز تسوية عادلة ودائمة للمسألة الكمبوتشية . ولذلك فإننا لا يجوز أن نتخلى عن هذا الشعب . ويأمل الوفد الصيني أن تساعد المناقشة الجارية في هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة على تفهم طابع المشكلة الكمبوتشية على نحو أفضل ، والضغط على المعتدي ، والتعجيل بتحقيق تسوية عادلة وسلمية للمسألة الكمبوتشية .

السيدة كنودسين (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : للسنة

العاشرة على التوالي ، يُطلب الى الجمعية العامة أن تنظر في الاحتلال الفيتنامي المستمر لكمبوتشيا . وعلى الرغم من الجهود العديدة التي بذلت للوصول الى تسوية سياسية سلمية وعادلة وشاملة ، وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى في الجمعية العامة تؤيد قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، فما زالت القوات الفيتنامية موجودة في كمبوتشيا مما يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة . ويعكس هذا الوضع

الحالة المؤسفة التي يواجهها المجتمع الدولي ، ومنطقة جنوب شرقي آسيا ، وأهم من ذلك كله شعب كمبوتشيا الذي عانى كثيرا في الماضي .

ولقد أكد الوفد النرويجي ، على نحو متكرر ، أن الدولة المحتلة هي المسؤولة بشكل رئيسي عن وجود الحالة الراهنة . إن التدخلات الأجنبية تنتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي وتشكل تهديدا جسيما للسلم والامن الدوليين . وكما أن العالم لم يتسامح مع النظام السابق في كمبوتشيا ، الذي أسفرت انتهاكاته الجسيمة لحقوق الانسان عن العديد من القتلى وعن معاناة شديدة ، فإنه أيضا لن يتسامح مع دولة أجنبية تغزو وتحتل دولة أخرى . إن الانتهاكات التي ارتكبتها النظام السابق ضد حقوق الانسان لا تعطي بأي حال من الأحوال شرعية للنظام الجديد ، أو للطريقة التي نُصِّب بها للحكم في فنوم بنه .

ويؤيد الوفد النرويجي الرأي الذي مفاده أن الخطوة الاولى اللازمة لانجاز تسوية شاملة للحالة الراهنة في كمبوتشيا هي التزام الدولة المحتلة ، على نحو راسخ ، بوقف جميع الاعمال العدائية وسحب قواتها لتمهيد الطريق لاستعادة وحفظ استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية . وفي رأينا ، أن مشروع القرار المعروض علينا ، الذي شاركت في تقديمه النرويج ، يتضمن العناصر المطلوبة لتحقيق التسوية السياسية الشاملة وهي : أولا ، انسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا تحت اشراف ورقابة دولية فعالة ؛ وثانيا ، عدم الرجوع الى سياسات وممارسات الماضي القريب المدانة عالميا ؛ وثالثا ، حق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره .

ويواصل الأمين العام سعيه لايجاد تسوية سلمية للمسألة الكمبوتشية عن طريق المحادثات المكثفة مع الأطراف والبلدان المعنية . وتود حكومتي أن تشني على الجهود المضنية التي بذلها الأمين العام وممثله الخاص لايجاد تسوية لهذه المسألة ، ونود أيضا أن نعرب عن تأييدنا لاستمرارهما في بذل هذه الجهود .

ولقد شاهد العالم طوال العام الماضي ، بعض مؤشرات التغيير التي من المأمول أن تسلك الاتجاه الصحيح . ففي هذا الصيف ، ولأول مرة ، التقت جميع الأطراف المشاركة

مباشرة وغيرها من الأطراف المعنية في جاكرتا في اجتماع غير رسمي ، وهي حقيقة تنبئ بإمكان التوصل الى تسوية سياسية للنزاع . فالتسوية لن تتحقق إلا عن طريق مفاوضات حقيقية بدون أية شروط مسبقة . وفي هذا الصدد ، تود حكومتي أن تعرب عن تأييدها للجهود التي بذلتها بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

ومن المؤسف أن أكثر من ربع مليون مواطن من أبناء كمبوتشيا ما زالوا في مواقع الاخلاء في منطقة الحدود بين تايلند وكمبوتشيا . وبالإضافة الى ذلك ، فإن مسألة أمن وحماية سكان الحدود واحترام حقوقهم الانسانية الاساسية هي مسألة يوليها المجتمع الدولي أقصى أولوية ، مما يؤكد أهمية تمكين الأمم المتحدة ، وغيرها من الوكالات ، من الوصول ، دون أية عاقبة ، الى جميع المخيمات لتنفيذ مهمتها في توفير الاغذية والخدمات للسكان المدنيين .

إن حكومتي قلقة بشأن التقارير الواردة عن الانتهاكات التي ترتكب ضد حقوق الانسان في مخيمات اللاجئين التي يسيطر عليها الخمير الحمر . ويجب أن يتيسر للأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية سهولة الوصول الى هذه المخيمات لتتمكن من تسجيل اللاجئين الافراد بطريقة مرضية . فاجراءات التسجيل لا تضمن فقط بعض الحماية من حالات الاختفاء القسري وانما أيضا تعتبر شرطا أساسيا لأي برنامج من برامج اعادة التوطين المنظمة في المستقبل .

ولقد أسهمت حكومتي في العام الماضي بحوالي مليون دولار أمريكي لعملية الأمم المتحدة للإغاثة على الحدود ، ومغوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الاغذية العالمي ، واللجنة الدولية للصليب الاحمر ومختلف المنظمات الانسانية غير الحكومية التي تساعد اللاجئين في كمبوتشيا . وما دام البحث جاريا عن تسوية سياسية للمشكلة في كمبوتشيا ، لابد من مساعدة اللاجئين في منطقة الحدود . وستواصل حكومتي في المستقبل أيضا مساهمتها العادلة في التكاليف اللازمة لإنجاز هذا الجهد الانساني .

السيدة آن هيركوس (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تسعى
 نيوزيلندا دوما في مشاركتها في هذه المناقشة السنوية الى التقليل قدر الإمكان من
 الانشقاق والى تشجيع الحوار باعتباره أساسا لاية تسوية سياسية سلمية في كمبوديا .
 ويسرنا أن نلاحظ هذا العام أن الحالة في كمبوديا قد اصحت تبدو أقل تعقيدا عما
 كانت عليه قبل ١٢ شهرا ، وذلك يعود جزئيا الى النجاح في أماكن أخرى في تخفيف حدة
 التوترات الدولية . ووفد بلادي لا تخدعه الاوهام بأنه يمكن التوصل الى تسوية سياسية
 دائمة بيسر أو عما قريب . ان هناك العديد من المصالح التي ينبغي التوفيق بينها
 وطبقات عديدة من الصراع ينبغي ازالتها . ولكن التطورات التي حدثت خلال عام ١٩٨٨ ،
 ولاسيما اجتماع جاكرتا غير الرسمي ، والجهود المستمرة التي يبذلها الامير سيهانوك
 لتشجيع الحوار والاهتمام المتزايد الذي أبدته دول ذات نفوذ من خارج المنطقة بايجاد
 تسوية ، كل ذلك يوحي بأن هناك مايدعو الى التفاؤل المشوب بالحذر إزاء الحالة .
 ونرحب أيضا بعمل الامين العام وممثله الخاص .

إن مسألة كمبوديا تمثل لوحة مطرزة معقدة . واذا أفردنا جوانب بعينها من
 هذه المسألة سنجد أن هذه العناصر محكمة الترابط . ومع ذلك يود وفد بلادي ، دون
 المبالفة في تبسيط القضية ، أن يركز على شاغلين رئيسيين .
 إن شاغلنا الأساسي ، كما كان الحال دوما ، هو غزو واحتلال كمبوديا من جانب
 فييت نام . لقد مضى زهاء ١٠ سنوات منذ أن قامت القوات الفيتنامية بغزو كمبوديا ،
 انتهاكا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . وفي كل عام منذ
 ذلك الحين تعتمد الجمعية العامة بأغلبية ساحقة قرارات تدعو الى انسحاب القوات
 الأجنبية من كمبوديا والى التفاوض حول تسوية سياسية . وعلى الرغم من حجج الاستفزاز
 التي تسوقها فييت نام ، ورغم ادعائها بأنها أنقذت شعب كمبوديا من طغيان بول بوت
 الابادية ، لا يمكن التهاون بهذا الغزو وبما خلفه . لقد أكدت هذه الجمعية عن حق
 انتهاك فييت نام لميثاق الأمم المتحدة . ولا يمكن التوصل الى تسوية إلا عندما تسحب
 فييت نام قواتها من كمبوديا ، وسيبقى هذا هدفا أساسيا .

أما الشاغل الثاني لوفد بلادي فهو مسؤولية المجتمع الدولي لا عن الاعتراف بشروط عهد بول بوت فحسب بل أيضا عن كفالة عدم تمكن الخمير الحمر من فرض أنفسهم مرة أخرى على شعب كمبوديا عندما تتحقق التسوية السياسية . وليس هذا بشاغل جديد ، لكنه اكتسب الحاحا اضافيا نتيجة احتمال التوصل الى تسوية سياسية ، بما في ذلك انسحاب القوات الفيتنامية . وفي عام ١٩٨٨ ، الذي سيوافق الذكرى الاربعين لاعتماد اتفاقية منع اباداة الاجناس ، يتعين علينا أن نصر على تسوية تمنع الخمير الحمر من استعادة السلطة .

إن جميع النيوزيلنديين متحدون في نفورهم التام من الطريقة الإنسانية والوحشية والابادية التي عاملت بها حكومة بول بوت في كمبوتشيا الديمقراطية شعبها . ولا يزال نهجها المتسلط ساريا اليوم في المخيمات التي تسيطر عليها في منطقة الحدود بين تايلند وكمبوديا. وبالإضافة الى ذلك ، على الرغم من الشائعات التي تتواتر بين الحين والآخر ، لم يحدث بعد أي تغير في قيادة الخمير الحمر . لقد كان المجتمع الدولي قبل عشرة أعوام بطيئا في قبول أدلة الممارسات الإبادية التي اتبعتها حكومة بول بوت ومحجما عن العمل ضدها. وما فتئت الدول الاعضاء والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تعالج عواقب ذلك منذئذ .

إن الطبيعة الحقيقية للخمير الحمر لا تخفى على أحد . ومع ذلك ، سيلزم اشتراط أن يكون عنصر الخمير الحمر المقبول مدرجا في اطار أية تسوية سياسية مقبلة . وبديهي أنه ينبغي ألا يتمكن هذا العنصر من إعادة فرض سلطته بقوة السلاح أو باحباط إرادة الشعب الكمبودي . أن مانطلبه هو تأكيد جديد مفصل على كيفية معالجة هذا الخطر المحتمل . فمادام من الواضح أن الخمير الحمر لم يغيروا طرقهم أو قيادتهم سيبقى وجودهم في رأينا مبعثا للقلق الشديد . وسيكون من باب المفارقة الصارخة والمأساوية إذا أدى ذلك الى الانتقاص من الرسالة العالمية تقريبا التي بعث بها المجتمع الدولي الى فييت نام من أجل أن تنسحب . وهذا ما يجعلنا نرى أنه يتعين لاية تسوية سياسية أن تنص على رقابة دولية وعلى الوسائل اللازمة ، مثل قوات حفظ السلام الدولية لضمان عدم عودة الخمير الحمر .

إن الاعتراف بهذا الشاغل هو من بين العناصر التي تميز بها مشروع القرار الخاص بهذا البند عن مشاريع قرارات الأعوام الماضية . وقد شاركت نيوزيلندا دوماً في تقديم مشاريع القرارات هذه ، ونفعل ذلك مرة أخرى هذا العام . ونرى أن المبادئ التي يوضحها مشروع القرار الحالي توفر الأطار لتسوية سياسية شاملة تجلب السلم والاستقرار لجنوب شرقي آسيا وتكفل تقرير المصير لشعب كمبوديا . لقد طال انتظارنا لتسوية سياسية كهذه .

لا تزال نيوزيلندا تعتقد أنه لن يكون من الحكمة تقييد السبل التي يمكن بها تناول التسوية السياسية . فالمهم هو أن نضع نصب أعيننا دوماً الهدف الثابت لهذه الجمعية العامة - إقامة كمبوديا المستقلة ذات السيادة في ظل حكومة ممثلة تكون في مأمن من تهديدات جيرانها ولا تشكل خطراً بالنسبة للدول المجاورة . ولا يزال هذا الهدف سارياً اليوم كما كان قبل ثمانية أعوام . وما زالت نيوزيلندا ، في سعيها من أجل التسوية ، تعلق أهمية خاصة على دور الأمير سيهانوك . فقد كان شخصية محورية طوال التاريخ الحديث لكمبوديا . ونحن نعتقد أن له دوراً رئيسياً في المصالحة بين الأطراف المتنازعة والتوصل إلى حل دائم . ويجب أن تجرى المفاوضات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف في مناخ يتسم بالثقة . وفي هذا الصدد لانزال نتطلع إلى اتفاق واسع النطاق فيما بين الدول الرئيسية لأن كمبوديا يجب أن تستعيد استقلالها التام - بما يلزم من الضمانات الدولية .

إن مشروع القرار المعروض علينا يتيح أطاراً لمواصلة الجهود من أجل إحلال السلم في الهند الصينية ولشعب كمبوديا . وهو جدير بتأييد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

السيد هوهنفلنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما نتذكر أننا نناقش الحالة السائدة في كمبوتشيا للمرة العاشرة الآن ، ندرك أن المعاناة الهائلة التي يعيشها الشعب الكمبوتشي مافتتت مستمرة دون هوادة منذ أكثر من عقد من الزمن . وعبر هذه السنوات التي تمثل جزءا لا بأس به من فترة حياة أي فرد ، زخر سجل مصير الشعب الكمبوتشي بالانتهاكات الفادحة لحقوق الانسان وبالاعمال الحربية الداخلية التي تسببت في موت نسبة ملحوظة من السكان وفي الدمار الاقتصادي والتدفقات الضخمة من اللاجئين وكل أنواع المشقة غير المتصورة التي يمكن أن تصيب الفرد من جرّاء هذه التطورات .

ولعل برامج المساعدة الانسانية الواسعة النطاق التي أسهمت فيها بلادي بطبيعة الحال ، قد خفضت إلى حد ما الآثار العكسية على بعض الفئات الضعيفة ، وبصورة رئيسية اللاجئين . ولكن يتعين علينا دائما أن نضع في اعتبارنا أنه لا يمكن تحقيق أي حل فعال للمشاكل الانسانية بدون التوصل إلى تسوية سياسية شاملة .

ومن حسن الحظ أن عام ١٩٨٨ قد جلب ، بعد سنوات عديدة من الجمود ، بعض التقدم من حيث البحث عن حل سياسي . وفي اجتماع جاكرتا غير الرسمي اجتمعت للمرة الأولى كل الأطراف المعنية مباشرة وغيرها من البلدان المهمة وأجرت مناقشات غير رسمية . وهذا يعتبر في رأينا بمثابة طفرة ، لأن مشاركة كل الأطراف الكمبوتشية الأربعة والبلدان المهمة في عملية تفاوضية يبدو أنه يمثل شرطا مسبقا لإرساء السلم الدائم في كمبوتشيا يمكن بدوره أن يتمخض عن نتائج إيجابية لأمن المنطقة . ولهذا فإننا نأسف لأن طرفا واحدا لم يحضر الجلسة الأولى للفرق العامل . ويحدونا الأمل حقا أن تكون جميع الأطراف مدعوة حاضرة في الجلسات التالية ، وإلا فإن عملية المفاوضات التي بدأت في بوغور قد تفقد قوة دفعها .

والنمسا على اقتناع راسخ بأن المفاوضات المباشرة من شأنها أن تؤدي إلى إيجاد حل سياسي . ولهذا ترحب حكومة بلدي بدورها بالمحادثات الجارية بين الأمير سيهانوك والسيد هون سين . وهنا مرة أخرى نشاطر الرأي بأن هذه الاتصالات تبشر بالخير

الكثير إذا شارك فيها زعيما الحزبين الآخرين . وهذه المحادثات وغيرها من الأحداث التي جرت في الأشهر القليلة الماضية قد أثبتت أن الأمير سيهانوك قائد وطني تقبل به جميع أطراف الصراع . وهذا يبشر بالخير ، لأن الحل يتيسر بالفعل بوجود شخصية مركزية قادرة على دمج مختلف القوى .

ثمة حقيقة مشجعة أخرى هي طرح مقترحات جديدة وخطط للسلام أثناء العام الماضي . وهذا دليل على توفر الاستعداد الصادق لدى جميع الأطراف لحسم هذا الصراع الإقليمي عن طريق المفاوضات . وعندما نقارن هذه المقترحات الجديدة بعضها مع بعض وبما سبقها من مقترحات ، نرى بوضوح أن هناك عملية تقارب . فمعظم العناصر الحاسمة لإيجاد تسوية سلمية وشاملة يبدو الآن أنها مقبولة من حيث الأساس لجميع الأطراف . وسمحوا لي أن أذكر بعضها .

إن الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية يعتبر عالميا ضرورة أساسية . وقد التزمت فييت نام بسحب قواتها المسلحة . وكل المقترحات تشير إلى نوع من المشاركة من جانب الأطراف الأربعة في الحياة السياسية قبل الانتخابات . وعلاوة على ذلك تتوخى انتخابات حرة ومنصفة تحت مراقبة دولية . وجميع الأطراف المعنية توافق على تسريح القوات المسلحة للأطراف الكمبوتشية الأربعة وتشكيل جيش وطني موحد جديد . وهذه العملية بالإضافة إلى الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية ، ينبغي أن يكونا تحت مراقبة قوة دولية . وأخيرا ، نجد في كل المقترحات ما يوحي بأنه ، بعد التوصل إلى الاتفاق الداخلي الذي لابد أن يتم أولا ، ينبغي عقد مؤتمر دولي يضمن الحفاظ على كمبوتشيا المستقلة وذات السيادة المحايدة وغير المنحازة في سلم مع نفسها ومع البلدان المجاورة لها .

لقد حاولت أن أوضح أنه قد حدث فعلا تقارب ملحوظ لوجهات النظر منذ أن ناقشت الجمعية العامة الحالة في كمبوتشيا في العام الماضي . وفي نفس الوقت ندرك بالسلم الافتقار الذي لايزال سائدا إلى التقارب في بعض المجالات الحرجة . ولكن حتى عندما يتم التوصل إلى اتفاق بشأن جميع العناصر الرئيسية للحل ، سيظل أمامنا الاضطلاع

بالمهمة الكبرى ، مهمة معالجة التفاصيل . غير أنه يمكننا للمرة الأولى أن نتلمس الطريق في الظلام الذي كان شبهه حتى الآن يخيم على هذا الصراع الاقليمي . تتضمن بعض عناصر التقارب التي ذكرتها مشاركة المجتمع الدولي . وفي عام اتم بالمساهمة الفريدة للأمم المتحدة في منع السلام وصونه ، من المناسب بالتاكيد أن نعمن النظر في إمكانيات منظماتنا العالمية في سياق إيجاد حل للصراع الكمبوتشي . ونحن من ناحيتنا لا نستطيع أن نفكر في أية منظمة سياسية أخرى بمثل هذه العضوية التمثيلية التي تمتلك المعرفة والآلية اللازمتين لتنظيم الإشراف على الانتخابات ومراقبة الأنشطة العسكرية . ومن العسير أن نتصور وجود هياكل أخرى قادرة على تصميم وتنسيق وتمويل وتنفيذ برنامج لمساعدة كمبوتشيا في إعادة بناء اقتصادها ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع دول المنطقة . ويمكن بسهولة تفادي العديد من المشاكل التي قد تنجم عن عقد مؤتمر دولي معني بكمبوتشيا خارج إطار الأمم المتحدة عن طريق استخدام هيكل الأمم المتحدة .

وحكومة بلدي على اقتناع بأن الأمم المتحدة يمكنها أن تظلع بدور تزييد فائدته عما هي عليه الآن في البحث عن حل سلمي ، إذا رغبت الدول الاعضاء في ذلك . وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب للأمين العام ولممثلته الخاص ، وكيل الأمين العام السيد أحمد ، عن خالص تقدير النمسا لجهودهما .

ويمكن للمجتمع الدولي بدوره أن يستفيد استفادة أكبر من إمكانيات عقد مؤتمر دولي معني بكمبوتشيا . ورئيس الجمعية الوطنية النمساوية ، ليوبولد غراتز ، السني يشغل منصب رئيس ذلك المؤتمر قد زار نيويورك مؤخرا حيث اجتمع مع وزراء الخارجية وغيرهم من الممثلين ذوي المكانة الرفيعة للدول الاعضاء المهتمة بالأمر ، ومع الأمين العام وممثلته الشخصي واللجنة المختصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . وقد كشفت هذه المحادثات بطريقة مؤثرة عن تزايد ملحوظ في الخلفية المشتركة وعن الضرورة الحية لمواصلة وتوسيع عملية التفاوض التي بدأت بالفعل .

وفي هذه المرحلة الحاسمة يتوقف الامر على الاطراف المعنية إما أن تفتنم الفرصة التاريخية أو أن تطيل أمد المعاناة الهائلة التي يتعرض لها الشعب الكمبوتشي . ويحدونا خالص الامل أن تنضم هذه الاطراف إلى المفاوضات الكفيلة بالنجاح في إيجاد التسوية . والحكومة النمساوية ورئيس المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا سيبدلان قصارى جهودهما بغية النهوض بحل سياسي مبكر شامل وعادل ودائم .

السيد خمسي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : أقل ما يقال انه من المؤسف أن تضطر الجمعية العامة إلى النظر مرة أخرى هذا العام في المسألة المعنونة "الحالة في كمبوتشيا" ، وأن تفعل ذلك في غياب الممثل الاصيل لشعب كمبوتشيا الشهيد . وعلى غرار السنوات الماضية حاول أصحاب مشروع القرار الحقيقيون بمناوراتهم الخبيثة وبالاعتماد الفج على حساباتهم لاغلبية الاصوات في الجمعية العامة فرض حل لمشكلة تهم في المقام الاول أكثر من ٧ ملايين مواطن من جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، دون إعطاء أولئك المواطنين أدنى فرصة للإعراب عن آرائهم . وما هذا إلا شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية المجيدة ، البلد المستقل وصاحب السيادة ، الذي اغتصبت مقعده في منظمتنا ، دون وجه حق ، الحكومة الائتلافية المزعومة لكمبوتشيا الديمقراطية .

إننا نتحدث كثيرا عن المعاناة التي تحمّلها شعب كمبوتشيا التعميس لأكثر من ١٠ سنوات ومازال يتحملها . صحيح أن هناك معاناة ، وهي ليست هينة ، ولكن لنكن أكثر واقعية في إصدار الأحكام . إن شعب كمبوتشيا يعاني لأنه كان مضطهدا على أيدي جلادي نظام لإنساني ، مارس بحقه سياسة الإبادة الجماعية . لقد لقي أكثر من ٣ ملايين كمبوتشي حتفهم في ظل هذا النظام ، إما لانهم قُتلوا بوحشية ، أو لانهم حُرِمُوا بالقوة من الطعام والرعاية الطبية . وإذا كان الكمبوتشيون مازالوا يعانون حتى اليوم في بلادهم فذلك يرجع في المقام الاول إلى المحنة التي ورثوها عن نظام بول بوت أيام كمبوتشيا الديمقراطية ؛ وإلى أن فظائع تلك المأساة الوطنية مازالت تسيطر على أذهانهم . كما يرجع إلى الخوف المسيطر عليهم من احتمال عودة جلاديهم إلى السلطة ، أولئك الجلادين الذين مازالوا يتمتعون حتى يومنا هذا بمساعدة ودعم بعض البلدان والدوائر الأجنبية التي كانت مصالحها الوطنية الانانية ، رغم اختلافها ، سببا في الإبقاء على هذه الخرافة القانونية في منظمتنا .

ونتحدث أيضا بمشاعر القلق العميق وبالمنطق عن معاناة الكمبوتشيين في مناطق الحدود مع تايلند وفي مخيمات اللاجئين . ولكن لا بد أن نعترف أنهم هناك أيضا - وفقا

لما يقوله الملاحظون المحايدون وممثلو المنظمات الانسانية - ضحايا الأنشطة المشيئة لسيادهم الذين يفرضون قانونهم على المخيمات ، ويمارسون ضد سكانها الإرهاب والابتزاز والتجنيد القسري ، لإرغامهم على ارتكاب جرائم التخريب والقتل ضد مواطنيهم في نفس "مساحات القتل" التي عرفها الماضي القريب .

ولئن كنا ، من ناحية ، لا نرى إلا هذه الصورة الكئيبة والمفجعة ، فلا بد أن نعترف ، من ناحية أخرى ، بأن شعب كمبوتشيا البطل الذي يبلغ تعداداه اليوم أكثر من ٧ ملايين نسمة يكرس نفسه بكل حماسة ، تحت قيادة الحكومة الشرعية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية للمهمة الجبارة المتمثلة في الإنعاش الوطني وإعادة التعمير والبناء . ونستطيع أن نرى في كل مكان مراكز رعاية الطفولة ودور اليتامى والمدارس والمستشفيات ، وقد قامت على أطلال المدن التي هجرها أقرباؤهم ، وذلك بفضل المساعدة غير المشروطة التي يتلقاها من البلدان الشقيقة والصديقة والمنظمات الانسانية الدولية . لقد عادت المعابد والمساجد إلى الظهور ، وفتحت الأسواق من جديد . وعادت الحياة إلى مجاريها . وأرسيت جميع مؤسسات الدولة على أسس سليمة . وأصبحت الحكومة تسيطر على كامل أراضي البلاد . إن شعب كمبوتشيا الشهيد يولد من جديد ، ويتمتع مرة أخرى بالكامل بحقه الاساسي في الحياة . وحرّي بالمجتمع الدولي أن يرحب بهذه الحقيقة . فمن الظلم الفادح أن نتجاهل هذا الواقع . وأية محاولة من جانب المجتمع الدولي لغرض حل لمشكلة كمبوتشيا على حساب هذا الشعب الشهيد العظيم لن تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة المتوترة أصلاً في جنوب شرقي آسيا . ومادام خطر عودة نظام الإبادة الجماعية إلى السلطة ماثلاً فوق رؤوس السبعة ملايين كمبوتشي التعماء المجروحين ، فإلى من يلجأون لضمان أمنهم وبقائهم ؟ إنهم في حاجة إلى ضمان حازم ومؤكد وواضح ، لأن القضية بالنسبة لهم قضية حياة أو موت .

وفي هذا الصدد لم يكن السيد هون سين رئيس مجلس وزراء ووزير خارجية جمهورية كمبوتشيا الشعبية يماطل عندما أعلن موقف حكومته ذا النقاط السبع في اجتماع جاكرتا غير الرسمي الذي عقد في شهر تموز/يوليه الماضي ، الرامي إلى إيجاد حل سلمي للمشكلة

بعملية مصالحة وطنية ، وجعل كمبوتشيا بلدا مسالما مستقلا ديمقراطيا ذا سيادة محايدا غير منحاز . فقد اقترح ما يلي ، من بين جملة أمور :

٣ - بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أو على أكثر تقدير في الربع الأول من عام ١٩٩٠ ، تكون جميع القوات الفيتنامية المتطوعة المتبقية قد انسحبت بالكامل من كمبوتشيا ، وهذا لابد أن يحدث بالتزامن مع وقف المساعدة الأجنبية ، والتوقف عن استخدام الملاذات التي توفر في الأراضي الأجنبية لعصابة بول بوت التي تمارس الإبادة الجماعية وقوات الخمير المعارضة الأخرى ، والتوقف عن استخدام أفراد مخيمات اللاجئين ضد الشعب الكمبوتشي ، ووقف جميع أشكال التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا .

٣ - إن مشكلة كمبوتشيا الداخلية لابد أن تحسمها الأطراف الكمبوتشية نفسها على أساس المصالحة الوطنية ، والقضاء على زعماء نظام بول بوت للإبادة الجماعية المسؤول عن جرائم كثيرة جدا ، ونبذ القوات المسلحة للخمير الحمر .

كما دعا رئيس الوزراء هون سين إلى الإبقاء على الوضع الراهن في كمبوتشيا إلى أن يتسنى تشكيل جمعية وطنية وحكومة ائتلافية عن طريق انتخابات عامة ، وإلى إنشاء مجلس للمصالحة الوطنية برئاسة الأمير نورودوم سيهانوك ، يكلف بتنظيم تلك الانتخابات العامة ، وإلى إنشاء لجنة إشراف دولية ، وعقد مؤتمر دولي لضمان استقلال كمبوتشيا وسيادتها وحيادها ومركزها غير المنحاز ، وضمان السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

إن الحكومة الاندونيسية جديرة بالثناء لتنظيمها في شهر تموز/يوليه الماضي اجتماع جاكرتا غير الرسمي الذي أشرت إليه توا ، والذي جمع حول طاولة واحدة ، ولأول مرة منذ عشر سنوات ، جميع الأطراف المعنية في الصراع الكمبوتشي ، أي ممثلي الفئات الكمبوتشية الأربع وجميع البلدان المعنية مباشرة في جنوب شرقي آسيا - وهي بلدان الهند الصينية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

ومع أن ذلك الاجتماع لم يكن ذا طابع رسمي كما يدل على ذلك اسمه ، فإنه أسفر عن نتائج ملموسة ، وهذا ما اضطر إلى الاقرار به أكثر المقللين من شأنه عنادا . وقد عبّرت الافكار الرئيسية الواردة في البيان الختامي الذي أصدره رئيس المؤتمر ، وزير الشؤون الخارجية لاندونيسيا ، تعبيرا صادقا عن التطلعات المشروعة للشعب الكمبوتشي وسائر الشعوب المعنية بشكل مباشر في المنطقة .

وينص ذلك البيان في جزء منه على ما يلي :

"وكان هناك تفهم مشترك أثناء المناقشات للضرورة الملحة لوضع حد لمعاناة الشعب الكمبوتشي والعمل من أجل اقامة كمبوتشيا مستقلة وذات سيادة ومسالمة ومحايطة وغير منحازة ، على أساس تقرير المصير والمصالحة الوطنية .

"واتفق جميع المشتركين في الرأي على أن القضيتين الرئيسيتين في المشكلة الكمبوتشية ، وهما قضيتان مترابطتان ، هما انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا ، الذي سينفذ في سياق حل سياسي شامل ، ومنع تكرار سياسات وممارسات الابداء الجماعية التي انتهجها نظام بول بوت ، وضمان توقّف كل تدخّل أجنبي والامدادات الخارجية من الاسلحة إلى القوات الكمبوتشية المتعارضة . ورأى المشتركون أيضا حاجة إلى وضع جداول زمنية محددة وإلى توفير وجود دولي فعّال للإشراف على هذه العمليات" . (A/43/493 ، المرفق الاول ، الفقرتان ٥ و ٦)

ليس هناك ما يبعث على السرور بأكثر مما تبعث عليه رؤية عملية جاكرتا وهي تبشر بالخير ، لأنها تفتح آفاقا حقيقيه نحو التوصل إلى تسوية ممكنة للمشكلة الكمبوتشية ، تسوية نهائية عادلة مقبولة من جميع الاطراف المعنية سواء في جوانبها الوطنية أو جوانبها الدولية . وفي هذا الشأن أشنى المجتمع الدولي بحق على الحكومة الاندونيسية للجهود الضخمة التي بذلتها لتحقيق هذه النتائج رغم أنها نتائج أولية فقط في المرحلة الراهنة . ولذلك يجب تأييد تلك الجهود بالكامل وتشجيع هذه العملية حتى يتحقق لها النجاح وذلك بالقضاء على جميع محاولات التخريب ، لأن جنوب شرقي آسيا ، كما هو الحال في أي مكان آخر ، لا يخلو من الذين يصيدون في الماء العكر .

وأؤكد للجمعية أن في منطقتنا بالذات يوجد بالفعل بعض يعدون أبطالا في هذا المضمار ، وقد كنّا ، نحن بلدان الهند الصينية الثلاثة ، في كثير من الأحيان ضحايا لهم .

لمّا كان اجتماع جاكرتا غير الرسمي الثاني محمدا لعقده الاسبوع الثالث من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، بوسعنا الآن أن نعرب عن الأمل في أن تبذل الأطراف المعنية قصارى جهدها لوضع الآلية اللازمة للتسوية النهائية للنزاع على أساس نتائج الاجتماع الأول ، وبالتالي التدليل أمام العالم بأن مساعدة وتشجيع المجتمع الدولي لبلدان المنطقة سيمنّ من تسوية نزاعاتها فيما بينها .

يود وفد بلادي أيضا أن يحيي بحق الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، ومساعديه الأقربين ، ومن بينهم السيد رفيع الدين أحمد ، مثله الخاص ، لجهودهم التي لا تكل ، ولاءهم الخاص الذي أبدوه في سعيهم نحو التسوية الشاملة العادلة الدائمة للمشكلة الكمبوتشية المقبولة من جميع الأطراف المعنية .

فيما يتعلق بمشروع القرار A/43/L.12 المعروف على الجمعية الآن ، لا يرى وفد بلادي فيه شيئا جديدا يمكن أن يسهم في الحل العادل المنصف للمشكلة الكمبوتشية . يقول مقدمو مشروع القرار الرئيسيون أنهم ، في محاولة منهم للتوفيق ، أعادوا تجديد الشكل المعتاد وبإدخال بعض العناصر الجديدة دون تغيير المضمون .

وبينما مشروع القرار له ميزة تَمَّهِه فقرة مأخوذة من تقرير الأمين العام لعام ١٩٨٥ ، وهي "عدم العودة إلى السياسات والممارسات التي اتبعت في الماضي القريب والتي أدينت بشكل جماعي" ، فقد حاول واضعوه ، من ناحية أخرى ، بمذكرة تفسيرية منفصلة (A/43/73) ، أن يوضحوا أن تلك الجملة يمكن أن تشير أيضا إلى الأعمال الوحشية التي - وفقا لما ييرتؤوه - ارتكبت منذ عام ١٩٧٨ ، على حد قولهم ، في ظل نظام جمهورية كمبوتشيا الشعبية . وهذه طريقة بالغة التبسيط وغريبة للغاية في الحكم على تاريخ شعب شهيد ، بوضع الضحايا وجلاديينهم على قدم المساواة .

وهناك إشارة أيضا ، في الديباجة ، إلى اجتماع جاكرتا غير الرسمي الذي عقد في شهر تموز/يوليه الماضي باعتباره ببساطة تطورا هاما ، كما لو كان حدثا وقع في

الماضي وانتهى . وهذا التقييم السلبي لمستقبل عملية جاكرتا تأييد خطير لموقف وفد معين - اتضح في اجتماع عقد مؤخرا للفريق العامل في هذه المدينة - هدفه الوحيد إيقاف هذه العملية ، وبالتالي اطالة المأساة الكمبوتشية لتحقيق أغراضه .

وأضاف مقدمو مشروع القرار في آخر الأمر جملة بشأن استعدادهم "التأييد أي مؤتمر آخر ذي طابع دولي" كما لو كان ذلك تنازلا سخيا من جانبهم ، مع أن الفكرة قد قبلت بالفعل على نطاق واسع ، بفرض حل الجانب الدولي للمشكلة .

وإذا اعتمد مشروع القرار الحالي فإنه لن يؤدي ، بسبب وصفه المتحيز للأحداث ، إلا إلى اعاقبة عملية جاكرتا المباشرة بالخير فعلا ، وإن مقدميه الرئيسيين ، بدعوتهم الجمعية إلى اعتماده ، يحاولون فرض آرائهم على أولئك الذين يعينهم الأمر بشكل مباشر ولكن لم تتح لهم الفرصة للاعراب عن آرائهم . ومقدموا مشروع القرار هؤلاء يسمعون أيضا إلى القاء اللوم على الذين أنقذوا وحمو أرواح الملايين من البشر الذين نالهم الضرر والأذى ، ولا تزال تذكروهم ذكرى الماضي القريب . إن نص مشروع القرار لا يعبر عن الحالة الحقيقية في كمبوتشيا ، بل ويرمي أساسا إلى فك نظام الدولة بأسره الخاص ببلد مستقل ذي سيادة - جمهورية كمبوتشيا الشعبية - سيكون من الخطأ تماما النظر إلى شعبه على أنه قبيلة من قوم رُحل .

ولا يسع وفد بلادي إلا أن يصوت ضد مشروع القرار هذا * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد إيسي (كوت ديفوار) .

السيد اودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : في ظل مناخ يتسم بالتحسن العام في الحالة الدولية تصبح فكرة التفكير السياسي الجديد ، على نحو متزايد ، فكرة جذابة . فهناك تصميم واضح من جانب بلدان كثيرة في أجزاء مختلفة من العالم على البحث عن طرق لضمان الامن ، والاستقرار الاقليمي ، أولا وقبل كل شيء بالوسائل السلمية ، بالامتناع عن اتباع نهج يقوم على القوة العسكرية . ونرى ان هذا الاتجاه يمكن تلمسه أيضا في منطقة جنوب شرقي آسيا . وقد أشار السيد فلاديمير كرافيتس وزير الشؤون الخارجية في جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية إلى ذلك ، في البيان الذي أدلى به في المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة ، وقال ما يلي :

"لقد تم اجراز تقدم ملموس في تسوية الحالة المحيطة بكمبوتشيا ، على أساس المقترحات الواقعية المحددة التي قدّمتها حكومات كل من جمهورية كمبوتشيا الشعبية الديمقراطية ، وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، واندونيسيا ، وغيرها من أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وكلها مقترحات ترمي إلى تحقيق تسوية سياسية للصراع بروح المصالحة الوطنية . وفي هذا السياق ، يكون الاعتراف بحق شعب كمبوتشيا في أن يختار نظامه الاجتماعي والسياسي بحرية أمرا له أهمية أساسية . وعلى جميع الدول أن تعمل على تهيئة مناخ سياسي موات لاستمرار عملية التفاوض بشأن هذه المسألة ووصول المفاوضات إلى نتيجة ملموسة" . (A/43/PV.22 ، ص ٤٦ و ٤٧)

وليس هناك شك في أن أحد الجوانب الايجابية الهامة في تطور الاحداث هو الانسحاب النظامي للمتطوعين الفيتناميين من كمبوتشيا . وقد تأثر تطور الاحداث بشأن هذه المسألة تأثرا عميقا بعقد ما يسمى بالاجتماع غير الرسمي للأطراف الكمبوتشية في نهاية تموز/يوليه من هذا العام في جاكرتا الذي حضره ممثلو فييت نام ولاو والأمم الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أيضا . ونتيجة لهذا المؤتمر بدأت المشاورات لايجاد سبيل لحل المشكلة الكمبوتشية المعقدة على أساس توازن المصالح . ونرى أن هذا

الاجتماع أكد أن الاطراف المعنية في الصراع تدرك أنه ليس هناك بديل للحل السياسي للمشكلة .

وتضمنت الجهود التي بذلت لانتهاء حالة الجمود في هذا النزاع جولتين من الحوار بين رئيس مجلس وزراء جمهورية كمبوتشيا الشعبية السيد هون سين والأمير نورودوم سيهانوك ، حدد طرفا الخمير فيهما المبادئ الهامة للتسوية - الطريق السياسي ، والمفاوضات بين طرفي الخمير بشأن الاستقلال والسيادة والحياد والطابع الديمقراطي وغير المنحاز لكمبوتشيا المستقبل والضمانات الدولية .

وبطريقة مماثلة ، نجد من الواجب أن نضيف ، في سعينا لايجاد حل لهذه المشكلة ، القوة الدولية المؤثرة لحركة عدم الانحياز التي أنشأت لجنبتها المعنية بكمبوتشيا .

ونود أيضا أن نشير إلى الاسهام الهام لوزير خارجية اندونيسيا السيد العطاس . إن جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، مع بلدان أخرى كثيرة ، تتضامن مع الأعمال البتاءة لجمهورية كمبوتشيا الشعبية التي تستهدف اقامة جو من السلم والاستقرار وحسن الجوار في جنوب شرقي آسيا . ونحن نؤيد الاتفاق الذي تحقق في جاكرتا ومؤداه أن المسألتين الرئيسيتين المترابطتين لتسوية الحالة هما إزالة التهديد بعودة نظام بول بوت للابادة الجماعية بعد انسحاب القوات الفيتنامية ووقف أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا . وليس من قبيل المصادفة أن هاتين المسألتين كانتا محور الاهتمام في اجتماع الفريق العامل الذي اجتمع في جاكرتا مؤخرا في الفترة من ١٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام .

من الصعب ألا نوافق على النتائج الواردة في تقرير الأمين العام عن الحالة في كمبوتشيا (A/43/730) فالأمين العام يقول :

"غير أنني مقتنع بأنه سيكون من المستطاع ، بفضل حسن نية جميع الاطراف المعنية وتعاونها الفعال ، تحقيق السلم في كمبوتشيا خلال إطار زمني معقول ، مما يضع حدا للمعاناة الشديدة التي كانت قدرا مفاجعا لشعوب المنطقة لمدة طويلة جدا ويمكنها من التطلع إلى مستقبل مستقر ومزدهر" . (A/43/730 ، الفقرة ٢٥)

ونرى أنه من المهم الآن أن نحافظ على ما تحقق في سبيل التسوية وألا نفقد العناصر القيّمة التي وجدت في اقتراحات اندونيسيا . وفي نفس الوقت من الضروري أن نطور عملية جاكرتا . وهنا يمكن الاضطلاع بدور ايجابي للمحافظة على السلم ليس من جانب الاطراف المشاركة في الصراع فقط ولكن أيضا من جانب أعضاء الأمم المتحدة . فمن الواضح أن الهدف من مناقشاتنا الحالية هو الاسهام في احراز مزيد من التقدم في البحث عن أساليب لتحقيق التسوية ، والا فستكون مناقشاتنا غير منتجة . يجب أن تستهدف جهودنا حث المجموعات الكمبوتشية التي ختت خطواتها الأولى نحو بعضها على المضي قدما ، وأن نعمل على مساعدتها في افساح الطريق أمام هذا التحرك . ومن الضروري أن نمتنع عن اتباع نهج أو قوالب مألوفة ، لأن التركيز على الخلافات القائمة في مثل هذا العمل الرئيسي ، وخاصة في مراحله الأولى ، سيضر لا محالة بالعملية .

لقد انتقلت مشكلة كمبوتشيا من مجال المناقشة بشأن الحاجة إلى ايجاد تسوية لها ، إلى بذل الجهود لتعيين أساليب تنظيم المشكلات وتحديد الأولويات في مجال معالجتها . وما من شك في أننا نعتقد أن حل المشكلات الداخلية حق غير قابل للتصرف يعود للأطراف الكمبوتشية وحدها . وفي هذا تكمن المصالحة الوطنية ، ولذلك نود أن نؤكد على أهمية صيغة جاكرتا التي وافق عليها الممثلون الكمبوتشيون أنفسهم ، وعلى الجزء الخاص بالاتفاق على منع تكرار سياسة وممارسة الابداء الجماعية لنظام بول بوت ، وكذلك وقف أي نوع من أنواع التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لذلك البلد . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا أن مفتاح حل المشكلة يكمن في هذه الصيغة ، أي بعدم السماح للذين أدانهم المجتمع الدولي لارتكابهم جرائم ضد شعوبهم بأن يتولوا السلطة في البلاد . وما دفعنا إلى هذا الاقتناع هو ضحايا نظام بول بوت ، والروح الانسانية ، والجوهر الاخلاقي للحضارة الانسانية .

وعلاقة هذا بالموضوع كبيرة لأن ممثلي الخمير الحمر لم يحضروا في تشرين الأول/ اكتوبر من هذا العام اجتماع الفريق العامل للاعداد لاجتماع غير رسمي جديد لاطراف الخمير . والسؤال الذي يطرح نفسه هو : ألا يعتبر ذلك دليلا على عدم رغبتهم في

المشاركة في التسوية على الأساس المتفق عليه في الاجتماع غير الرسمي الأول ، الذي
أيدته غالبية المجتمع الدولي ؟

وفي هذا الصدد كنّا نتوقع الكثير من مقدمي مشروع القرار في الوثيقة
A/43/L.12 . فمشروع القرار يتضمن في الواقع محاولات لأخذ التغييرات التي نشدها
اليوم في المشكلة الكمبوتشية بعين الاعتبار . وفي نفس الوقت ، يجب أن نذكر بصراحة
تامة أن النص يتضمن عناصر النهج التي اتبعت في السنوات الماضية كما يتضمن قيما
عتيقة . ونرى أن مشروع القرار في مضمونه السياسي والنفسي لا يصل إلى روح ومستوى
أوجه التفاهم التي تحققت في الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت في اندونيسيا .
وبعبارة أخرى لا يرتقي إلى روح ومستوى التعاريف والتدابير التي حددها أطراف الخمير
أنفسهم .

إن ممارسة اجراء مناقشات للمسألة تستثني الممثلين الشرعيين لشعب الخمير -
وفد جمهورية كمبوتشيا الشعبية - لا تتمشى مع روح الوقت .
وإن وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية سيصوّت ضد مشروع القرار
هذا إذا طُرح للتصويت بصيغته الحالية .

وبمقدور الجمعية العامة الإسهام اسهاما كبيرا في تطوير وتعزيز العناصر الإيجابية في تسوية مشكلة كمبوتشيا التي تكفل فتح إمكانيات جديدة لتحسين المناخ السياسي في منطقة جنوب شرقي آسيا .

ومن المهم تعميق التفهم المتزايد لضرورة حل مشكلة كمبوتشيا بالوسائل السلمية وحدها من قبل شعب كمبوتشيا نفسه ، عن طريق التفاوض بين جميع أطراف الصراع . والجمعية العامة مدعوة للإسهام في تطوير عملية التفاوض من أجل انجاح سياسة المصالحة الوطنية . ونحن نؤيد الفكرة التي أعرب عنها كثيرون من أنه بالإمكان عقد مؤتمر دولي لوضع ضمانات للتوصل الى اتفاق بشأن الاستقلال الوطني لكمبوتشيا والسلم في جنوب شرق آسيا . وهذا يتمشى ومصالح جميع بلدان المنطقة ويسهم في إرساء علاقات حسن الجوار الحقيقية بين بلدان جنوب شرقي آسيا .

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مناخ

العلاقات الدولية المحسّن الذي يتجلى في الدورة الحالية للجمعية العامة قد أسهم أيضا في بدء عمليات الحل السياسي لبعض بؤر التوتر التي عكرت صفو الجو العالمي العام لسنين عديدة . كما يتجلى هذا على نحو متزايد بالنسبة لكمبوتشيا التي ظلت منذ سنوات عديدة ، بسبب الحالة التي أوجدها التدخل العسكري في شؤونها الداخلية ، أحد المصادر الخطيرة لعدم الاستقرار وانعدام الثقة في منطقة جنوب شرقي آسيا بأسرها . وأقصد المبادرات في إطار الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز وخاصة من جانب بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) التي ترمي الى إيجاد الاساس لبدء العملية الرامية الى إيجاد حل سياسي باشتراك جميع الاطراف المعنية مباشرة .

ونحن نعتقد أن الأنشطة الدبلوماسية المعززة التي تجلت في عقد اجتماع جاكرتا غير الرسمي في مدينة بوغور ، الذي اشتركت فيه ، لأول مرة ، جميع الاطراف المعنية مباشرة ، جاءت نتيجة إدراك هؤلاء الذي تسببوا في الحالة القائمة في كمبوتشيا بأنه لا يمكن حل الصراعات العلنية بين الدول ، مهما بلغ تعقدها ، عن طريق السطوة العسكرية أو التدخل .

ومنذ بداية الازمة ، أشارت يوغوسلافيا الى أنه من الضروري التوصل الى حل سياسي عن طريق الحوار والمفاوضات . لذلك من المفهوم أننا مافتئنا نتابع باهتمام كبير الجهود المبذولة لإيجاد إطار وأساس لهذا الحل يكونان مقبولين على أوسع نطاق . وبالطبع لا يمكن لهذه الجهود أن تنجح إلا إذا كانت ترمي ، في رأينا ، الى استعادة سلامة كمبوتشيا الإقليمية وسيادتها واستقلالها الكامل ومركزها غير المنحاز بقيادة الامير نوردوم سيهانوك ، أكثر قادة شعب الخمير برونزا وأحد الآباء المؤسسين لحركة بلدان عدم الانحياز .

وفي هذا الصدد نوافق على الموقف الوارد في تقرير الامين العام الذي ينص على ما يلي :

"ويجب أن تكون خطة التسوية الشاملة متمشية مع الاغراض والمبادئ الاساسية لميثاق الأمم المتحدة كما يجب أن تحمي بقدر كاف المصالح الرئيسية للأطراف المعنية والشعب الكمبوتشي قبل كل شيء" . (A/43/730 ، الفقرة ٢٤) واليوم ، كمهدنا في الماضي ، نود أن نوضح أن الشرط المسبق الاساسي للحل الدائم يتمثل في انسحاب القوات الاجنبية فورا من أراضي كمبوتشيا وتهيئة الظروف لتمكين شعب ذلك البلد من أن يقرر على نحو مستقل حر تطوره الداخلي وتوجه سياسته الخارجية دون ضغط أو تدخل خارجي . وأود أن أؤكد أنه لا يمكن تحقيق هذا إلا بالاشتراك المتكافئ لجميع التجمعات والقوى السياسية الرئيسية في كمبوتشيا وإقصاء أي تجمع أو قوة قد تتسبب في استمرار الصراع .

وما فتئ شعب كمبوتشيا ، في كفاحه المستمر منذ عشر سنوات ومقاومته للتدخل الاجنبي والاحتلال ، يرفض رفضا باتا المحاولات الخارجية لفرض حل داخلي في كمبوتشيا . وبالمثل فإن معظم أعضاء المجتمع الدولي بمطالبتهم ، عن طريق الأمم المتحدة ، بإيجاد حلول بالوسائل السياسية وانسحاب القوات الاجنبية ، يرفضون رفضا باتا المحاولات الرامية الى إضفاء الطابع الشرعي على الحالة التي أوجدها التدخل الاجنبي .

وستواصل يوغوسلافيا دعم جميع المبادرات والجهود المؤدية الى إيجاد حل لهذه المشكلة يستند الى احترام المصالح والأمان الحقيقية لشعب كمبوتشيا في أن يقرر مصيره على نحو مستقل حر ودون ضغط خارجي . وفي هذا السياق نود أن نوكد دعمنا الكامل لاستمرار المساعي والاتصالات التي يجريها الأمين العام مع الأطراف المعنية مباشرة بشأن العناصر المتعلقة بمسألة كمبوتشيا سعيا لإيجاد السبل والوسائل التي من شأنها التوصل الى حل عاجل لمشكلة كمبوتشيا على أساس قرار مجلس الأمن ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

أغتتم هذه الفرصة أيضا لاسترعاء الانتباه الى المشاكل الإنسانية الخطيرة الناجمة عن استمرار أزمة كمبوتشيا . فبسبب الحرب اضطر أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ كمبوتشي الى مغادرة البلد . ونود أن نعرب عن امتناننا للجهود المبذولة من أجل إيوائهم . وفي هذا الصدد تكتسب المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإنسانية أهمية خاصة .

وختاما ، أود أن أؤكد موقف يوغوسلافيا المبدئي من أن الحل الشامل العادل لمشكلة كمبوتشيا الذي يستند الى استعادة استقلال كمبوتشيا وسيادتها ومركزها غير المنحاز هو الشرط المسبق الذي لا غنى عنه لتوفير الاستقرار الدائم وشروط السلم والأمن في مناطق الحدود في جنوب شرقي آسيا . وانطلاقا من هذا الموقف ، سيموت وفد يوغوسلافيا مرة أخرى هذا العام مؤيدا مشروع القرار بشأن كمبوتشيا .

السيد عابدون (السودان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرى وفدي أن

مسألة كمبوتشيا ، أساسا ، مسألة احتلال أجنبي وعدوان غريب ضد سيادة واستقلال دولة عضو في الأمم المتحدة . ولهذا السبب لا يتعاطف وفدي مع أية حجج ترمي الى إدامة هذا الاحتلال الأجنبي الصارخ . إن انسحاب القوات الأجنبية من التراب الكمبوتشي ينبغي أن يتم دون أية شروط .

ولقد قدمت جمهورية فييت نام الديمقراطية ، منذ وقت مبكر من العام الماضي ،
بعض الردود الإيجابية على المطالب العالمية بانسحاب القوات الفيتنامية من
كمبوتشيا . بل أن جمهورية فييت نام الديمقراطية قد وضعت برنامجا تجريبيا من أجل
الانسحاب العسكري .

ولذا ، سعد المجتمع العالمي لأن المشكلة الكمبوتشية كانت في سبيلها إلى الحل السلمي بنفس الطريقة وفي نفس المناخ الذي ساد الانطلاقة الإيجابية التي شهدناها في مناطق بؤر التوتر والصراعات المسلحة في مختلف أنحاء العالم .
والجانب الهام الثاني من مشكلة كمبوتشيا أبرزه الأمين العام في تقريره عندما ذكر :

"يجب أن تكون خطة التسوية الشاملة متمشية مع الأغراض والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة كما يجب أن تحمي بقدر كاف المصالح الرئيسية للأطراف المعنية والشعب الكمبوتشي قبل كل شيء" . (A/43/730 ، الفقرة ٢٤)
إن مصالح الشعب الكمبوتشي لا يمكن حمايتها ، في رأينا ، إلا عن طريق المصالحة الوطنية الحقيقية دون تمييز بين مختلف الطوائف الكمبوتشية . والجمعية العامة ليست المحفل المناسب لإدانة أو شجب أي من الطوائف الكمبوتشية .
والجانب الثالث الهام للمشكلة الكمبوتشية ، في رأي وفدي ، هو ضرورة مواصلة استخدام الأمم المتحدة ، والمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ولجنته المختصة ، في إطار بحثنا المستمر لإيجاد حل لهذه المشكلة . وفي هذا المنعطف من الكفاح الكمبوتشي يعتبر واجبا مقدسا لهذه الجمعية أن تكفل أولا إنهاء العدوان الاجنبي .
ويغتنم وفدي هذه الفرصة ليشيد بصفة خاصة بالسيد رفيع الدين أحمد ، الممثل الخاص للأمين العام لجهوده الدؤوبة التي يبذلها في عملية سعي الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل دائم للمشكلة الكمبوتشية . ويضع وفدي ثقته الكاملة في جهود السيد أحمد ويتمنى له كل نجاح .

إن عدم انعقاد المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا منذ سنة ١٩٨١ لا ينبغي أن يشبط همتنا ؛ كما لا ينبغي أن يشئت انتباهنا عن حقيقة أنه إذا توفرت الإرادة السياسية الدولية ، فإن المؤتمر الدولي ، تحت القيادة المحنكة للسيد ليوبولد غراتز ، هو أفضل محفل حتى الآن لتناول المشكلة الكمبوتشية .

والجانب الرابع الهام من المشكلة الكمبوتشية وهو ذلك الذي يثير انتباه وفدي ، هو محنة اللاجئين الكمبوتشين ، الذين هم ضحايا الحرب والعدوان داخل كمبوتشيا . ومن الواضح أن معاناتهم لن تنتهي حتى تتوقف الحرب الكمبوتشية ويسمح لهم بالعودة الى وطنهم . ويسعد وفدي أن يلاحظ أن الأمين العام يقول ان آفاق العودة الطوعية يبدو انها قد تحسنت ، ولا سيما بالنسبة للعائدين لأسباب إنسانية . إلا أننا نعرب عن قلقنا العميق إزاء العقبات التي تواجهها الامم المتحدة في تسليم الإمدادات والمساعدة الفوئية الى بعض مخيمات اللاجئين على حدود كمبوتشيا وحولها .

والسودان ، بوصفه من البلدان الرئيسية التي تعتبر ملاذا للاجئين ، يعرب عن تعاطفه مع حكومة تايلند الملكية ومؤازرته لها فيما تتحمله من عبء باستضافة أعداد هائلة من اللاجئين الكمبوتشين . وتعاني بلدان المأوى من مشكلة اللاجئين وتدفع أكثر مما تقدمه البلدان المانحة . وإن اقتصادات بلدان المأوى وهيكلها الأساسية تتضرر بالوجود المطول للاجئين داخل أراضيها .

السيد كوستيلو (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذه هي

السنة العاشرة على التوالي التي تطرح فيها الظروف المساوية التي يعيش فيها شعب كمبوديا على الجمعية العامة . إن وجود تلك المشكلة أمامنا طوال هذه المدة دليل على التعقيدات والصعوبات الضخمة للحالة التي نواجهها في كمبوديا . ولكننا نجد في هذه السنة أنفسنا في موقف قد تغير عن السنوات السابقة ، وهذا تغير يعطينا بعض الأمل في إمكانية التوصل الى حل عادل ودائم للمشاكل المدمرة في كمبوديا .

فقد شهدنا ، على سبيل المثال ، بدء عملية حوار بين الأطراف المعنية مباشرة والأطراف الأخرى - الطوائف الكمبودية ، وفييت نام ، والبلدان الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الرابطة) ، ولاوس - في اجتماع جاكرتا غير الرسمي المعقود في اندونيسيا في تموز/يوليه ، وهي عملية لاتزال مستمرة .

ونشاهد حوارا بين الأمير سيهانوك وهون سن ، وغيرهما ، وهو الحوار الذي بدأ منذ سنة تقريبا ، والذي نؤشك على رؤية البدء في جولته الثالثة في باريس خلال بضعة أيام .

كما شهدنا إعادة تأكيد التزام فييت نام بسحب قواتها من كمبوديا قبل نهاية سنة ١٩٩٠ وإعلانها في ٢٦ أيار/مايو من هذه السنة ، عودة ٥٠ ٠٠٠ جندي الى فييت نام قبل نهاية هذه السنة .

وشهدنا اهتماما بالتشاور حول مشاكل كمبوديا لدى الصين والاتحاد السوفياتي ، اللذين اجتمعا لمناقشة القضية لأول مرة على مستوى رفيع منذ حوالي شهرين .
وشهدنا تحسنا في المناخ الدولي الاوسع ، حيث نرى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يعملان معا لوضع حل الصراعات الإقليمية في صدارة جدول الاعمال الدولي .
وأخيرا ، نرى تقرير الأمين العام الذي يبين استمرار الاتصالات بين الاطراف المعنية وعرض مواصلة مساعيه الحميدة وأية مساع أخرى يمكن أن تعزز الاتصالات الدبلوماسية الحالية وتعجل باتفاق التوصل الى حل عادل ودائم للمشكلة .

هذا التخفيف في تملب مواقف الماضي يتيح فرصة لحل عادل وطويل الامد لمشاكل كمبوديا في المستقبل المنظور . وترى استراليا ، ودول أخرى ، أن البحث عن السلم في كمبوديا ضرورة عملية . ونحن بالطبع نهتم بالاستقرار والأمن في جزئنا من العالم ، ولكننا وهذا هو الأهم ، نعتقد أن شعب الخمير ، الذي عانى بدرجة كبيرة ، حتى في فترة ما بعد الحرب الحافلة بالاضطرابات ، يجب أن يعيش في سلام في نهاية المطاف وألا يصبح ضحية لمصالح الآخرين وشواغلهم .

ومنذ سنة ١٩٨٢ لم تشارك استراليا في تقديم مشروع القرار الخاص بكمبوديا الذي قدمه أصدقائها من بلدان الرابطة ، ولكننا شاركنا هذه السنة في تقديمه . وقد فعلنا ذلك لأن هذا المشروع يتناول لأول مرة العنصرين الاساسيين لحل المشكلة . وهذان العنصران بسيطان وهما : أولا ، يجب أن تنسحب فييت نام ، ثانيا ، يجب أن لا يعود بول بوت .

وقد كان الشرط الأساسي للتسوية دائما انسحاب القوات الغيثنامية من كمبوديا . ولم تقبل استراليا على أساس المبدأ دعوى أي بلد في أن يكون له حق من جانب واحد لدخول إقليم سيادي لجيرانه دون موافقتهم . ونحن لا نستطيع أن نقبل أي ادعاء بأن تدخل فييت نام انفراديا في كمبوديا يمكن تبريره بالحاجة اليها للمساعدة على طرد بول بوت بسبب الأعمال الوحشية التي كان يرتكبها . ذلك لم يكن السبيل الى حل المشكلة . ولم يكن مبررا للقيام بغزو عسكري . وإذا أمكن التفاوض عن التدخل العسكري تحت ذريعة تحسين طابع حكومة مجاورة ، فإن مبادئ القانون الدولي المعترف بها ستأكل وتفقد صلاحيتها في آخر المطاف . وتكون النتيجة أن تعم الفوضى الشاملة التي يقع فيها أمن الدول الصغيرة والضعيفة تحت رحمة جيرانها الأقوياء .

لكن فييت نام أوضحت الآن أنها ستسحب جميع قواتها من كمبوديا بنهاية عام ١٩٩٠ . كما أوضحت أنه سيتم انسحاب ٥٠ ٠٠٠ جندي بنهاية هذا العام . ونحن نرحب بهذا الوعد من جانب حكومة فييت نام ونحييها على ذلك ، ونحثها على الوفاء بهذا الوعد في ذلك التاريخ ، ومن الأفضل قبله . ومع ذلك لن تنتهي مسؤوليات المجتمع الدولي عند هذا الحد بكل تأكيد . فإذا انسحبت فييت نام غدا ، فهل يساور أي فرد هنا أدنى شك حول ما يمكن أن يحدث ؟ سوف يعود الخمير الحمر بقيادة بول بوت الى السلطة بسرعة . وليس هناك أدنى شك في ذلك .

لقد استمعنا الى الكثير من الحديث عن حق شعب الخمير في تقرير مصيره . فهل يوجد هنا من يعتقد حقا بأن شعب الخمير ستتاح له أي فرصة على الإطلاق لممارسة ذلك الحق إذا عاد بول بوت الى السلطة ؟

نحن جميعا نتذكر الأعمال الوحشية التي ارتكبتها حكومة بول بوت ضد شعبها فموت مليون شخص ، وربما أكثر من ذلك ، يرجع مباشرة الى سياسات وممارسات الإبادة التي ارتكبتها نظام بول بوت ، عن طريق الإعدام بدون محاكمة وأعمال السخرة التي أُجبر الكمبوديون على القيام بها حتى الموت ، وغير ذلك من السياسات التي جعلت من المستحيل على الناس أن يبقوا على قيد الحياة .

وما من شك في أن القيادة التي ارتكبت هذه الإبادة الجماعية في الماضي ستواصل سياستها من حيث توقفت . وستخضب ساحات الإعدام بالدماء مرة أخرى . إن أعمال بول بوت التي تجلب الخزي والعار يجب أن تجرد كل من ارتكبها من أهلية ممارسة السلطة الفعلية وحكم شعب كمبوديا في أي وقت في المستقبل . ولهذا السبب نرى أن التصويت على مشروع القرار هو بمثابة استفتاء على بول بوت وعلى حق شعب الخمير في أن يتمكن من تقرير مستقبله بحرية ، ليس فقط بمنأى عن الاحتلال الفيتنامي بل وأيضا عن أعمال الإرهاب والقتل التي أنزلها به بول بوت . ولهذا السبب نرى أنه من الأهمية بمكان أن يتحد المجتمع الدولي لإظهار قوة رأي الأغلبية الساحقة من الدول ، بأن أي حل لا يحول دون عودة سياسات وممارسات بول بوت لا يعد حلا على الإطلاق ، وإنما كارثة محتملة لشعب كمبوديا الذي عانى كثيرا .

وبالإضافة إلى المشاكل السياسية الضخمة التي يتعين معالجتها ، هناك جوانب إنسانية قهرية مازالت تتسم بطابع الاستعجال والأهمية بالرغم من الجهود القيمة لوكالات الإغاثة الدولية والمنظمات غير الحكومية التي أشار إليها الأمين العام في تقريره . ونظرا لأن الدلائل تشير إلى إمكانية التوصل إلى تسوية نهائية ، يتعين على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما متزايدا لمساعدة الكمبوديين وإعادة توطين اللاجئين منهم بأفضل الطرق . وستواصل استراليا كبلد رئيسي لإعادة توطين اللاجئين من الهند الصينية ، بما في ذلك الكمبوديون ، مساهمتها في جهود إعادة التوطين وتحذر في الوقت نفسه من المقترحات التي لا تخدم الحل الدائم . ومما له أهمية حاسمة للتوصل إلى الحل أن تشتمل الجهود على العودة الطوعية للكمبوديين المشردين إلى وطنهم في ظل ضمانات تكفل لهم احترام حقوق الإنسان في حالة عودتهم . ومن المشجع أن يتضمن تقرير الأمين العام أن امكانيات العودة الطوعية إلى كمبوديا قد تحسنت .

وقد واصلت الوكالات الدولية تقديم مساعداتها في منطقة الحدود بين كمبوديا وتايلند استجابة للاحتياجات الإنسانية الواضحة . وستظل استراليا تؤيد بقوة هذه الأنشطة والجهود الرامية إلى تعزيز بيئة آمنة لسكان مخيمات الحدود . وعلاوة على

ذلك ، ستواصل استراليا تقديم معونتها الموجهة لتلبية الحاجة الانسانية داخل كمبوديا من خلال هيئات مثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية . ومازال هدفنا التخفيف من المعاناة الانسانية وتهيئة الظروف التي تشجع الكمبوديين على البقاء في بلادهم والمشردين منهم على التفكير في العودة اليها .

ومن مصلحة جميع الكمبوديين التعجيل بجميع الجهود الممكنة للتوصل الى حل سلمي في كمبوديا ، وفي نفس الوقت يجب أن تلقى الاحتياجات الانسانية الملحة استجابة سخية من جانب المجتمع الدولي .

وفي هذه المرحلة ترى استراليا أن أفضل مساهمة يمكن أن تقدمها الدول الاعضاء لتشجيع إحراز تقدم نحو تسوية سلمية طويلة الأجل في كمبوديا هي مساندة مشروع قرار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المطروح أمام الجمعية الآن . وقد تضمن مشروع القرار مبدئين جوهريين أساسيين نتيجة للجهود المتواصلة التي بذلتها بلدان الرابطة ودول أخرى لإيجاد حل عادل متوازن ودائم يجلب السلم الى شعب الخمير المعذب . إنني أوصي بمشروع القرار لجميع الوفود وأسألهم التصويت لصالحه .

السيد صلاح (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد مضى حتى الآن

نحو عقد من الزمن منذ غزو قوات أجنبية لكمبوتشيا . وقد أدان العالم كله غزو فييت نام لكمبوتشيا واحتلالها المستمر باعتباره انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وحق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره ولمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة حرة ذات سيادة . فضلا عن انتهاك هذه المبادئ العالمية التي نتقيد بها جميعا ، جلب احتلال كمبوتشيا آلاما يعجز عنها الوصف وشقاء واسع النطاق لشعب كمبوتشيا . ونعلم جميعا أن مئات الآلاف من الكمبوتشيين قد أصبحوا إما لاجئين أو مشردين نتيجة لاحتلال بلادهم . ونتيجة لذلك أيضا ، تحملت بلدان اللجوء الأول المجاورة ، ولاسيما تايلند ، عبئا لا يطاق .

ويشعر وفد بلادي أيضا بالقلق إزاء الفارات المتكررة التي تقوم بها قوات أجنبية داخل أراضي تايلند والتي أدت الى زيادة حدة التوتر وتعريض الأمن في المنطقة للخطر .

إن الادعاء بأن التدخل في كمبوتشيا كان مبعثه الرغبة في تحرير شعب كمبوتشيا من نظام يقوم على الإبادة ، إهداء لا يتفق مع عقد من استخدام القوة الوحشية الذي أدى الى آلام قتل ودمار يعجز عنها الوصف منذ الغزو والاحتلال غير المشروع لكمبوتشيا على يد قوات أجنبية . ولم يعد هناك مكان للغزو العسكري والاحتلال اللاحق له في عالم اليوم . ولا يسع البلدان الصغيرة مثل غامبيا ، بل والمجتمع الدولي بأسره ، أن يلتزم اللامبالاة إزاء الانتهاكات الجسيمة والصارخة للمبادئ المقبولة دوليا ، مهما كانت الذريعة وأيضا كان مصدرها ، وإلا سنخلق سابقة خطيرة تسمح لبعض الدول أن تنتحل لنفسها الحق في التدخل في شؤون دول أخرى واحتلالها دون أدنى شعوب بالندم ، وبلا أي اعتبار للقواعد الأساسية للمعايير المقبولة عالميا للعلاقات فيما بين الدول .

وبالتالي فإن الوضع المأساوي في كمبوتشيا دليل آخر ، إن كانت شمة حاجة الى دليل ، على احتياج المجتمع الدولي الى إعادة تأكيد التزامه برفض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات بين الدول . هذا هو المبدأ الاساسي ، الى جانب العوامل الانسانية الواضحة ، الذي دفع غامبيا الى تأييد البحث عن حل عادل وسلمي لمشكلة كمبوتشيا . وقد أصبح من الضروري للمجتمع الدولي في عالم اليوم أكثر من أي وقت مضى أن يتخذ موقفا حازما حتى لا تتمكن أية دولة من تحديد أمنها بطريقة تمس أمن الدول الأخرى ، دون عقاب . إن احتلال كمبوتشيا لا يسبب للدول المجاورة المعاناة فقط بل ويهدد أمنها تهديدا بالغا .

لقد دعا وفد بلدي عدة مرات خلال الأعوام التسعة الماضية الى المزيد من العزم والنشاط في البحث عن تسوية عادلة ومنصفة للمشكلة الكمبوتشية تؤدي بلا شك ، إذا تحققت ، الى تطبيع الوضع في جنوب شرقي آسيا ، وهي منطقة عانت بما فيه الكفاية . وهذا يتفق والآراء التي عبرت عنها الاغلبية الساحقة للمجتمع الدولي كما يبدو من القرارات المتتالية التي اتخذتها الجمعية العامة ، والاتجاه العام للأحداث في عالم اليوم نحو تخفيف التوتر الدولي وتشجيع القضاء على بؤر النزاع الاقليمية .

وبالرغم من المناخ الجديد للتوفيق والتفاهم المتبادل الذي يتضح في كافة أنحاء العالم ، لا يسع وفد بلدي إلا أن يؤكد أن المبادئ الاساسية الهامة في خطر . إن معارضة غامبيا الشديدة لعدوان دولة على أخرى واحتلالها لها بصرف النظر عن المبرر ، واحترامها للاستقلال والسيادة وسلامة الأراضي وبالأخص عدم استخدام القوة في المنازعات الدولية هي الدعائم التي يرسى عليها وفد بلادي على الدوام تأييده المطلق للجهود الرامية الى التوصل الى حل عادل ودائم للمشكلة الكمبوتشية .

إلا أن التقدم نحو هذا الهدف يتوقف على انسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا بأقصى سرعة تحت إشراف الأمم المتحدة . وهذا هو مفتاح استرداد كمبوتشيا لاستقلالها وسيادتها . ومن المعروف أن هذه الاجراءات ستضع حدا للمعاناة والصعوبات التي يتعرض لها شعب كمبوتشيا دون مبرر ، وتدعم الأمن الشامل للدول في الاقليم كله .

وبالرغم من بعدنا الجغرافي عن الإقليم ، نتابع في غامبيا باهتمام كبير الجهود الرامية الى تحقيق تغيير أساسي في الوضع بكمبوتشيا . ولا يوجد نقص في المبادرات والاقتراحات . إلا أن جهود أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا التي نتج عنها اجتماع جاكرتا غير الرسمي لها دلالة كبرى . ويجب أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه الكامل لهذه المبادرة الاقليمية للسلام . إننا نعتقد أن اجتماع جاكرتا غير الرسمي يقوم على تقييم واقعي للوضع في كمبوتشيا بشكل خاص وجنوب شرقي آسيا بشكل عام . ونظرا لتعقد مشكلة كمبوتشيا والاختلافات الشديدة التي توجد في بعض الأحيان فسي وجهات النظر بين أطراف النزاع الاقليمية وغير الاقليمية فمن الضروري أن توجد آلية ما تتمكن من البدء في مرحلة أولية للمناقشات غير الرسمية قبل الشروع في المفاوضات الرسمية تحت رعاية الأمم المتحدة .

ويجب أن يتمخض ذلك عن إتاحة الظروف المشجعة على تحقيق تفهم مشترك للشكل النهائي للحل السياسي وتمهيد الطريق لعقد مؤتمر دولي يشمل جميع الأطراف المعنية . وإننا على يقين من أن اجتماع جاكرتا غير الرسمي قد خلق المناخ المناسب لذلك . والواقع إننا مقتنعون بأن اجتماع جاكرتا غير الرسمي يمثل خطوة هامة في الجهود التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للقضاء على النزاع والمواجهة المسلحة وتحويل الاهتمام الى الحوار السياسي والمفاوضات الجادة تحقيقا لمصلحة جميع الأطراف . وترجع الأهمية الكبيرة لاجتماع جاكرتا غير الرسمي الى أنه شهد لأول مرة قيام جميع الأطراف المباشرة للنزاع ، بالإضافة الى دول الإقليم المعنية مباشرة ، بالاجتماع بهدف اتخاذ اجراءات بناء الثقة وإزالة جميع العقبات التي تعترض سبيل البحث عن حل سلمي للمشكلة . إن هذا في حد ذاته إنجاز هائل يستحق تهانينا وتأييدنا المطلق . ومما يثير الإعجاب بصورة أكبر التفاهم المشترك الذي جرى التوصل اليه فيما يتعلق بالشكل النهائي لحل مشكلة كمبوتشيا . أي إقامة دولة كمبوتشية مستقلة ، ذات سيادة ، مسالمة محايدة وغير منحازة ، تحت قيادة الامير نوردوم سيهانوك وعلى أساس تقرير المصير والمصالحة الوطنية .

وبالإضافة الى الجهود الجديرة بالشناء لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا واجتماع جاكرتا غير الرسمي ، اتخذت مبادرات أخرى وجهود مماثلة . ونعني بهذا جهود الأمين العام التي لا تكل . ويود وفد بلدي في هذا المقام توجيه تحية خاصة للأمين العام ومثله الخاص على جهودهما المشكورة في البحث عن تسوية شاملة ودائمة لمشكلة كمبوتشيا وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

وللأمم المتحدة دور هام وبنّاء تلعبه في البحث عن حل لمشكلة كمبوتشيا ، مثلها في ذلك مثل النزاعات الاقليمية الأخرى المنتشرة في العالم . وبالإضافة الى دور منظومة الأمم المتحدة السياسي تقوم الآن بمجهود ضخم لضمان أمن وسلامة المدنيين من كمبوتشيا الذين بحثوا عن ملجأ على طول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا . ونأمل أن تستمر المساعدات الخيرية التي تقدمها الأمم المتحدة والدول الأخرى للحيلولة دون تفاقم المشاكل الانسانية الحالية الضخمة .

سأكون مقصرا في واجبي إن لم أؤكد ، في ضوء الأهمية التي توليها غامبيا لمبادئ حقوق الانسان وحمايتها حيثما انتهكت ، على أن مسؤولياتنا تتعدى الحدود الضيقة للمصلحة الذاتية والنفعية السياسية . فمهمتنا أن نحترم ونعزز حقوق الانسان حيثما انتهكت أو هددت أو تعرضت للخطر . ولا يجب التضحية بهذه الثقة المقدسة على مذبح السياسات الحزبية ؛ ولا يجب لأي موقف يدفع مجرد ظهوره في اقليم ما الى العمل المشترك الحاسم أن يستمر دون رادع لمدة سنوات في أي منطقة أخرى . إن حقوق الانسان لجميع الافراد في كمبوتشيا ينبغي حمايتها .

وأخيرا ، فإن وفد بلدي ، كالعهد به ، مستعد لتأييد جميع المبادرات والاقتراحات الجادة التي يمكن أن تؤدي الى الحوار البنّاء بين أطراف هذا النزاع . إن مشروع القرار المعروض تحت هذا البند والذي يفخر وفد بلدي بتبنيه بعد تأمل عميق يتفق والمبادئ التي ذكرتها . كما يؤكد أيضا قرارات الجمعية العامة السابقة التي أيدها الاغلبية الساحقة للمجتمع الدولي بصفة مستمرة .

ويعيد مشروع القرار تأكيد التزام متبنيه بتحقيق حل سياسي مشترك شامل لمشكلة كمبوتشيا . إن مصادقة الجمعية لهذا المشروع تعيد تأكيد الالتزام المشترك للمجتمع الدولي بأسره بحل المشكلة بطريقة سلمية في إطار ميثاق الأمم المتحدة وتعزيزا للسلم والأمن الدوليين . ولهذا فإن مشروع القرار يستحق تأييد جميع أعضاء الجمعية .

السيد دوغرسورين (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن عملية

الحوار والمفاوضات السياسية التي يشهد عالمنا المعاصر بزوغها لم تجتنب جنوب شرقي آسيا بما في ذلك مشكلة كمبوتشيا .

وقد ترتب على جهود جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية واندونيسيا والدول الأخرى الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أن عُقد في جاكرتا هذا العام الاجتماع غير الرسمي لممثلي الأطراف الأربعة في كمبوتشيا وممثلي سائر بلدان جنوب شرقي آسيا للنظر في المشكلة الكمبوتشية . ونحن نؤيد الرأي القائل بأن اجتماع جاكرتا غير الرسمي وضع حدا للمواجهة التي طال أمدها وأفضى إلى بدء الحوار الاقليمي بشأن هذه المسألة الهامة . كما أتاح الامكانيات لوضع تسوية شاملة وعادلة ودائمة . والاقتراح المؤلف من سبع نقاط الذي طرحته حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية في اجتماع جاكرتا غير الرسمي كان ، إلى حد كبير ، السبب في النتيجة الايجابية المحرزة وجعل من ذلك الاجتماع محفلا تفاوضيا فعّالا .

واننا نلمس في الاقتراح المشترك المقدم من جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية تدابير محددة لتسوية الجوانب الدولية من المشكلة الكمبوتشية على النحو المبين في الاجتماع الأخير للغريق العامل الذي أنشئ في اجتماع جاكرتا . ويظهر من نتيجة الاجتماع غير الرسمي أن أساس أي تسوية لا بد أن يكون اتفاق جميع أطراف الاجتماع على ضرورة حل المسألتين الرئيسيتين المترابطتين ترابطا وثيقا . ألا وهما انسحاب القوات الغييتنامية من كمبوتشيا الذي سيتم في ظل تسوية سياسية عامة ؛ وتقديم الضمانات للأطراف المعنية بأن نظام الخمير الحمر بزعامة بول بوت ، مرتكب جريمة الابادة الجماعية المروعة ، لن يسمح له أبدا بالعودة إلى السلطة في كمبوتشيا ولن يزود بأي تكنولوجيا عسكرية .

وفي هذا الصدد ، نرى أهمية بالغة في الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر دولي تشارك فيه الأطراف المعنية مباشرة والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن والبلدان المضيفة

للمؤتمرات السادس والسابع والثامن لحركة بلدان عدم الانحياز ، والأمين العام للأمم المتحدة . ذلك أن المؤتمر سيكون اجتماعا لحل مسألة توفير الضمانات التي تكفل لكمبوتشيا سيادتها واستقلالها ووضعها كبلد غير منحاز في أعقاب تحقيق التسوية السياسية .

ويرجع الغلّ الأول فيما شهدته المنطقة من تطورات ايجابية إلى سياسة المصالحة الوطنية التي تجدد في انتهاجها حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية . كما اضطلت حكومات بلدان الهند الصينية الثلاثة بدور هام يستهدف تعزيز السلم والامن في جنوب شرقي آسيا . ويتبدى ذلك مرة أخرى في المبادرة التي اتخذت زمامها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في اجتماع جاكرتا .

وما برحت حكومة جمهورية منغوليا الشعبية تؤيد تأييدا راسخا ما تبذله حكومات جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية من جهود لكفالة التسوية السياسية للمشكلة الكمبوتشية ولتحويل جنوب شرقي آسيا إلى منطقة سلم واستقرار وتعاون .

واننا لنقدر حق التقدير ما اضطلع به الأمين العام ومساعدته الشخصي من مساع حميدة تمثلت في تقديم المساعدة في إطار البحث عن سبل ووسائل تحقيق التسوية السلمية لهذه المشكلة وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الأساسية ومراعاة للمصالح المشروعة للأطراف المعنية - وفي مقدمتها الشعب الكمبوتشي .

كما نؤيد مبادرة حركة بلدان عدم الانحياز الرامية إلى تعزيز عملية السعي إلى ايجاد تسوية سياسية لهذه المشكلة .

ويؤمن وفدي بأن من الضروري استغلال كل القنوات التي يمكنها النهوض بتسوية سريعة للمشكلة الكمبوتشية . وفي ظل هذه الخلفية ، نرقب الحوار بين جمهورية الصين الشعبية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن هذه المشكلة ، وكذا الاجتماع المقبل بين هون سين ونوردوم سيهانوك .

والمجتمع الدولي يؤيد العملية التي استهلكت بغية ايجاد تسوية سياسية للمشكلة الكمبوتشية . وأوضح مثال على هذا البيان الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية

بلدان عدم الانحياز الذي عُقد في نيقوسيا في أوائل أيلول/سبتمبر من هذا العام .
فقد رحّب وزراء الخارجية في ذلك المؤتمر باجتماع جاكرتا غير الرسمي وأعربوا عن
تأييدهم لما اتخذ فيه من مبادرات .

وينعكس في تقرير الأمين العام عن الحالة في كمبوتشيا الأمل في أن يتسنى بفضل
حسن النوايا والتعاون النشط من جانب جميع الأطراف المعنية إعادة السلم إلى ذلك
البلد في فترة زمنية معقولة . ويتجسد الدليل المقنع على حسن نوايا جمهورية
كمبوتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية في حقيقة أن نحو ثلثي القوات
الفيتنامية انسحبت بالفعل من كمبوتشيا . كما أن رغبة حكومة جمهورية كمبوتشيا
الشعبية في التوصل إلى تسوية سريعة للمشكلة تتبدى في رسالة السيد هون سين ، رئيس
مجلس وزراء ووزير خارجية جمهورية كمبوتشيا الشعبية المؤرخة في ٤ تشرين الأول/
أكتوبر من هذا العام والموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة . وتؤكد هذه الرسالة
جملة أمور منها استعداد جمهورية كمبوتشيا الشعبية لان تبدأ القوات الفيتنامية
المتبقية الانسحاب في أواخر عام ١٩٨٩ أو مستهل عام ١٩٩٠ في إطار تسوية سياسية
مقبولة .

وعلى ضوء تلك التطورات ، كان الرأي العام العالمي محقاً في توقعه بأن الأمم
المتحدة ستدعم العملية التي بدأت في جاكرتا وأن الجمعية العامة ستتخذ في هذه
الدورة خطوات لمواصلة وتعزيز هذا التحرك الطبيعي . وكان من الطبيعي أيضا أن يتوقع
أن تهتدي جميع بلدان جنوب شرقي آسيا بروح اجتماع جاكرتا في أنشطتها في الأمم
المتحدة .

بيد أن مشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة بشأن الحالة في كمبوتشيا
لا يرقى إلى تلك التوقعات . إذ لا يأخذ في الاعتبار الحالة السائدة في المنطقة ويحيد
بوضوح عن التقييم الموضوعي للتطورات هناك . والواقع أنه ينطوي مرة أخرى على
محاولة لتبرير التمثيل غير الشرعي للشعب الكمبوتشي في الأمم المتحدة . ومن ثم ،
فإن هذه الوثيقة لا يمكن أن تساعد الجمعية العامة على اتخاذ خطوات للقيام بأول
تحرك صوب بلوغ تسوية سياسية لهذه الحالة المعقّدة القائمة في جنوب شرقي آسيا تتفق
ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه .

وفضلا عن ذلك ، فإن مشروع القرار المقترح يستند إلى الموقف القديم الذي يلقي بظلال من الشك على وجود حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ذات السيادة التي تتمتع بتأييد الشعب الكمبوتشي وتمارس السيطرة التامة والفعالة على أراضي البلد بأكملها . ولذلك ، فإن اتخاذ قرار كهذا من شأنه أن يخدم القوى غير المهتمة بالتوصل إلى تسوية للمشكلة تخدم المصالح الحقيقية للشعب الكمبوتشي ، وتخدم السلم والامن في المنطقة .

وبناء على ذلك ، فإن وفد منغوليا يجد نفسه مضطرا لأن يصوت ضد اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/43/L.12 .

السيد طومسون (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن تاريخ كمبوتشيا الحديث سجل حافل بمعاناة وشجاعة ومثابرة شعب فخور في مواجهة محنة شديدة . إن رفض شعب كمبوتشيا أن يقع ضحية للباغي الغازي وأن يستسلم لقمعه لاشادة بروحه اللافتة للانتباه ومرونته ، واشادة أيضا بأمله الذي لا ينضب في حياة أفضل ، كما وصفها هذا الصباح بصورة مثيرة للعواطف السيد سون سان . إن نشاط الأمير سيهانوك الذي لا يخبو والالتزام الذي لا يتزعزع للبلدان الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ، بالاضافة إلى العديد من مؤيديهم من أعضاء المجتمع الدولي ، أبقت الحالة في كمبوتشيا حية في الضمير العالمي .

مرة أخرى ، وللسنة العاشرة على التوالي ، تناقش هذه الجمعية الحالة في كمبوتشيا . إن هذا أكثر من مجرد شعيرة ؛ فالجمعية العامة تؤدي أحد أهم واجباتها المقدسة : التأييد ، استنادا إلى المبادئ الاساسية ، لحقوق الشعوب المضطهدة غير القابلة للتصرف في تقرير مصيرها وفي الحرية .

منذ أن غزت فييت نام كمبوتشيا في عام ١٩٧٨ ، كرر المجتمع الدولي مطالبته بالتوصل إلى تسوية يتفاوض عليها . وقد وضعت العناصر الاساسية لتلك التسوية منذ تموز/يوليه ١٩٨١ في المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، واشتملت على الانسحاب التام للقوات الفيتنامية ، وحق الشعب الكمبوتشي في تقرير مستقبله ، واستعادة استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامتها الاقليمية ومركزها غير المنحاز .

إن إصرار بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا ورفض المجتمع الدولي أن يتجاهل الموضوع حالا دون أن تصبح الحالة غير القانونية في كمبوتشيا أمرا واقعا . ولا يزال الصراع يهدد تهديدا خطيرا السلم والاستقرار في جنوب شرق آسيا ويشكل عنصرا قد يهدد بزعزعة الاستقرار الدولي . وفي سياق التحرك الآخذ في الاتساع والتسارع على طريق تحقيق السلم في كل حالات الصراع الأخرى في عالم اليوم ، لا يمكن قبول استمرار الحالة في كمبوتشيا .

فحتى بعد عدة سنوات من الحملات المكشوفة ، عجزت القوة العسكرية الفيتنامية الضخمة عن اخضاع شعب كمبوتشيا . وبقيت قوات المقاومة الكمبوتشية متماسكة ، ولا تزال الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية تلقى تأييدا لا يتزعزع من الكمبوتشيين ، ويعترف بها المجتمع الدولي على صعيد عالمي . إن الصراع لم يخرب كمبوتشيا وحدها ، بل إنه أفقر فييت نام نفسها أيضا . لقد كان أحرى بفيت نام أن تتعلم من ماضيها العنيف الأخير بدلا من أن تقوم بدور الغازي وأن تجلب على شعب كمبوتشيا البريء المعاناة التي ذاقها شعبها .

لقد تسبب الغزو في التشريد والاضطراب والمعاناة على رقعة واسعة ، وفرّ من البلاد ما يزيد على ربع مليون كمبوتشي . ولجأ معظم الفارين إلى تايلند ، مما ألقى على كاهل ذلك البلد ، وعلى كواهل بلدان أخرى وفرت المأوى عبثا ثقيلًا .
وخلافا لأحكام محددة من ميثاق الأمم المتحدة ، اتبعت فييت نام أيضا سياسة تهجير داخلي متعمدة لتغيير ديموغرافية أجزاء معينة من كمبوتشيا . وقد شجب المجتمع الدولي كليا هذه الممارسة .

لقيت الخطة ذات الثماني نقاط ، التي وضعتها الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في آذار/مارس ١٩٨٦ قبولا وتأييدا واسعي النطاق . وفي آب/أغسطس الماضي ، تقدمت الحكومة باقتراح بتسوية سياسية شاملة لمسألة كمبوتشيا ، مؤكدة مرة أخرى على رغبتها الصادقة في السعي لتحقيق حل عادل ودائم لمسألة كمبوتشيا وعلى تصميمها على ذلك السعي .

ونحن نشيد بمبادرة أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا ، وبجهودها الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم ونؤيد هذه المبادرة والجهود . واننا نرحب بالنتائج التي تمخض عنها اجتماع جاكرتا غير الرسمي الذي انعقد في تموز/يوليه ، والذي أحرز فيه تقدُّم في العمل لبناء كمبوتشيا بوصفها بلدا مستقلا ومسالما ومحايدا وذا سيادة وغير منحاز ، يقوم على حق تقرير المصير والمصالحة الوطنية . كما أن الامين العام وممثله الشخصي نشطا أيضا في البحث عن سبيل لتيسير عملية السلام . إننا ننضم إلى الآخرين في الحث على مواصلة تلك الجهود وتكثيفها ، أملا في أن يتسنى العثور على حل في وقت قريب يضع نهاية لمعاناة الشعب الكمبوتشي ويعيد الحكومة الشرعية إلى البلاد .

تمنى الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي تحقيق تسوية عادلة ودائمة في كمبوتشيا . ومشروع القرار الحالي ، الذي عدل ليبيّن الحقائق الحالية ، يشتمل على جميع العناصر الضرورية لهذه التسوية . ويسر فيجي أن تكون من بين مقدمي مشروع القرار ، واننا نحث جميع الوفود على تأييد هذا القرار الذي يستحق التأييد ، وبذلك تكون قد خطت خطوة أخرى صوب السلم في كمبوتشيا .

السيد زابوتوسكي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) :

لا شك في أن الآمال تعاظمت في السنوات الأخيرة في استعادة السلم في العديد من شؤون التوتر ، بما فيها بؤرة التوتر القائمة في جنوب شرقي آسيا ، وفي تسويتها . وتشيكوسلوفاكيا سعيدة لرؤية بوادر التقدم في التحرك صوب حل للصراع في كمبوتشيا . فقد رحبنا ببداية الحوار السياسي بين الأطراف السياسية في الصراع ، كما رحبنا بجولتي المحادثات اللتين عقدتا في فرنسا في العام الماضي بين السيد هون سين ، رئيس حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، والامير نورودوم سيهانوك ، كما رحبنا بقرارهما مواصلة المحادثات .

ومن المعالم الأساسية - بل كان في الواقع نوعا من الفتح في عملية تسوية الحالة في كمبوتشيا - اجتماع جاكرتا غير الرسمي الذي شاركت فيه الأطراف السياسية الكمبوتشية الأربعة ، كما شارك فيه ممثلون عن بلدان أخرى من بلدان الهند الصينية ومن دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . فبعد عشر سنوات من المجابهة ، أمكن بدء حوار

حقيقي بشأن تسوية للحالة في كمبوتشيا من جميع جوانبها ، الداخلية والدولية . وكان نجاح الاجتماع نصرا للقوى التي سعت للتفاهم المتبادل واحترام مصالح جميع الأطراف المشاركة ، وفي مقدمتها مصالح الشعب الكمبوتشي المشروعة . وشددت الاتفاقات التي جرى التوصل إليها على أنه يتعين تسوية المسألة الكمبوتشية بالوسائل السياسية وأنه ، بالإضافة إلى انسحاب المتطوعين الفيتناميين ، سيكون من الضروري وضع ضمانات تكفل عدم عودة نظام بول بوت غير الانساني إلى الحياة السياسية في كمبوتشيا . وعليه ، فإننا نشعر أن هذا أساس طيب لمزيد من المحادثات بشأن تسوية مشكلة كمبوتشيا واحلال السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

وما كانت هذه النتيجة لتتحقق دون توافر الإرادة السياسية من جانب الاطراف المشاركة . وتقدر تشيكوسلوفاكيا النهج المسؤول البتاء الذي تنتهجه بلدان الهند الصينية في إيجاد تسوية للمشكلة الكمبوتشية وتحسين الأوضاع في جنوب شرقي آسيا ككل . ونحن نعتبر القرار الخاص بسحب ٥٠ ٠٠٠ من المتطوعين الفيتناميين بنهاية هذا العام خطوة نحو الالتقاء بالطرف الآخر ، وخطوة هامة . وبالمناسبة هذا التخفيض هو التخفيض السابع للقوات منذ عام ١٩٨٢ . وقد انسحب ثلثا الوحدات الاملية التي جاءت إلى كمبوتشيا . كذلك عادت إلى جمهورية فييت نام الاشتراكية القيادة العليا للقوات الفيتنامية بكامل هيئتها ، وما بقي من وحدات فييتنامية تعمل تحت قيادة جمهورية كمبوتشيا الشعبية . وما زال القرار الذي اتخذته حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية بالاشتراك مع جمهورية فييت نام الاشتراكية بإنهاء الوجود العسكري الفيتنامي في كمبوتشيا بنهاية عام ١٩٩٠ ساريا . ومن شأن التسوية السياسية للمشكلة الكمبوتشية أن تعجل بانسحاب القوات الفيتنامية .

ولا تشكل مسألة انسحاب القوات الفيتنامية إلا جانبا واحدا من جوانب المشكلة ، وينبغي أن تبحث في الإطار العام لإيجاد تسوية للحالة الكمبوتشية . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يشجع على عودة نظام بول بوت الذي لم يجلب لكمبوتشيا في السنوات التي قضاها في السلطة سوى المعاناة والاحزان . ومن الضروري أيضا ، إلى جانب انسحاب القوات الفيتنامية ، وضع حد للدعم الخارجي الذي يقدم للفرق السياسية في كمبوتشيا . وينبغي أن يكون هناك احترام صارم للحقوق الوطنية الاساسية للشعب الكمبوتشي ، ومن أولها استقلال وسيادة وحدة كمبوتشيا وسلامة أراضيها ووضعها بصفتها دولة محايدة وغير منحازة ومحبة للسلم . وتجنب تلك الموضوعات يعني في الواقع إعادة النظر في المبادئ المتفق عليها للتسوية الكمبوتشية والواردة في البلاغ الصادر عن اجتماع جاكرتا مما قد يكون له آثار غير منظورة على مستقبل الشعب الكمبوتشي . إن شعب كمبوتشيا بحاجة إلى السلام ، السلام العادل الدائم . ونحن نوافق موافقة تامة على أن الشعب الكمبوتشي ينبغي أن يحسم بنفسه مسألة نظامه السياسي

والاقتصادي والاجتماعي بما يتفق مع تقاليد وتطلعاته ودون التدخل الخارجي وعن طريق انتخابات حرة ديمقراطية تحت الاشراف الدولي . وينبغي لجميع الدول أن تحترم هذه العملية احتراماً تاماً . وستساعد التسوية السلمية لمشكلة كمبوتشيا على إيجاد نمط جديد من العلاقات بين جميع الدول في جنوب شرقي آسيا وستساعد على جعل تلك المنطقة منطقة للسلم والحرية والحياد والصداقة والتعاون .

لقد ظلت بلدان الهند الصينية لوقت طويل تحاول أن توجد في جنوب شرقي آسيا حقبة جديدة من التعاون الفعال الذي يقوم على المساواة وتبادل المنفعة في جميع المجالات الاجتماعية والعلمية والتكنولوجية والثقافية . وهذه السياسة تحقق المصالح الأساسية لكل بلد ولكل شعب يعيش في المنطقة .

وفي الاجتماع الأخير للفرق العامل الذي أنشئ في اجتماع جاكرتا ، قدمت وفود جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية اقتراحاً جديداً شاملاً لتسوية الجوانب الدولية في المشكلة الكمبوتشية . وترى تشيكوسلوفاكيا أن هذا الاقتراح المكون من خمس نقاط هام وبنّاء . فهو لا يعبر فقط عن حقائق الحالة في كمبوتشيا ، ولكن يأخذ أيضاً في الاعتبار مصالح جميع الأطراف المشاركة . وهو أساس طيب لبحث المشكلة الكمبوتشية وللسعى لإيجاد حل سياسي عادل لها .

وقد أدرج هذا البند "الحالة في كمبوتشيا" على جدول أعمال الجمعية العامة للمرة التاسعة . ولم تقدم القرارات التي اتخذت حلاً للنزاع ، بل على العكس ، فإنها صعدت المواجهة بين بلدان جنوب شرقي آسيا وبين الأحزاب السياسية في كمبوتشيا لأنها ببساطة كانت متحيزة إلى حد كبير . ونرى أن التطورات الحالية تهيئ الظروف المؤاتية لإيجاد مخرج من هذا المأزق الذي توقف عنده النزاع في كمبوتشيا لسنتين طويلة . وعلى المجتمع الدولي بأسره أن يبذل كل ما في وسعه لضمان عدم ضياع هذه الفرصة . وبيدفعنا الإحساس بالواقعية السياسية والمسؤولية على الانضغ هذه الفرصة . وهذه المرة ، ونحن نستمع إلى كلمات الشناء الكثيرة والمحمودة على الدور الذي تقوم به الأمم

المتحدة في تسوية المنازعات الإقليمية ، ينبغي لمنظمتنا أن تستفيد استفادة تامة من الفرصة التي أتاحت لها وتزيد كذلك من إسهامها في تسوية مشكلة كمبوتشيا . ونعتقد إنه قد آن الأوان لتغيير الأنماط المستهلكة المستخدمة في مناقشة المشكلة الكمبوتشية . إننا بحاجة إلى أسس واقعية من أجل مزيد من الحركة إلى الامام عن طريق حل المشكلة الكمبوتشية . غير أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/43/L.12 لا يفي في الواقع بتطلعاتنا المشروعة ، وهو مشروع قرار متحيز . ونظرا إلى ذلك فلن نستطيع تأييده .

السيد فيلازكو سان خوسيه (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : عندما

اجتمعنا هنا في العام الماضي كنا على بينة من أن أحداثا معينة تجرى في جنوب شرقي آسيا بوجه عام وفي كمبوتشيا بوجه خاص - أحداثا وفرت أساسا للتفاوض وقادتنا إلى الاعتقاد بأنه النهج السليم قد اعتمد تجاه التوصل إلى تسوية تفاوضية للمشكلة الكمبوتشية . وفي الأشهر القليلة ، نشأت إمكانيات حقيقية للتوصل إلى تسوية تفاوضية ، ومن ثم ، بعد سنوات طويلة من التوتر والمواجهة ، لأول مرة أخذت المفاوضات مجراها بين بلدان المنطقة وبين الأطراف في كمبوتشيا .

وهكذا كان من المنطقي أن نعتقد أن هذا الوضع الجديد سينعكس على الأمم المتحدة ، وأن هذه المناقشة ستنحو نحو التشجيع على مزيد من الاتفاق بين الأطراف وتأييد المبادرات التي تستهدف تشجيع الحوار والتعاون الإقليمي واحترام المصالح المشروعة لشعب كمبوتشيا . ولسوء الحظ ، لم يكن الأمر كذلك ، فمازالت مواقف معينة تميل إلى تجاهل الأحداث الإيجابية الأخيرة التي كان ينبغي أن تبعث على الأمل في التوصل إلى تسوية سياسية للحالة في كمبوتشيا . وقد أدت نفس المواقف إلى نشوء حالة فيها يضعف مشروع القرار المعروف على الجمعية للنظر فيه توافق الآراء الذي تم التوصل إليه مؤخرا في اجتماع جاكرتا غير الرسمي ، بدلا من أن يعززه ، نظرا لأنه يتضمن عناصر تنحو نحو المواجهة وليس نحو الانفراج والتعاون ، متجاهلا بذلك عملية التفاوض والحوار الجارية بين الأطراف كلها أو مقللا من قيمة تلك العملية .

ويدرك الجميع أن نتائج اجتماع جاكرتا غير الرسمي ، واتفاق الرئيس هون سين والأمير سيهانوك على الاجتماع مرة أخرى في باريس لمواصلة بحث القضايا الداخلية المتعلقة بكمبوتشيا بروح من المصالحة الوطنية ، والمبادرات التي قام بها رئيس حركة بلدان عدم الانحياز والتي تتم النتائج المحرزة في جاكرتا وتعززها ، كلها عوامل أدت لا إلى تجاوز الجمود المحيط بمسألة كمبوتشيا فحسب ، بل هيأت أيضا مناخا يسمح بالتوصل إلى حل مبكر لمشكلة كمبوتشيا . ومما يتسم بأهمية كبرى في هذا الصدد اعتراف البلدان المعنية مباشرة في المنطقة بالقضيتين الرئيسيتين المترابطتين ، ألا وهما انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا وعدم عودة نظام بول بوت إلى البلد بسياساته وممارساته الإبادية التي أدينت عالميا .

ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف اليدين إزاء الأحداث التي وقعت في جنوب شرقي آسيا ، كما لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يتجاهل الإرادة السياسية لحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية وحكومة جمهورية فييت نام ، كما اتضحت من خلال عملية المصالحة الوطنية الجارية في كمبوتشيا ، والخطوات التي اتخذتها فييت نام بالفعل من أجل تحقيق الانسحاب الكامل لقواتها من كمبوتشيا بحلول ١٩٩٠ ، وبوجه خاص سحب ٥٠ ٠٠٠ فرد من قواتها في الفترة ما بين حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر من هذا العام ، وهذه كلها تشكل أنشطة تساعد على تحسين التفاهم وزيادة الثقة في المنطقة وتعزيز السلم والاستقرار فيها .

وفي هذا المناخ الذي يسوده الانفراج والبحث عن حلول سلمية للصراعات ، فإن وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذين اجتمعوا في نيقوسيا في الفترة من ٥ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر

"رحبوا باجتماع جاكرتا غير الرسمي الذي عقد في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ وحثوا كل الاطراف المعنية على تكثيف جهودها من أجل التوصل إلى حل سريع للمشكلة ؛ ورأوا أن المبادرة التي قام بها رئيس الحركة لاستكشاف إمكانيات واحتمالات إسهام الحركة في البحث عن تسوية سلمية لمسألة

كمبوتشيا مبادرة هامة ؛ واتفقوا على أن هذه المبادرة واجتماع جاكترتا غير الرسمي عمليتان تتم وتدعم إحداهما الأخرى ، وأن الحركة ينبغي أن تقدم دعمها القيم إلى المبادرة الإقليمية التي اتخذت في اجتماع جاكترتا غير الرسمي" . وعلى الصعيد الإقليمي ، اتخذت بالفعل الخطوات الأولى لتخفيف حدة التوترات في منطقة جنوب شرقي آسيا وتجسدت عبارات "الحوار" ، و "حسن النية" و "المصالحة الوطنية" وستحل في نهاية المطاف محل قاموس الحرب الذي شاع استخدامه حتى الآن . ومن شأن الأمم المتحدة الآن أن توفر إطارا مؤاتيا للتفاوض والحوار لتساعد بذلك على إيجاد اتفاق عادل يحظى بقبول كل الأطراف ويكون كفيلا بإحلال السلم والاستقرار في المنطقة ، لانهما عنصران ضروريان لإقامة كمبوتشيا المسالمة والمستقلة والديمقراطية وذات السيادة والمحايدة وغير المنحازة ، وفقا لآمالنا جميعا .

السيد زيبيوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أتكلم بالنيابة عن الدول الإثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية .

إن مشكلة كمبوديا معروضة على المجتمع الدولي منذ ما يربو على تسع سنوات . وتتوقف عودة السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا على إيجاد حل لهذه المشكلة ، التي نجمت عن التدخل والاحتلال العسكريين الاجنبيين في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

إن الأغلبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي قد اتخذت مرارا وتكرارا ، على الرغم من الخلافات في الأيديولوجية السياسية ، موقفا واضحا من استمرار انتهاك استقلال كمبوديا وسيادتها وسلامتها الإقليمية . ودعت الجمعية العامة بثبات إلى انسحاب القوات الفيتنامية القائمة بالاحتلال . وفي العام الماضي ، اعتمد مشروع القرار الخاص بكمبوديا بأغلبية ١١٧ بلدا من بينها الدول الإثنتا عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية . وينبغي أن يحمل هذا التصويت ، الذي أيد القرار بأكثر أغلبية حتى الآن ، فييت نام على إدراك قوة المعارضة العالمية لسياستها القمعية غير الشرعية .

لقد أيدت الدول الإثنتا عشرة دوما حق شعب كمبوديا غير القابل للتصرف في تقرير مصيره بمنأى عن التدخل الخارجي . والنظام القائم في بنوم بنه ، الذي يدين بوجوده للقوات الفيتنامية ، ليس له أي سند من الشرعية . ويجب إعطاء شعب كمبوديا الفرصة لصون ثقافته وهويته الوطنية وإقامة مجتمع تعددي يقوم على احترام حقوق الانسان والنهوض بالعدالة الاجتماعية .

ولا يمكن العودة إلى سياسات الماضي القريب وممارساته المڈانة عالميا . وأود أن أؤكد في هذا الصدد أن الدول الإثنتي عشرة ليس لديها أي نية كانت للإسهام في إعادة نظام بول بوت البغيض إلى كمبوديا . ونحن نشاطر المجتمع العالمي غضبه الجماعي للإساءات البشعة التي تعرّض لها شعب كمبوديا في ظل ذلك النظام . ولكن ذلك لا يمكن أن يبرر احتلال فييت نام غير الشرعي وفرضها لنظام غير مشروع .

منذ انعقاد الدورة الماضية للجمعية العامة جرى الاضطلاع بنشاط دبلوماسي ببناء واسع النطاق . وبوجه خاص ، أحياء بدء الحوار بين الأطراف المباشرة في الصراع وغيرها من البلدان المعنية الآمال في تحسن إمكانيات إيجاد تسوية تفاوضية . وفي هذا السياق كانت العملية التي بدأت في اجتماع جاكرتا غير الرسمي ، الذي عقد في ٢٧ و ٢٨ تموز/يوليه من هذا العام ، خطوة مشجعة صوب الحل السياسي للصراع . ونحن نكرر التأكيد على دعمنا الثابت للجهود البنّاءة التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من أجل تمكين شعب كمبوديا من أن يقرر مستقبله بحرية . ولا يمكن تلبية التطلعات الحقيقية لشعب كمبوديا في تقرير المصير والاستقلال بأقل من إجراء انتخابات عامة وحرّة في ظل إشراف دولي .

كما نود أن نؤكد على تأييدنا الكامل للدور المركزي الذي يضطلع به الامير نورودوم سيهانوك في البحث عن تسوية سياسية تفاوضية . ومن الواضح انه سيكون له دور أساسي في كمبوديا الجديدة المستقلة والديمقراطية والمحايدة وغير المنحازة . ويجب أن يتمثل هدف الجمعية العامة في إعطائه قوة دفع للجهود الرامية إلى إيجاد تسوية تفاوضية لا تسوية مغروضة بقوة السلاح . والخطوة الحاسمة في التوصل إلى

التسوية هي الانسحاب الكامل وغير المشروط لكل قوات الاحتلال الأجنبية من كمبوديا فسي ظل إشراف ورقابة دوليين فعالين ، وفي ظل ضمانات تكفل عدم دخول القوات الفيتنامية مرة أخرى إلى كمبوديا بعد انسحابها منها . وبينما نلاحظ إعلان فييت نام عن نيتها سحب ٥٠ ٠٠٠ من قواتها بحلول نهاية هذا العام ، فإننا نعتقد أن الانسحاب الجزئي لا يتفق مع القرارات المتكررة التي اتخذتها الجمعية العامة . وتحث الدول الاشتراكية عشرة فييت نام على سحب كل قواتها من كمبوديا والامتناع لقرارات الأمم المتحدة المتتالية . ونطلب إلى كل الأطراف المعنية أن تواصل جهودها من أجل إيجاد حل عادل وشامل ، وفقا للقرارات والمبادئ التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بكمبوديا .

ان الحالة داخل كمبوديا وعلى حدود تايلند باقية دون تغيير عمليا . ففي داخل كمبوديا لا تزال الحرب تتسبب في وقوع الضحايا من السكان المدنيين وتواصل المقاومة الكمبودية نضالها ضد قوات الاحتلال . وثمة أمر آخر يثير القلق هو ما يـرد في التقارير عن التغييرات الديموغرافية التي فرضتها قوات الاحتلال في كمبوديا . لقد أصبح الاحتلال الفيتنامي الذي طال أمده يكتسب الطابع الاستعماري باطراد .

ومن المهم ألا يفض الطرف عن الجوانب الانسانية للمشكلة . ففي الاثني عشر شهرا الاخيرة أرغم المزيد من الكمبوديين ، نتيجة لاستمرار الحرب وانعدام الاستقرار في بلدهم ، على الفرار الى الحدود التايلندية الكمبودية . ومرة أخرى تحت الدول الاثنتا عشرة فييت نام على أن توقف الغزوات التي تقوم بها عبر الحدود في تايلند وكذلك هجمات المدفعية عليها . فهذه الاعمال تمثل انتهاكا واضحا للقانون الدولي وتزيد من معاناة السكان في مخيمات اللاجئين . ونحن نشاطر القلق الذي أعرب عنه الامين العام بشأن أمن وحماية سكان الحدود وضرورة احترام حقوق الانسان الاساسية بالنسبة لهم . ومن الضروري - كما يوضح تقرير الامين العام - اتاحة الوصول المنتظم غير المعوق الى كل مواقع الاجلاء .

إن وجود أكثر من ربع مليون لاجئ في مخيمات بتايلند يلقي بعبء جسيم على عاتق ذلك البلد ، ويجب ألا يدخر أي جهد انساني يمكن أن يبذله المجتمع الدولي لإغاثة اللاجئين . وتود الدول الاثنتا عشرة مرة أخرى أن تشيد بحكومة تايلند لجهودها الانسانية . وهي تكرر التزام المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء بمواصلة تأييد جهود الاغاثة ، بما في ذلك البرامج التي تقوم بتنسيقها عملية الامم المتحدة للاغاثة على الحدود . ونحن اذ نعمل ذلك لا ننسى الدور الممتاز الذي اضطلعت به المنظمات الطوعية التي تضم مواطنين من البلدان الاعضاء في المجموعة الاوروبية . ومع ذلك فإنه بالرغم من الجهود الانسانية التي يبذلها المجتمع الدولي لا يمكن التوصل الى وضع حد لمعاناة الشعب الكمبودي دون تسوية سياسية شاملة للنزاع . وما من شك في أن الانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية واستعادة السلم الحقيقي في كمبوديا من شأنهما تمهيد الطريق للتعاون الدولي لإعادة بناء المنطقة .

وفي الختام ، تود الدول الاثنتا عشرة أن تكرر مرة أخرى تأييدها الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلوه واللجنة المختصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوديا ، بغية تمهيد الطريق لحل سلمي وعادل للحالة المأساوية السائدة في كمبوديا . وستقوم الدول الاثنتا عشر ، كما فعلت من قبل بالنسبة لمشاريع قرارات مماثلة ، بتأييد مشروع القرار المقدم من بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الاسيان) تأييدا كاملا .

ولا يمكن لأي بلد يعلن التزامه بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة أن يتنصل من القيام بواجبه بأن يحذو نفس الحذو .

السيد سترومهولم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى

يعرض على الجمعية العامة بند جدول الاعمال المتعلق بالحالة في كمبوتشيا . إذ يبقى شعب كمبوتشيا لسنوات طويلة الآن متعرضا لمعاناة رهيبة . كما حُرِمَ ذلك البلد من حقه في الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية .

ان الحقائق التاريخية معروفة تماما : صراع الهند الصينية الذي جرف كمبوتشيا الى الحرب ؛ وأعمال الإبادة البشعة التي اضطلع بها نظام بول بوت على نحو منتظم ؛ وما تلى ذلك من تدخل القوات الأجنبية المسلحة الذي أدى الى مزيد من سفك الدماء والمعاناة والمجابهة الداخلية المتسمة بالتشنج ، باختصار بلد معذب يعيش في اضطراب .

ومن الحتمي حقا التوصل الآن الى حل سلمي للصراع . ولا بد من استعادة استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامتها الاقليمية والحفاظ عليها . ولا بد من السماح للشعب الكمبوتشي بأن يمارس بحرية حقه في تقرير المصير . وفي هذا السياق ، نجد من الضروري أن نوضح أن السويد ترى أنه في ظل الظروف الراهنة لا يمكن أن تعتبر أية حكومة الممثلة الشرعية للشعب الكمبوتشي .

وغني عن البيان أن العنصر الاساسي لاية تسوية سلمية يتمثل في الانسحاب الكامل لجميع القوات الفيتنامية من أراضي كمبوتشيا . إذ يشكل استمرار الوجود العسكري

الغيتنامي انتهاكا سافرا لميثاق الأمم المتحدة وللمبادئ الأساسية للقانون الدولي .
ولا يمكن التفاوض عنه بأي حال من الأحوال .

لقد فرغ وزير خارجية بلادي من زيارة قام بها للمنطقة في الآونة الأخيرة . وقد
خرج بانطباع قوي من شتى محادثاته يتمثل في أن الأطراف المعنية حريصة على التوصل
الى حل سريع للمشكلة . وتؤكد فييت نام أن قواتها ستسحب من كمبوتشيا بنهاية عام
١٩٩٠ وربما في ١٩٨٩ . وهناك - بطبيعة الحال - العديد من المشكلات الأخرى التي يجب
أن تحل وبالتالي أن التوقيت مسألة هامة .

في العام الماضي شهدنا اتجاهها مشجعا من الحوار والتحرك صوب حل سلمي
للصراع . وأقصد بذلك - بين جملة أمور - مؤتمر جاكرتا غير الرسمي الذي عقد في
تموز/يوليه الماضي ، والمناقشات التي تلتها في الفريق العامل الذي شكله ذلك
الاجتماع . وقد مكنت هذه العملية من اجراء الاتصالات المباشرة وتبادل الآراء اللازمين
بين جميع الأطراف المعنية في المنطقة . فضلا عن ذلك تجري محادثات بين الامير
سيهانوك وحكومة فنوم بنه . وقد أعربت فييت نام - من جانبها - عن استعدادها لسحب
كل قواتها من كمبوتشيا .

وترحب حكومة بلادي بهذه التطورات . ومن الضروري أن تواصل الآن جميع الأطراف
المعنية جهودها بروح من حسن النية والاصرار من أجل أن يتم التوصل دون تأخير الى
تسوية سلمية شاملة وتؤيد الحكومة السويدية ما يقوم به الامين العام من عمل سعيًا
للتوصل الى طريق يُسهل هذا الحل .

والى أن يتم اقرار السلم واستعادة الظروف الطبيعية في كمبوتشيا فسيظل عبء
ثقيل واقعا على كاهل البلدان المجاورة ولاسيما تايلند . ولا يزال تقديم المساعدة
الدولية الى اللاجئين الكمبوتشيين لازماً . والسويد من ناحيتها على استعداد لمواصلة
دعم برنامج تقديم المساعدة الانسانية لكمبوتشيا . وفي حالة تسوية الصراع تسوية
سياسية ستنظر السويد بعين العطف الى النداءات بالمساعدة لبرنامج مشترك للأمم
المتحدة لجميع الكمبوتشيين المتضررين .

لقد أعرب الأمين العام مرة أخرى ، في تقريره الذي قدمه هذا العام عن الحالة في كمبوتشيا ، عن قلقه ازاء عدم الوصول المنتظم غير المعوّق الى بعض مناطق الاجلاء في المنطقة . وفي الواقع ، يبدو أن الوضع قد ازداد ترديا من الأشهر الماضية . وهذه التطورات يؤسف لها غاية الاسف ولا بد من تصحيحها . لذا ، من الحتمي اتخاذ جميع التدابير الضرورية من قبل الاطراف المعنية لتمكين الامم المتحدة من الاضطلاع بمهمتها الانسانية الهامة المتمثلة في تقديم الغذاء والخدمات للسكان المدنيين وتوفير الحماية لهم .

يتضمن مشروع القرار المعروض علينا لبحثه المكونات الرئيسية لحل سلمي للصراع . وقد أدخلت هذا العام عناصر جديدة تبين التطورات الاخيرة .

وتم الاعراب أيضا عن اقتناع بأن أي حل عادل ودائم للمشكلة الكمبوتشية لا بد وأن ينص على عدم العودة الى اتباع سياسات الماضي القريب وممارساته المدانة عالميا ، وعلى غرار الحالة في السنوات الماضية ، ينص مشروع القرار صراحة على حق كمبوتشيا في الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية ، كما يؤكد على حق شعب كمبوتشيا في تقرير المصير بمنأى عن أي تدخل خارجي ، ويناشد المجتمع الدولي أن يواصل تقديم مساعدات عاجلة الى الكمبوتشيين الذين لا يزالون يعانون من الفاقة ، وخاصة أولئك المقيمين على امتداد الحدود التايلندية - الكمبوتشية وفي مختلف مخيمات اللاجئين في تايلند . وفي هذا العام أصبحت السويد ضمن مقدمي مشروع القرار ، الذي اعتبرناه متوازنا لأنه يعكس التطورات الاخيرة .

ولقد شهدنا أيضا هذا العام كيف يمكن للأمم المتحدة أن تساعد الاطراف المعنية في حسم الصراعات الاقليمية . وما فتئت السويد تتابع عن كثب ، من ناحيتها ، التطورات الحادثة في المنطقة ، وهي تقف مستعدة وراغبة في المساعدة بأي طريقة ممكنة للتوصل الى حل سلمي .

السيد غوتبيريز (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد بدأت

الدورة الحالية للجمعية العامة بروح تتسم بتفاؤل عظيم نتيجة للتقدم الكبير المحرز في العديد من الصراعات العالمية البالغة الحدة ، والتي ظل معظمها مدرجا على جدول أعمال الجمعية العامة لسنوات طويلة دون احراز أي تقدم صوب حلها . وقد عززت هذه الاحداث بدرجة كبيرة المكانة الدولية للأمم المتحدة ، وأدت الى زيادة الاعتراف بالدور البارز الذي يضطلع به الامين العام وبعض كبار معاونيه ، فضلا عن قوات الامم المتحدة لحفظ السلم التي حصلت على جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٨٨ .

ومع تقدم سير العمل في الدورة الحالية للجمعية العامة ، انخفضت الى حد ما روح التفاؤل المفرط التي سادت في الايام القليلة الاولى للدورة فيما يتعلق بانتهاء ما يسمى بالصراعات الاقليمية . وعلى الرغم من ذلك فإن الآمال لاتزال تراودنا ، كما أننا نواصل بذل جهودنا . وقد كشفت محاولتنا الرامية الى تفسير الاحتمالات الى واقع عن أن هذه عملية معقدة . فلا تزال هناك بعض العوامل الاساسية في الصراعات باقية ،

وقد رأينا المشاكل الكامنة تطفو الى السطح وتجعل الحل يبدو مرة أخرى أمرا صعب المنال .

كل هذه الحقائق تصدق على حالة كمبوتشيا . ففي أيار/مايو الماضي أعلنت فييت نام أنها تنوي سحب ٥٠ ٠٠٠ جندي خلال هذا العام ، وأنه بمجرد التوصل الى حل سياسي فإنها ستخفض عدد القوات الباقية حتى تسحبها كلها في عام ١٩٩٠ . وفي تموز/يوليه عقد اجتماع جاكرتا غير الرسمي الاول ، الذي أظهر امكانيات التوصل الى اتفاق . وكان هناك تفاهم عام على الحاجة الملحة الى وضع نهاية لمعاناة شعب كمبوتشيا والعمل على أن تستعيد كمبوتشيا سلمها واستقلالها وسيادتها ومركزها الحيادي وغير المنحاز على أساس حق تقرير المصير والمصالحة الوطنية لابناء كمبوتشيا ، حتى وإن لم يكن قد تم التوصل الى اتفاق بشأن وسيلة تحقيق ذلك . وكان لهذه الخطوات الهامة ردود فعل على الجهود السنوية للأمم المتحدة تتمثل في الاعراب عن التضامن مع قضية استقلال كمبوتشيا وسحب القوات الاجنبية منها . وقد شهدنا وجهات نظر مختلفة ظهرت داخل اطار حركة تأييد كمبوتشيا ، التي ظلت تمثل كتلة متماسكة كما كانت من قبل .

وبالرغم من هذا برزت أثناء سير المناقشة حقيقة لا يمكن دحضها وينبغي أن توجه أعمال الجمعية العامة . فالحالة لاتزال كما كانت عليه منذ عام ١٩٧٨ . والقوات الفيتنامية تواصل احتلال كمبوتشيا ، ولم يحزر هذا البلد بعد . وعلى ضوء هذه الحقيقة فإن موقف الجمعية العامة لا يمكن أن يتغير . ومطروح أمام الجمعية العامة في عام ١٩٨٨ ، كما حدث في كل دورة من دورات العقد المنصرم ، مشروع قرار يدعو الى سحب القوات الاجنبية ، ويكرر تأييدنا لحقوق شعب كمبوتشيا في تقرير مستقبله دون تدخل اجنبي .

ومع ذلك ، فإن الاعتراف بالتقدم المحرز مؤخرا يجعلنا نتناول موضوعا جديدا ، وهو مستقبل كمبوتشيا بعد انسحاب القوات الفيتنامية . ويرى وفد بلدي أنه لا بد من اتخاذ موقف تجاه هذه المسألة التي ينبغي اعتبارها جزءا أساسيا من التزام المجتمع الدولي . إن الحالة في كمبوتشيا ليست صراعا داخليا . فقد نجمت عن غزو القوات

الاجنبية لذلك البلد وتنصيبها نظام احتلال فيه . وما فتئت الجمعية العامة تصر منذ عشر سنوات على سحب القوات الغييتنامية ، وكفالة احترام سيادة كمبوتشيا واستقلالها وسلامتها الاقليمية ومركزها كدولة محايدة وغير منحازة . ومع اقترابنا من يوم انسحاب القوات الاجنبية ، يكون من الطبيعي أن تسعى للدخول في تفاصيل أكثر ، وهذا هو ما يدعو اليه مشروع القرار . فهو يدعونا لأن نسمى الى انشاء سلطة مؤقتة تقوم بالادارة ، والتشجيع على تحقيق مصالح وطنية فيما بين جميع الكمبوتشيين ، وعدم العودة الى اتباع سياسات الماضي القريب وممارساته المدانة عالميا .

ومنذ قرابة ٢٠ عاما ، وضع جون ف. كنيدي ، في خطاب افتتاحي له القاه آنذاك ، قاعدة للحالات المشابهة لهذه الحالة عندما قال إنه من المستحيل أن يـزول شكل السيطرة الاستعمارية بمجرد افساحه الطريق ليحل محله نظام استبدادي ذو قبضة حديدية أقوى . ان القلق الدولي فيما يتعلق بالحالة في كمبوتشيا لا يمكن أن ينتهي مع الانسحاب الغييتنامي . فلا بد من الاسهام في اقامة نظام يسوده سلم ووثام حقيقيين في كمبوتشيا المحررة . لذلك فإن من الضروري أن تكون اجراءاتنا محددة على نحو ما فعلنا في مشروع القرار المقدم .

ولا أود أن أنهي كلمتي هذه دون توجيه اشادة ببلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تستحقها عن جدارة ، وبزعيم كمبوتشيا العظيم الامير نورودوم سيهانوك . لقد اظهرت بلدان آسيان أنها يمكن أن تكون مثالا حقيقيا يُحتذى به للتعاون دون الاقليمي . فالاهتمام الذي توليه للموضوع الذي نبغته ، ومعرفتها به ، والجهود الدؤوبة التي ما فتئت تبذلها والتي بينت استعدادها للكشف عن كل امكانية ممكنة للتسوية التفاوضية ؛ وتحليها بروح القيادة الاخلاقية وممارستها لها في عملها داخل الجمعية العامة - كل هذه العوامل شكلت حافزا بعيد الاثر للبلدان الصغيرة والمتوسطة الى العمل ، إذ أنه يتيح لها أن تزيد من تأثيرها في حل المشاكل العالمية .

وترى حكومة كوستاريكا ان اتباع الموقف الذي تتخذه مجموعة بلدان آسيان هو النتيجة المنطقية لرأيها القائل بأن البلدان المعنية مباشرة بمراع ما ، وكذلك البلدان الواقعة في المنطقة المحيطة بها ، لديها أكبر معرفة متعمقة بالحالة

القائمة ، لذا فإنه يكون بوسعها أن تبين الطريق لبقية المجتمع الدولي عندما تتصرف في إطار المبادئ الى وضعها ذلك المجتمع .

ولقد اضطلع الامير سيهانوك بدور مركزي ورئيسي في النضال من أجل تحرير بلده ، ونأى بنفسه عن الانقسامات الداخلية ، مركزا على الواجبات الوطنية . لذلك لا يسعني أن نتصور أن عملية استعادة كمبوتشيا لاستقلالها يمكن أن تتم دون قيادته .

وبانضمامه الى تبني مشروع القرار A/43/L.12 ، يواصل وفد كوستاريكا تأييده للقرارات السابقة . وإننا على ثقة من أن اتخاذ الجمعية العامة موقفا حاسما في هذا الشأن سيعزز فعالية منظماتنا وسيؤدي الى استقلال كمبوتشيا على نحو فعال حقيقي .

السيد دازا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان ميثاق الامم المتحدة ، الذي يمثل خلاصة وافية لآراء المجتمع البشري ، يرسى المبادئ التوجيهية على هيئة معايير أساسية نسمى من خلالها الى تطوير العلاقات فيما بين الدول . وربما كان مبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات بين الدول من أكثر المبادئ التي تظهر بوضوح درجة تطور الجنس البشري وقدرته على التعقل .

وإنه لطريق طويل وشاق حقا ذلك الذي كان علينا أن نقطعه من أجل إرساء وتدوين هذا القانون العالمي الذي تعترف به كل الشعوب المتحضرة وتأييده . ولعمل العناء والالام التي قاساها البشر أن تكون هي التي حدت بهم الى الاعتدال في سلوكهم والاتجاه صوب التفاهم ، متفادين بذلك ومستبشرين القوة كسبيل للعمل . ولم تكن هذه العملية البطيئة عديمة التأثير على النزعة العدوانية للإنسان ، على الرغم من أنها لا تزال موجودة وتعبير عن نفسها في أشكال مختلفة من السلوك الاجتماعي .

وتدل المشاعر النبيلة ، وليدة روح نكران الذات المستمدة من حكمة القرون الطويلة ، على أن التفاهم قد حل أخيرا محل العنف كوسيلة لحسم الخلافات عن طريق رد فعل متوازن ينبذ فرض قانون القوة واخضاع المقهورين .

وان أي نكوص في السلوك الدولي يمكن أن يينطوي في جوهره على العودة بمستوى التعايش بين الدول الى مراحل بدائية لا بد أن يشكل مبعثا للقلق وأن يلقي الرفض والإنكار من المجتمع الدولي المنظم .

ويعد غزو القوات الغييتنامية لكمبوتشيا مسألة فاجعة تثير قلق هذه الجمعية العامة منذ ما يقرب عشرة أعوام ، عندما أحيط مجلس الأمن علما بالحالة المساوية التي يتعرض لها هذا البلد . فبدعم من الاتحاد السوفياتي ، اخترقت الجيوش

الفييتنامية الحدود الكمبوتشية مرتكبة بذلك عملا همجيا لا تزال تترتب عليه آثار بالغة الخطورة .

ولقد أعربت الأمم المتحدة مرارا عن ضرورة انسحاب كل قوات الاحتلال من الاقليم الممثل بصورة غير مشروعة . وما ان يتم تحقيق هذا الهدف المبدئي حتى ينبغي اجراء انتخابات حرة تحت اشراف هذه المنظمة . ويتشاطر بلدي الرأي السائد على نطاق واسع بأن الأمير نوردوم سيهانوك له دور أساسي في إيجاد حل دائم لمسألة كمبوتشيا . فهو بصفته قائدا لا منازع له لشعب الخمير يتمتع بمركز هام للغاية يجعله عنصرا أساسيا بالنسبة لحاضر بلاده ومستقبلها .

ومرة أخرى ، نرى أن من واجبنا أن نشجب في هذه الجمعية العامة استمرار انتهاك حقوق الشعب الكمبوتشي . وبصفتنا شعبا محبا للسلم . فإننا ما فتئنا نؤيد ، على مر السنين ، الموقف القائل بضرورة عدم استمرار الأعمال التي تنفذها فييت نام ، إذ من الضروري أن تتخذ المنظمة موقفا واضحا وقويا يؤيد وضع حد لمأساة كمبوتشيا . ولقد أشار الأمين العام في تقاريره الى وجوب الجمع بين الاطراف الأساسية المعنية بالنزاع حتى يمكن التوصل الى سلم عادل ودائم .

وفي وقت يشهد المجتمع الدولي فيه بتفاؤل متزايد تقدما يتحقق في أزمات مختلفة مع تزايد أهمية الدور الأساسي لهذه المنظمة ، نجد أننا نواجه تناقضا متمثلا في استمرار الحالة المأساوية التي يعيشها شعب كمبوتشيا ، الذي يتعرض للسحق والووء بالاقدام ويعاني كل يوم ألف عذاب من الأعمال التعسفية التي يرتكبها المحتلون في حقه .

لهذه الأسباب انضم بلدي في العام الماضي الى تبني مشروع قرار يدين التدخل والاحتلال المسلحين لكمبوتشيا من قبل القوات الأجنبية التي لم تنسحب بعد من أراضيه . ونحن نجد أنفسنا اليوم في وضع مماثل .

السيد بينيالوسا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مسرة

أخرى ، تود كولومبيا الاعراب عن موقفها إزاء الحالة في كمبوتشيا ، التي كانت مبعثا

لقلقنا منذ البداية والتي اتخذنا موقفا واضحا إزاءها في الماضي . إن بلادي تلتزم دون قيد أو شرط بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي والقواعد المكرسة في الميثاق . ولذلك فقد شجبنا على الدوام غزو كمبوتشيا ، وسنواصل القيام بذلك في كل حالة مماثلة لهذه ، إذ أن الحرية وتقرير مصير الشعوب أمران أساسيان بالنسبة لبلدي . وفي كل مرة يجري فيها غزو أراضي أية دولة في العالم ، سترفع كولومبيا صوتها لرفض هذه الحالة غير المقبولة وشجبها .

وإننا نشعر باغتباط حقيقي إذ نشهد النجاح المحرز في محادثات الوساطة التي تستهدف ضمان انسحاب القوات التي تحتل كمبوتشيا في الوقت الراهن . ويحدونا أمل وطيد ، بل إننا في الواقع مقتنعون ، بأن الاتفاقات التي تم التوصل إليها ستنفذ وسيتم انسحاب الغزاة ، الأمر الذي سيتيح لشعب كمبوتشيا امكانية تقرير مصيره بحرية واستقلال .

وفيما يتعلق بمسألة كمبوتشيا ، تواصل كولومبيا تأكيدها على ضرورة الإصغاء الى الاقتراحات التي تقدمها بلدان المنطقة . ونحن نرى أن الحالة الراهنة تثبت أنه ما من أحد سوى هذه البلدان يستطيع تقييم الخيارات والامكانيات المتاحة لحسم هذه المسألة . ولهذه الأسباب ، نعتقد أن الجهود التي تبذلها الدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تستحق الشناء بشكل خاص .

وإذ نبرز مرة أخرى اسهام الأمم المتحدة في عملية الحوار والبحث عن حل مناسب للمسألة الكمبوتشية ، فإننا نؤكد من جديد أنه لابد من إنهاء الاحتلال باعتبار ذلك شرطا مسبقا للحل السياسي الشامل الممكن لهذه المشكلة .

السيد رانا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في تسع سنوات

متعاقبة اتخذت الجمعية العامة قرارات تسعى الى حل عاجل لمشكلة كمبوتشيا . وهذه المشكلة تمس المبادئ الاساسية لميثاق الأمم المتحدة ، وتنطوي على مبدأ رفض التهديد بالقوة أو استخدامها في العلاقات بين الدول ، كما تتضمن حق أي شعب غير القابل للتصرف في تقرير مستقبله ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . وقد كانت هذه المبادئ هي الأساس في إعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، وقرارات الجمعية العامة التي اتخذتها كل عام بأغلبية ساحقة .

وقد أبرزت إعادة تأكيد هذه المبادئ الاساسية الجانب السياسي للحالة في كمبوتشيا . كما أن المجتمع الدولي يدرك بكل ألم البعد الانساني لهذه المشكلة . فقد قاسى الشعب الكمبوتشي معاناة وحرمانا هائلين ، ولا يسعنا إلا أن نعبر عن إعجابنا بتحديه البطولي للسيطرة الأجنبية ، وإصراره على مواصلة الكفاح لاستعادة الحرية والسيادة والسلم والكرامة .

وفي هذا السياق ، نقدر المساعدة القيمة التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة ، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، لتلبية الاحتياجات الانسانية لشعب الخمير . ونعرب عن اعجابنا بصفة خاصة بحكومة تايلند الملكية لتوفيرها الملجأ والمساعدة لآلاف الكمبوتشين النازحين ؛ على الرغم من العبء المالي الذي تتحمله ، والمخاطر السياسية التي تتعرض لها .

ولئن ارتهن اقرار سلم دائم في كمبوتشيا بعوامل عديدة ، كما هو الحال في أي بلد آخر ، فلسنا في حاجة الى التذكير هنا بأن مشكلة كمبوتشيا عرضت على الجمعية العامة لا بسبب الحرب الأهلية ، وإنما بسبب غزو فييت نام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ . لهذا يجب أن تكون الخطوة الاولى الاساسية نحو عودة الأوضاع الطبيعية في

كمبوتشيا هي انسحاب قوات الاحتلال الفيتنامية . ان الوجود المستمر للقوات الأجنبية في كمبوتشيا هو اهانة للمثل العليا للأمم المتحدة ، وتحدّ للقانون الدولي الذي يحكم العلاقات بين الدول .

هذا هو الموقف الثابت الذي تبنته نيبال منذ أن عرضت مسألة كمبوتشيا على الجمعية العامة قبل تسع سنوات . ويمثل عدم التدخل وعدم التداخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لِحمة العلاقات المتحضرة وسداها بين الدول . ويمكن أن يأخذ هذا التدخل شكل استخدام القوة الفاشمة ، أو ممارسة حيلة ماهرة بقصد تظليل الرأي العام الدولي . وفي حالة كمبوتشيا شهدنا مزيجا فريدا من الاثنين . ولا يمكننا مطلقا أن نؤيد ما وصف بأنه عدوان تهديبي . وإذا غضنا النظر عن استخدام القوة بحجة تقويم حكومة مجاورة ، فهذا من شأنه أن يؤدي الى تقويض القواعد المقررة للقانون الدولي تقويضا لا سبيل الى تداركه . وستكون النتيجة الوحيدة لهذا التطور السلبي فوضى عالمية ، يصبح فيها أمن الدول الصغرى والمستضعفة تحت رحمة جاراتها القوية .

ونظرا لكل هذه الاعتبارات ، أيدت نيبال بقوة وشاركت في تقديم القرارات المتملة بكمبوتشيا في خلال السنوات العديدة الماضية . وكنا نود أن نفعل ذلك هذا العام أيضا ، بيد أن ذلك لم يكن ممكنا بسبب بعض العناصر الجديدة التي أدخلت في مشروع النص ؛ إذ يشعر وفد بلدي - وآمل أن نكون مخطئين - أن هذه العناصر من شأنها أن تعطي انطبعا بجعل انسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا مرهونا بتسوية داخلية . ونود أن نعتقد أن التغييرات في النص لن تستخدم كمبرر للتدخل الأجنبي ، أو كمسوغ لاستمرار احتلال كمبوتشيا . وإذا ما حدث هذا فإن جهود المجتمع الدولي وتضحية شعب كمبوتشيا على مر هذه السنين ستذهب هباء .

ومع هذا التحفظ ، يوافق وفدي على أحكام مشروع القرار A/43/L.12 قيد النظر الآن ، وسيصوت مؤيدا له . وسنعمل هذا لاهتمامنا الحقيقي بالسلم والمصالحة في كمبوتشيا ، وكذلك لأننا نشعر بشيء من تشجيع نتيجة بعض اتجاهات ايجابية حول هذا الموضوع ظهرت مؤخرا .

وفي هذا السياق ، يود وفدي أن يسجل تقديره لتصميم الأمين العام على تيسير التوصل الى تسوية سياسية شاملة في كمبوتشيا . ونلاحظ مع التقدير الجهود المستمرة التي يبذلها ممثله الخاص السيد رفيع الدين أحمد ، والعمل القيم الذي تقوم به اللجنة المختصة المنبشقة من المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا سعيا الى حل سلمي .

وقد كانت هناك مؤخرا تطورات هامة ومبشرة بالأمل . وتعد المبادرة المتجددة لرابطة بلدان جنوب شرقي آسيا ، التي أدت الى اجتماع جاكرتا غير الرسمي ، ذات أهمية خاصة . وترحب نيبال بالمحادثات رفيعة المستوى بين الصين والاتحاد السوفياتي حول الحالة في كمبوتشيا ، كما أننا نؤيد مبادرة بلدان عدم الانحياز .

وكما هو الحال في العديد من بقع الاضطراب في العالم ، هناك اليوم أمل أكبر في تسوية المسألة الكمبوتشية . ويحدونا وطيد الأمل أن يفضي الانسحاب غير المشروط لكل القوات الاجنبية الى المصالحة الوطنية تحت قيادة الامير نورودوم سيهانوك ؛ والى قيام كمبوتشيا مستقلة ذات سيادة وغير منحازة ، وهي تسوية من شأنها أن تعزز السلم والاستقرار في أرجاء جنوب شرقي آسيا واقليم آسيا والمحيط الهادئ .

السيد نوفوريتا (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شهدنا خلال

العام الماضي بعض التطورات المشجعة في كمبوتشيا وحولها ، أدت إلى تحسن احتمالات ايجاد تسوية سياسية للمشكلة الكمبوتشية وتحقيق السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا . إن الذي يدور في ذهني هو بدء الحوار بين الاطراف الكمبوتشية وغيرها من البلدان المعنية ، مما يبشر بإمكان وضع حد للمعاناة الطويلة التي تعرّض لها الشعب الكمبوتشي واستعادة السلم في كمبوتشيا وفي جنوب شرقي آسيا .

ولقد جاءت الانباء السعيدة من فير - اون - تاردينوا في فرنسا ، حيث التقى السيد هون سين ، رئيس مجلس الوزراء في جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، مع الامير سيهانوك في الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ واصدرا بيانا مشتركا جاء فيه :

"أنه ينبغي تسوية مشكلة كمبوتشيا سياسيا ، وبواسطة الشعب الكمبوتشي ذاته ، وعلى أساس المصالحة الوطنية وبناء دولة كمبوتشية مسالمة ومستقلة وديمقراطية ومحايدة وغير منحازة" .

وتلا ذلك اجتماع جاكرتا غير الرسمي الذي شاركت فيه الاطراف الكمبوتشية الاربعة وبلدان جنوب شرقي آسيا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ . وقدم السيد على ألتاس ، وزير الخارجية الاندونيسي ، بوصفه رئيسا لاجتماع جاكرتا غير الرسمي ، موجزا للمناقشات التي دارت في هذا الاجتماع ، جاء فيه :

"واتفق جميع المشتركين على ضرورة حل المشكلة الكمبوتشية بالوسائل السياسية ، والمساهمة بذلك في احلال السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا" .
(A/43/493 ، الفقرة ٤)

وتتمثل أهمية اجتماع جاكرتا غير الرسمي في تحديد المسألتين الرئيسيتين المترابطتين للمشكلة الكمبوتشية ، وهما ؛ انسحاب القوات الفيتنامية الذي يتعيّن أن ينفذ في سياق تسوية سياسية شاملة ، ومنع تكرار السياسات والممارسات التي انتهجها نظام الخمير الحمر ، وفي الوقت نفسه ضمان وقف جميع أنواع التدخل الأجنبي وامدادات الاسلحة من الخارج للقوات الكمبوتشية المعارضة للنظام . وهكذا وضع اجتماع

جاكرتا غير الرسمي الاطار اللازم لايجاد تسوية سياسية للمسألة الكمبوتشية ، وحركت المفاوضات بين الاطراف الكمبوتشية وبين بلدان المنطقة . وينبغي الاشارة إلى أن أعمال اجتماع جاكرتا غير الرسمي استندت إلى التفاهم والطرائق المنبثقة عن الهيكل التنظيمي للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مدينة هوشي منه ونهجه ، وهو أنه ينبغي على الاطراف الكمبوتشية أن تتكفل بتسوية الجانب الداخلي للمشكلة الكمبوتشية ، بينما تتكفل بلدان المنطقة والاطراف الكمبوتشية بتسوية الجانب الدولي للمشكلة الكمبوتشية .

ونحن نحمل تقديرا بالغا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في جاكرتا ، والذي نرى أنه مبادرة اقليمية شميعة تتفق ومضمون المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تقول : "ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات اقليمية تعالج من الامور المتعلقة بحفظ السلم والامن الدولي ما يكون العمل الاقليمي صالحا فيها ومناسبا ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الاقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها" .

ونحيط علما أيضا بالدعم الذي لاقته عملية المفاوضات التي بدأتها بلدان عدم الانحياز في اجتماع جاكرتا غير الرسمي ، وهو ما يتضح من الفقرات من ١١٤ إلى ١١٦ من الوثيقة الختامية لمؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيقوسيا في الفترة من ٥ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

ومتابعة لاجتماع جاكرتا غير الرسمي ، فإن فريقا عاملا مكونا من كبار المسؤولين المشاركين في الاجتماع غير الرسمي عقد اجتماعا في جاكرتا في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، ناقش فيه المسائل العملية المحددة المتعلقة بالجانب الدولي للمشكلة الكمبوتشية ، وقرر مواصلة عمله في اجتماعه المقبل "لدراسة عناصر تسوية سياسية للمشكلة الكمبوتشية" ، وفقا لما جاء في بيان صحفي صادر في جاكرتا في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ، سيجتمع السيد هون سين رئيس الوزراء والأمير سيهانوك في باريس لمواصلة مفاوضاتهما . ومن المتوقع

أن تيسر تلك الاجتماعات تقريب وجهات النظر المتباينة وابرام اتفاق سلم لصالح شعب كمبوتشيا .

وينبغي على الأمم المتحدة أن تعزز وتشجع عملية المفاوضات الجارية فيما بين الأطراف الكمبوتشية وفيما بين بلدان جنوب شرقي آسيا ، وتساعد بذلك أهم جنوب شرقي آسيا على تسوية مشاكلها المعلقة بروح الحوار والتعاون . ومن سوء الحظ أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/43/L.12 لا يعكس التقدم المحرز حتى الآن ولا يلبي تطلعات المجتمع الدولي المتمثلة في الجهود التي تبذلها بلدان جنوب شرقي آسيا والأطراف الكمبوتشية لايجاد تسوية سلمية للمسألة الكمبوتشية .

وتؤيد بولندا جميع الجهود التي تستهدف ايجاد تسوية سياسية للمشكلة الكمبوتشية على أساس المصالحة الوطنية . وبالتحديد ، لاحظنا باهتمام الاعلان الهام الصادر عن جمهورية كمبوتشيا الشعبية في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ بشأن سياسة المصالحة الوطنية وموقفها المحدد في سبع نقاط ، في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، لانجاز تسوية سياسية للمشكلة الكمبوتشية .

ونحن نتفق مع الرأي الذي مفاده أنه يمكن تسوية جميع الخلافات بالطرق السلمية عن طريق الحوار السياسي بين الأطراف المعنية ، مع مراعاة المصالح المشروعة لبلدان المنطقة التي يجب أن تسهم في هذه التسوية . وسوف تعمل بولندا في الأمم المتحدة على انجاز تسوية سياسية للمشاكل القائمة في جنوب شرقي آسيا بما في ذلك المشكلة الكمبوتشية ، على نحو يلبي تطلعات جميع شعوب ذلك الجزء من العالم إلى ايجاد سلم وأمن دائمين .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٠